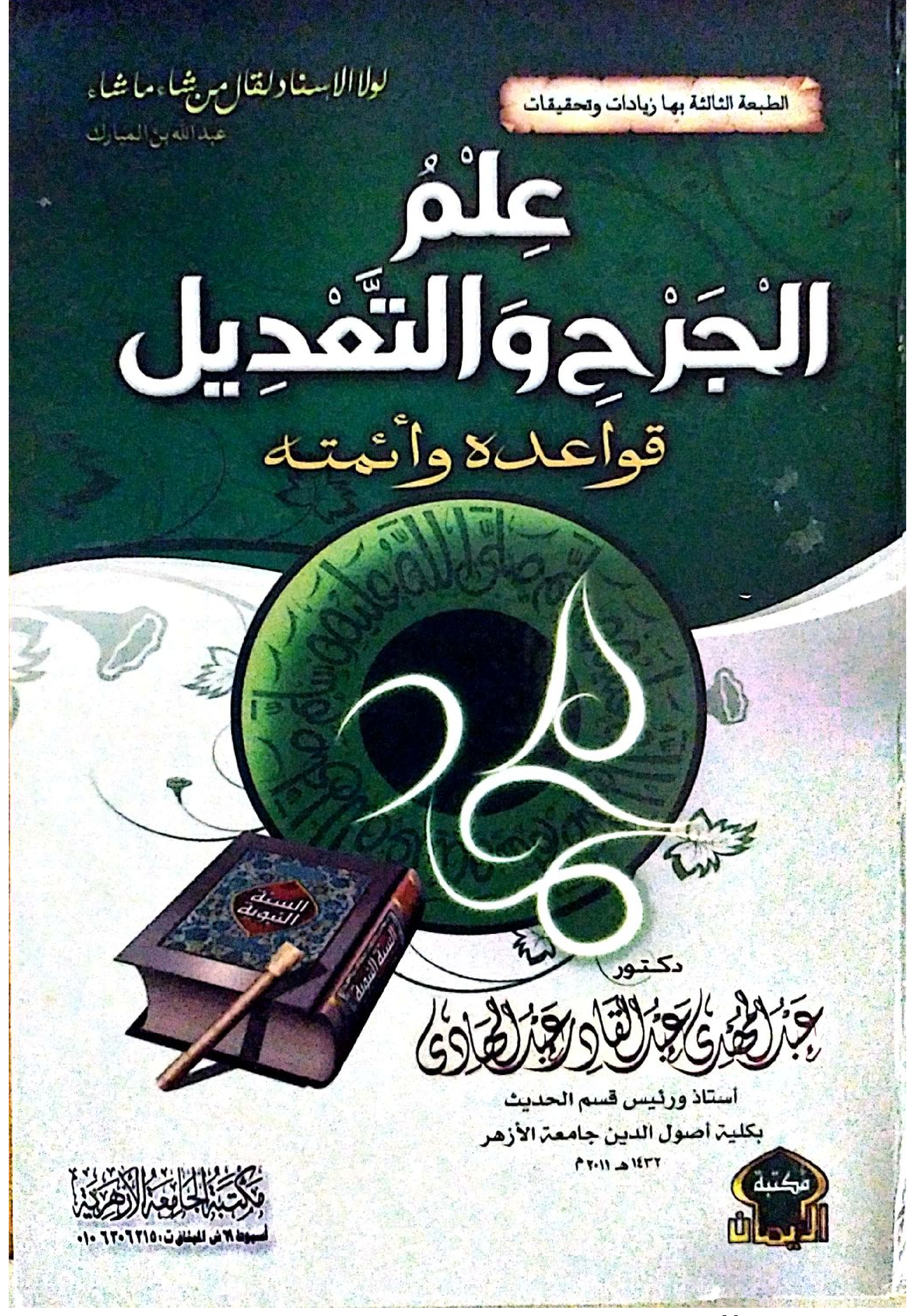


الطبعة الثالثة بها زيادات وتحقيقات
لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء
عبد الله بن المبارك
عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيل
قواعده وأئمته
السنة النبوية
دكتور
عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي
أستاذ ورئيس قسم الحديث
بكلية أصول الدين جامعة الأزهر
١٤٣٢هـ ٢٠١١م
مكتبة الجامعة الأزهرية
أسيوط ٦١ ش المهندس ت ٠١٠٦٣٠٦٢١٥٠
مكتبة الإيمان



«لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»

عبد الله بن المبارك

[أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ص١٥]

عِلْمُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيل

قواعده وأئمته

دكتور

عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي

أستاذ ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر

الطبعة الثالثة ، فيها زيادات بمقدار الثلث

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

مكتبة الإيمان

مكتبة الجامعة الأزهرية

أسيوط

رقم الإيداع : ٩٩١٧ / ٢٠١١

I.S.B.N : 978 – 977 – 449 – 117 - 6

الناشر

مكتبة الإيمان

مكتبة الجامعة الأزهرية
أسيوط

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

وبعـــدُ:

فحينما أمرنا ربنا بقبول خبر العدل وشهادته، ورَفْض خبر الفاسق وشهادته، نهضت الأمة للحكم على من يشهد أو يخبر بدرجة العدالة، ودرجة الضبط أو بعكس ذلك بدرجة الجرح، وقعّد العلماء قواعد هذا العلم، أعني علم التجريح والتعديل، وجاءت هذه القواعد في غاية الدقة، وشاملة لكل نواحي الحكم على الرجال، حتى إنك لا تجد مسألة من مسائل هذا العلم إلا وقد قعدوا لها بكل إخلاص ودقة.

إننا بهذا العلم نستطيع أن نعرف حال كل راو، وهل هو في أعلا درجات العدالة أو في أوسط درجاتها، وهل هو تام الضبط أو خفيفه، أو ضعيفه. وبالتالي نعرف حال حديثه؛ صحيح، أو حسن، أو ضعيف.

وكذلك نعرف حال المجروح، وهل هو في أقبح أنواع الجرح، أو خفيفه، وبالتالي هل حديثه شديد الضعف، أو خفيفه، وبالتالي نعرف حال حديثه، وهل هو مردود، أو ضعيف ضعف يحتمل بحيث إذا عضد تقوى بهذا العاضد.

إن علم الجرح والتعديل هو علم يعرفنا أحوال الرواة، وأحوال الأسانيد، وأحوال الأحاديث، وهو علم دقيق اختص الله به الأمة الإسلامية.

ولقد كتبت هذا الكتاب منذ أكثر من ربع قرن، وطبعته الطبعة الأولى، وفتح الله عليّ بزيادات فيه فأضفتها، وطبعته الطبعة الثانية، وفتح الله عليّ بزيادات ثانية

فأضفتها، وها أنا أطبعه هذه الطبعة، وأحب أن أنبه إلى أنني حينما كتبت كتابي «طرق الحكم على الحديث» الجزء الثاني، جعلت فيه كثيرًا من مسائل علم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، ولم أشأ أن أذكر ذلك هنا خشية التكرار، وعند هذا الموطن من هذا الكتاب أحلت على كتاب «طرق الحكم على الحديث».

إن هذا الكتاب يعرفك كيف تحكم على الراوي بالعدالة أو الجرح، وكيف تدرس مصطلحات الأئمة في ذلك، وهذا له دور عظيم في معرفة أحوال الأحاديث النبوية، والتي هي مع القرآن أسس الإسلام العظيم.

المعادي في : رجب ١٤٣٢ هـ / يونيو ٢٠١١م

عبد المهدي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعدُ: أحمدك اللهم حمد عبد معترف بربوبيتك، متقرب إليك رجاء رحمتك، عرف عبوديته فلك خضع، وعلم نهايته فإليك لجأ، شهد بوحدانيتك، وعظمتك، وجلالك، وبرسالة نبيك محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، يستشفع بذلك إليك، ويتوسل بك إليك أن ترزقه في الدنيا طاعتك ومحبتك، وفي الآخرة رضاك وجنتك.

وإن يك يا مهيمن قد عصاك   فلم يسجد لمعبود سواك

وبعدُ: فإن سبيل سعادة البشرية أن تتبع الإسلام؛ فهو وحده الكفيل بإخراج البشرية من وحل المادية والإلحاد، والهمجية الخلقية والفساد، إلى عز سلامة الفطرة والتوحيد، والرقي والخلق السديد.

إن تقدم البشرية المادي لا قيمة له في سعادتها ورقيها، وإنما تتوفر السعادة، وترقي الأمم بالأخلاق الطيبة والعقيدة الحقة، وأنى ذلك إلا في الإسلام!!

فالبشرية في حاجة ماسة لفهم الإسلام وتطبيقه؛ كي تحمي نفسها من دمار اللاأخلاقية والمادية.

وعلى علماء الإسلام تقديم الإسلام بالأسلوب الذي يفهمه أبناء عصرهم، وتبليغه إلى أسماع جميع العالمين.

كما أن عليهم الاستمرار في دراسة مصدرى الإسلام الأساسيين - الكتاب

والسنة؛ فإن هذا مصدر علمهم، وأساس دعوتهم.

فعلى طالب العلم والعالم دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية دراسة متأنية، يفهم بها أبعاد النص، ودقيق المعاني.

وقبل دراسة تفسير القرآن الكريم هناك مقدمات تسمى «علوم القرآن»، وقبل دراسة السنة هناك مقدمات تسمى «علوم الحديث» أو «مصطلح الحديث» أو «علم الدراية»، وأخرى تسمى «علوم السنة».

وظاهر من هذه التسمية أن «علوم الحديث» تشتمل على عدد من العلوم. وهذه يطلق عليها العلماء اسم «أنواع» أو «علوم»، وذلك لأن كل نوع أو علم إنما هو مسألة مستقلة. وإن كان يجمعها أنها مقدمات لدراسة الحديث.

ومن ثم نجد من المؤلفين من جمع عددًا من هذه الأنواع في كتابه:

* كالحاكم أبي عبد الله النيسابوري جمع خمسين نوعًا من علوم الحديث في كتابه «معرفة علوم الحديث».

* وابن الصلاح - أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري - جمع خمسة وستين نوعًا في كتابه «علوم الحديث» والمشهور باسم: «مقدمة ابن الصلاح».

ومن المؤلفين من أفرد نوعًا منها في كتاب مستقل:

* كالخطيب البغدادي - الذي قال عنه ابن حجر: «وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا»[1]. اهـ . ألف «الكفاية في علم الرواية» جعله - كما يتضح من اسمه - في قوانين الرواية. وألف «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» جعله فيما ينبغي أن يتأدب به الشيخ والتلميذ، وألف «السابق واللاحق»، وألف «الفصل للوصل المدرج في النقل»، وألف «أخبار من حدث ونسي».

---

(١) مقدمة شرح نخبة الفكر.

* والقاضي عياض بن موسى اليحصبي، ألف كتابه «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع».

* وأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (المتوفى ١٣٠٤هـ) ألف كتابًا في مسائل الجرح والتعديل سماه «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» وهو جيد في بابه.

ولما أُسند إليّ تدريس «علم الرجال» والذي يتفرع منه «علم الجرح والتعديل»، أعددت مجموعة من المحاضرات لإلقائها على الطلاب، ودونتها للاحتفاظ بها، ثم طبعتها لتكون بين أيدهم.

ولقد قدمت لها بثلاث مقدمات:

الأولى: في الإسناد، منزلته؛ واختصاص الأمة به.

الثانية: في علم الرجال؛ تاريخه، وأئمته.

الثالثة: في علم الجرح والتعديل؛ تعريفه، ومنزلته.

ثم قسمت الموضوع إلى قسمين:

القسم الأول: في العدالة والجرح «ووضعت مرآة في مقدمته توضح نقاطه».

القسم الثاني: في تراجم بعض المحدثين وعلماء الجرح والتعديل وهذا ما يقتضيه المنهج.

ولقد ركزت في تراجم المحدثين في الكثير الغالب على أئمة الجرح والتعديل؛ لأنهم محدثون من ناحية، ولأنهم ألصق بالموضوع من ناحية أخرى.

والله أسأل التوفيق والسداد.

المعادي: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

عبد المهدي

المقدمات

المقدمة الأولى: الإسناد؛ منزلته، واختصاص الأمة به:

حث الرسول ﷺ الأمة على أن يأخذ كل منها العلم عمن فوقه، ويبلغه من دونه، إذ في ذلك بقاء العلم وإظهاره، ومعرفة أحكام الدين والعمل بها.

يقول ﷺ: «تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع ممن يَسمع منكم»(١).

ويقول: «بلغوا عني ولو آية....»(٢).

ويقول: «نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه، حتى يبلغه عنا كما سمعه، فرب حامل فقه غير فقيه»(٣)، وفي رواية: «فرب مُبلغ أوعى له من سامع»، وقال في حجة الوداع: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»(٤).

وقال لوفد عبد القيس: «احفظوه وأخبروا به من وراءكم»(٥)

وهو ﷺ إذا كان قد حث الأمة على السماع والإسماع، اللذين هما حصن أمان للسنة من أن يضيع منه حرف، فإنه أيضًا وضع لها الحصن الذي يحفظها من أن يزاد فيها حرف، فحذر من الكذب عليه ﷺ وحذر من رواية المكذوب، وحذر من الرواية عن الكاذب، مبينًا أن هذا النوع من الكذب ليس كأي كذب، وإنما هو

---

(١) أخرجه ابن حبان وأبو داود وأحمد عن ابن عباس، وهو في جامع بيان العلم ٢/ ١٠١٢ رقم ١٩٣٢، وفيه تخريجه وأنه صحيح.

(٢) أخرجه البخاري والترمذي وأحمد عن عبد الله بن عمرو.

(٣) أخرجه ابن حبان والترمذي وأبو داود وأحمد عن زيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وهو من بعض الطرق صحيح ومن بعضها حسن. ابن حبان ١/ ٢٦٨، رقم ٦٦ - ٦٩.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد عن أبي بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة.

(٥) أخرجه مسلم عن ابن عباس.

كذب في دين الله، إثمه أعظم والعقوبة عليه أشد.

أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن سمرة بن جندب، وعن المغيرة بن شعبة، قالا: قال رسول الله ﷺ:«من حدث عني بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين» روي بفتح الباء الموحدة وبكسرها، الفتح على أنه مثنى، والكسر على أنه جمع.

وعن علي رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:«لا تكذبوا عليَّ؛ فإنه من يكذب علي يلج في النار».

وعن أنس أنه قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أن رسول الله ﷺ قال:«من تعمد علي كذبا؛ فليتبوأ مقعده من النار».

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:«من كذب عليَّ متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وعن المغيرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:«إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار».

وبين القرآن الكريم أن الخبر المقبول إنها هو خبر العدل، أما خبر الفاسق فلا، قال سبحانه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ .... ﴾[2] الآية، ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٞ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[3].

وقال: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾[4]، فدلت الآية الأولى على وجوب التبيين

(١) هذه الأحاديث أخرجها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ص٨.

(٢) سورة الحجرات آية ٦.

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٤) سورة الطلاق آية ٢.

والكشف عن خبر الفاسق حتى يحذر، ودلت الآية الثانية والثالثة على الاعتماد علي خبر العدل المرضي، وهي وإن كانت في الشهادة، فالخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فإنهما يجتمعان في أعظم معانيها.

«راجع مقدمة صحيح الإمام مسلم»

ومن هذين - الحث على السماع، والإسماع، والرواية عن العدول فقط - كان علم الإسناد، واهتمت به الأمة اهتمامًا منقطع النظير؛ لإدراكها أنه أساس حفظ الدين.

قال عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)، وقال: (بيننا وبين القوم القوائم) يعني: الإسناد. «مقدمة مسلم»

وقال محمد بن سيرين: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه).

«كفاية ص ١٩٦»

وقال طاووس: (إن كان صاحبك مليًا - أي يعتمد عليه بأن يكون عدلًا ضابطًا - فخذ عنه) «مقدمة مسلم»

وقال مالك: (اتق الله، وانظر ممن تأخذ هذا الشأن). «كفاية ص ١٩٦»

وقال القاضي أبو بكر بن العربي المعافري: (والله أكرم هذه الأمة بالإسناد، لم يعطه أحدًا غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى، فتحدثوا بغير إسناد؛ فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة إليكم، وخافضين لمنزلتكم، ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسنتهم».

المقدمة الثانية: علم الرجال؛ تاريخه وأئمته:

أجاز الإسلام الكلام في حال رجال الرواية، بل اعتبر ذلك من النصيحة الواجبة؛ وذلك لتسلم الشريعة من الدس والدخيل، ولا يوجد سبيل لمن في قلبه

مرض، فتكلم الرسول ﷺ بما تتحقق به النصيحة، فقال: (إن عبد الله رجل صالح)[1]، وقال: (بئس أخو العشيرة)[2]... إلخ. وكذلك تكلم الصحابة من بعده، ولكن كان القول قليلاً، فإن الصحابة جميعًا معدلون بتعديل الله لهم، ولم يكن الجرح في عهدهم إلا بالنسيان والغفلة أو الخطأ، وهذا فيهم قليل، لشدة حرصهم وتحريهم، أما من وجد في عصرهم وهو غير صحابي، بأن أسلم بعد موت الرسول ﷺ سواء من العرب أو الأمم الأخر؛ فلم يأخذوا عنه ما رواه عن بعضهم؛ إذ وجود الصحابة كافٍ، فكيف يأخذون عمَّن أخذ عن الصحابي، والصحابي موجود؛ فلم يكن لحديث عهد بالإسلام دخل في الرواية في تلك الحقبة.

وما أخذه الصحابة عن علماء أهل الكتاب لم يرفعوه (أي لم يضيفوه إلى رسول الله ﷺ)، وإنما بينوا مصدره، وذلك كافٍ في الحفاظ على السنة.

ومن الذين تكلموا في عهد الصحابة في حال الرواة، عبد الله ابن عباس - حبر هذه الأمة وفقيهها -، وعبادة ابن الصامت، وأنس ابن مالك، والسيدة عائشة رضي الله عنهم.

أما في عصر كبار التابعين، فوُجد من له أوهام وأغلاط، ووجد فيهم الضعفاء ممن كانوا من دعاة المذاهب الخارجة والنحل الغالية، ولم يوجد من يتعمد الكذب، فتكلم العلماء في الواحد بعد الواحد، وممن تكلم في هذا العصر جماعة، كالشعبي، وابن المسيب وابن سيرين.

أما في عصر أوساط التابعين في أوائل القرن الثاني الهجري، فوجد فيهم من

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي.

(٢) أخرجه البخاري، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

الضعفاء من يقع منه رفع الموقوف، ووقف المرفوع، ورواية المرسل، ومن يكثر خطؤه، كأبي هارون عمارة بن جوين العبدي.

أما في عصر صغار التابعين في حدود منتصف القرن الثاني، فلقد جد فيهم الفرق السياسية، والعناصر الفلسفية، وازداد التعصب؛ فظهر الكذب، ولزم من ذلك أن يتكلم العلماء في الرجال، وأن يتسع النظر في الجرح والتعديل، خصوصًا وقد كثر بعد ذلك في أتباع التابعين من يتعمد الكذب في عصرهم، فنظر شعبة، ومالك، ومعمر، وهشام الدستوائي، ثم ابن المبارك، وهشيم وابن عيينة، ومن بعدهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأول من جمع كلامه في ذلك يحيى ابن سعيد، ثم تلامذته، مثل: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، ثم تلامذتهم: كالبخاري، ومسلم، وأبي زرعة وأبي حاتم، ثم تلامذتهم، كالترمذي والنسائي.

وبمشيئة الله تعالى سأستعرض أئمة الجرح والتعديل، وأترجم لبعضهم في النصف الثاني من هذا الكتاب[1].

وامتاز المتكلمون في هذا الفن بميزة جعلت علم الجرح والتعديل محل إعجاب القاصي والداني، وأصبح المؤرخ لأي فن، والدارس لأي تاريخ، يحاول أن يصل به إلى ما وصل إليه علم السنة المحمدية، ولكن هيهات هيهات!! إن الأمر دين، والله قد تكفل بحفظه، ووعد الله لا بد أن يتحقق، تلك الميزة هي:

١- أنهم كانوا ينقدون ويعدِّلون حسبة لله، لا تأخذهم خشية أحد، ولا تتملكهم عاطفة، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده.

---

(١) ص١١٩.

سئل زيد بن أبي أنيسة عن أخيه، فقال: لا تأخذوا عن أخي.

وسئل علي بن المديني عن أبيه، فقال: (سلوا عنه غيري) فأعادوا المسألة فأطرق ثم رفع رأسه، فقال: هو الدين، إنه ضعيف.

وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روي عنه.

وقال أبو داود صاحب السنن: ابني عبد الله كذاب.

وقال الذهبي في ولده أبي هريرة: إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه.

«راجع فتح المغيث ٣/ ٣٢٢ للسخاوي، ومقدمة صحيح مسلم، والإعلان بالتوبيخ»

وعبد الخالق بن منصور سأل يحيى بن معين عن علي بن قرين، فقال يحيى: (كذاب)، فقال عبد الخالق: (يا أبا زكريا - كنية يحيى بن معين - إنه ليذكر أنه كثير التعاهد إليكم)!! قال يحيى: (صدق، إنه ليكثر التعاهد لنا، ولكني أستحي من الله أن أقول إلا الحق). «تاريخ بغداد ١٢/ ٥١ بتصرف»

٢- وكانت المظاهر لا تغريهم، وكل ما يهمهم أن يُخلصوا العمل لله، ويصلوا إلى الحق، الذي ترتاح عنده ضمائرهم، لخدمة الشريعة، ودفع ما يشوبها، وبيان الحق من الباطل.

قال يحيى بن معين: (إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطُّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة) أي: أناس صالحون، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث.

وكذا قال يوسف بن الحسين الرازي.

وقيل ليحيى بن سعيد القطان: (أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى)؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي، أحب من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لِمَ حدثت عني حديثًا ترى أنه كذب)؟!

«كفاية ص ٩٠»

وورد عنه أيضًا: لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكذب عن حديثي؟، أي: لِمَ لَمْ تدفع الكذب عن حديثي؟

٣- كانوا منهجيين، وضع الإسلام لهم المنهج العلمي فساروا عليه، وتذاكروه، وتسابقوا في إرساء دعائمه، فنصوص تنص على علم الجرح والتعديل، هذه النصوص: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات آية: ٦]. و﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾.

وآيات أخرى كثيرة، أثنى فيها ربنا على الأخيار، وذمّ سبحانه في آيات أخرى الكفرة والأشرار، وعَدّل رسول الله ﷺ وجرح، فسار علماء الأمة على هذا النهج، يُقعِّدون لعلم الجرح والتعديل، ويطبقون، يتذاكرون ويؤصلون حتى استوى هذا العلم وكان مفخرة لأمة الإسلام، ودليلًا على حفظ الله الإسلام، بتهيئته سبحانه له من يحفظه ويحافظ عليه.

٤- كانوا مجتهدين في طلب العلم: حفظوا المتون والأسانيد، وجمعوا أصول الرواة وقارنوا بين مرويات كل راوٍ ومرويات الثقات، حتى عرفوا أحوال كل راوٍ وما ينكر عليه، وما أخطأ فيه.

لقد ارتحلوا طويلًا من أجل مقابلة الراوي، ومعرفة أخباره وحفظه، ودرسوا محفوظاته في ضوء ما يحفظونه، ودرسوا حتى تمكنوا من الحكم الدقيق عليه وعلى أحاديثه.

وها هو الشعبي أحد المحدثين يسأل: من أين لك هذا العلم كله؟ فيجيب: بنفي الاعتماد، والسير في البلاد، وصبر كصبر الجماد، وبكور كبكور الغراب.

المقدمة الثالثة: في علم الجرح والتعديل؛ تعريفه، ومنزلته:

نشأ هذا العلم من قول الله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [سورة الحجرات: ٦].

فليس كل كلام يقبل، وإنما يقبل من الكلام ما توافرت فيه أسباب القبول. من هنا نهض علماء الأمة بما يفرضه عليهم دينهم، والذي يتمثل في عدة أمور، هي:

١- وضع قواعد للجرح والتعديل، فللمعدِّل شروط، وكذلك للمجرِّح، وليس كل جرح يقبل، وإذا اجتمع الجرح المفسَّر مع العدالة يقدم... إلخ.

٢- تتبع أحوال الرواة، وبخاصة من حيث عدالتهم أو جرحهم.

٣- تطبيق هذه القواعد على الرواة الذين عرف حالهم، ثم الحكم عليهم في ضوء ذلك.

٤- دوام تتبع أحوال الرواة - فلربما خلّط الضابط، أو ضاعت كتب الكاتب، أو ضبط من كان لا يضبط - لمعرفة مدى استمرار الحكم الأول على الراوي[1].

ويدرك قيمة هذه الجهود من عرف أن أئمة هذا العلم عرفوا عن الراوي، مولده ومكان ولادته، واسمه ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته، ومكانة أسرته العلمية، ونشأته، وطلبه العلم، وشيوخه، وكيفية تحمله عن كل شيخ - فهل تحمل بالسماع أو الإجازة، أو غير ذلك، وإذا كان قد تحمل شيئًا بالسماع، وشيئًا بالإجازة عرفوا هذا من هذا - واهتموا بمعرفة أحواله من حيث العدالة، وأحواله من حيث الضبط - وهل هو من أهل ضبط الصدر، أو من أهل ضبط الكتاب، فإن كان من الأول فهل يروي باللفظ أو بالمعنى؟ فإن كان بالثاني اشترطوا له شروطًا، وإن كان من أهل ضبط الكتاب اشترطوا شروطًا للكتابة، ولضبط الكتاب - وأقرانه، وروايته عنهم وروايتهم عنه، ورحلاته - فإلى أي مكان ارتحل، وسمع ممن من هذا البلد الذي ارتحل إليه؟ - وأعماله العلمية، وتلامذته، ومدى استمرار ضبطه، وتاريخ وفاته.

---

(١) هذه الأمور الأربعة هي فروع «علم الرجال».

ولهم مصطلحات في كل ذلك، وضعها السلف وسار عليها الخلف، ومن يراجع كتب الرجال يظهر له جليًا جهود أئمة هذا العلم، وتتضح له دقتهم، وعمق نظرتهم، وما بذلوه من مجهود، مع الدين والورع، كما يظهر له مدى أصالة السنة، وكيف صينت، كما يزيده ذلك ثقة ويقينًا بأصول دينه، حتى قال المستشرق «مرجليوث»: (ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم).

«المقالات العلمية: ٢٣٤، ٢٣٥»

* **تعريف علم الجرح والتعديل[١]:**

هو علم يبحث فيه عن قواعد جرح الرواة وتعديلهم.

هذا هو التعريف الذي أراه، وإليك توضيحه بإيجاز؛ فالمراد بقواعد الجرح: الشروط التي لا بد من توفرها في المجرِّح، والشروط التي لا بد من توافرها في الجرح ليقبل، وألفاظ الجرح، ومراتب هذه الألفاظ، وحكم حديث أهل كل مرتبة من هذه المراتب.

والمراد بقواعد تعديل الرواة: شروط المعدِّل، وشروط التعديل المقبول، وألفاظ التعديل، ومراتب هذه الألفاظ، وحكم حديث أهل كل مرتبة من هذه المراتب.

ويدخل في قواعد الجرح والتعديل أمور أخرى، مثل القواعد التي تتبع عند تعارض أقوال الأئمة في الراوي، أو تعارض قول الإمام الواحد.

ولقد عرَّف صاحب كشف الظنون علم الجرح والتعديل بأنه: علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ.

«كشف ١/ ٥٨٢»

---

(١) سوف أعرف هنا علم الجرح والتعديل، أما تعريف الجرح، وتعريف العدالة، فسيأتي كلٌّ في موضعه، إن شاء الله تعالى.

وفي رأيي أن صاحب كشف الظنون ذكر تعريف علم الرجال، لا تعريف علم الجرح والتعديل، وهناك فرق بين العلمين؛ إذ علم الجرح والتعديل فرع من فروع علم الرجال - كما صرح هو، أي: صاحب كشف الظنون بذلك في نفس الموضع السابق - فعلم الجرح والتعديل علم بقواعد جرح الرواة وتعديلهم، أما علم الرجال فهو معرفة أحوال الرواة، والحكم عليهم في ضوء علم الجرح والتعديل.

ولقد بيّن صاحب كشف الظنون أن هذا التعريف من عنده، وأن علم الجرح والتعديل لم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات. «الكشف ١/ ٥٨٢»

والذي يتضح لي أن أصحاب الموضوعات لم يذكروه لعدم ذكر السابقين له على أنه علم مستقل، فلقد كان داخلًا ضمن علوم الحديث - وإن كان نوعًا كبيرًا واسع المسائل متعدد الفروع - ولما بدأ علم الرجال يتميز كان علم الجرح والتعديل داخلًا فيه، ولا غرابة أن يظل علمٌ فترة من الزمن من مشمولات علم آخر، فكثير من العلوم بدأ هكذا ثم استقل، فعلم الدراية نشأ في ثنايا علم الرواية ثم استقل، وكذلك علم أصول الفقه عاش فترة في ثنايا الفقه ثم استقل، وكذلك علوم القرآن عاشت فترة في ثنايا التفسير ثم استقلت.

ولما أُفرد علم الدراية بالتأليف، كان يشمل فيما يشمل علم الجرح والتعديل، على أنه نوع منه، وبعضهم اعتبره نوعين، فالحاكم أبو عبد الله النيسابوري (المتوفى ٤٠٥هـ) جعله النوع الثامن عشر من علوم الحديث، وقال: (هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه). اهـ.

«معرفة علوم الحديث ص٥٢»

وعده ابن الصلاح نوعًا من الأنواع، وهو عنده النوع الثالث والعشرون، وعنون له «معرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح، وتوثيق وتعديل».

وتبع ابن الصلاح في ذلك كثيرون ممن اقتدوا به.

ويكفي تدليلًا على سعة هذا النوع أن تعرف أنه اشتمل على أكثر من خمسين صحيفة من كتاب «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

منزلة علم الجرح والتعديل:

بيّن الحاكم أن علم الجرح والتعديل ثمرة علم الدراية، والمرقاة الكبيرة منه.

«معرفة علوم الحديث ص٥٢»

وكان العراقي أوضح منه، إذ قال:

واعنَ بعلم الجرح والتعديل	فإنه المرقاة للتفصيل
بين الصحيح والسقيم	....

وقال السخاوي شارحًا ذلك: «(واعن) أي اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام، (بعلم الجرح) أي التجريح، (والتعديل) في الرواة فهو من أهم أنواع الحديث، وأعلاها وأنفعها..».

«فتح المغيث ٣/ ٣١٤»

ويقول ابن المديني: (الفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم.

«نقله في مقدمة الخلاصة وعزاه لتذهيب الذهبي»

وقال ابن أبي حاتم: (ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل - وعن رسوله ﷺ - بنقل الرواة، حُقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية بما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته... وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ... إلخ).

«تقدمة الجرح والتعديل ص٥، ٦، وراجع إلى ص١٠ ففيه فوائد»

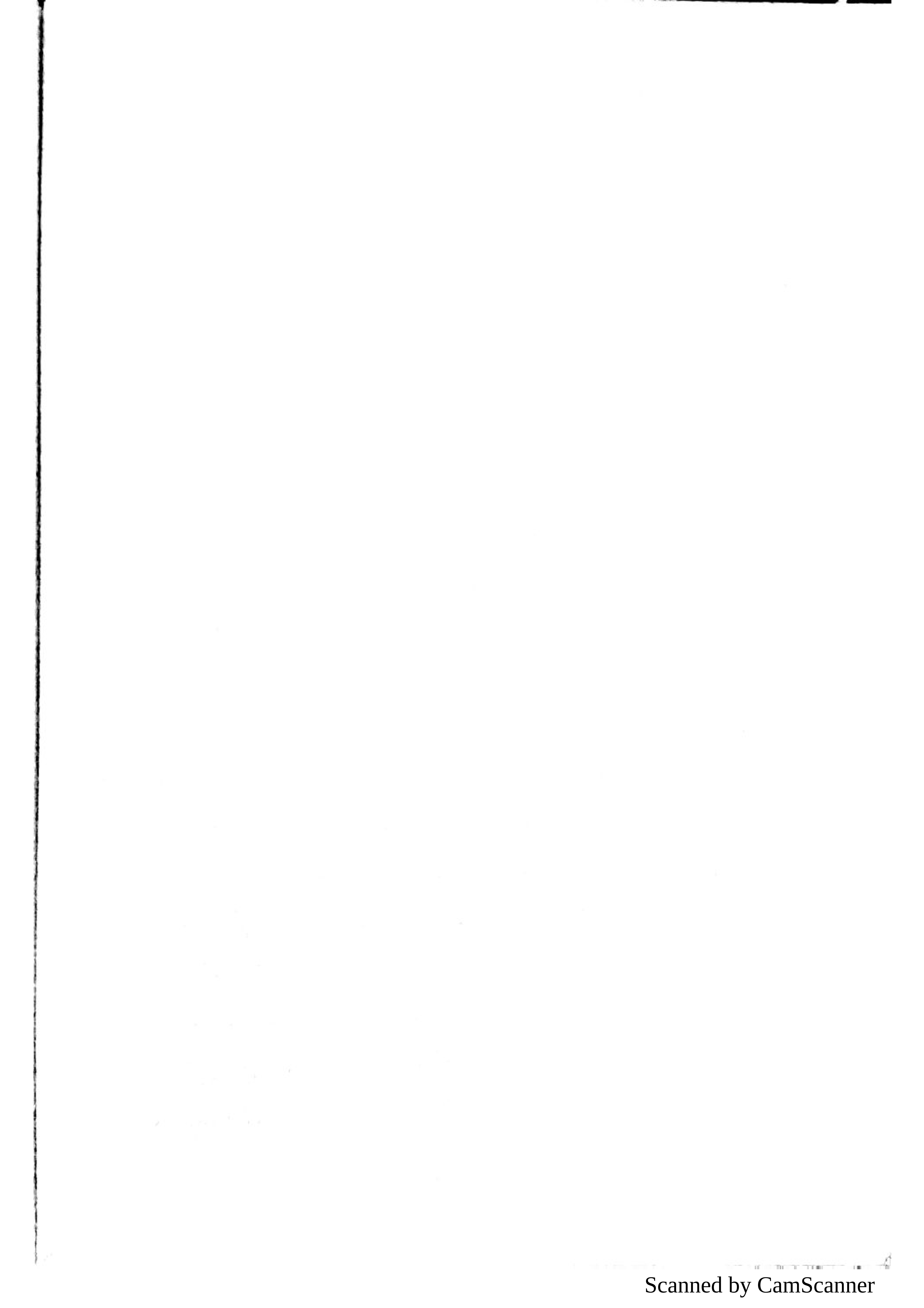
ولعله اتضح لك شيء من منزلة هذا العلم، وأنه السبيل إلى الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف.

وأوضح لك فإنه لو كان عندك حديث لا تعرف حاله من حيث القبول والرد، فسبيلك إلى معرفة حاله أن تعرف أحوال رجال الإسناد، وبعد معرفة أحوالهم يمكنك الحكم على الحديث، فإذا عرفت أحوال رجال الإسناد، فإنك لا تستطيع فهم مصطلحات الأئمة في تراجم الرجال إلا إذا كنت دارسًا علم الجرح والتعديل، كما أنك لا تستطيع التصرف إذا وجدت بعض العلماء قد جرح الراوي وبعضهم عدله إلا إذا كنت قد درست هذا العلم، فمثلًا لو وجدت في ترجمة راوٍ «منكر الحديث»، أو «فيه مقال»، فبدون معرفة علم الجرح والتعديل لا تعرف حكم الحديث، وبمعرفة علم الجرح والتعديل تعرف أن «منكر الحديث» من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وأهل هذه المرتبة يكتب حديثهم للاعتبار، إلا إذا كان قائل هذه العبارة «منكر الحديث» الإمام البخاري، فإنه يطلق هذه العبارة على من لا تحل الرواية عنه، كما صرح بذلك، وكذلك «فيه مقال» بدون معرفة علم الجرح والتعديل لا تعرف حال الحديث الذي قيل في أحد رواته ذلك، وبمعرفة هذا العلم - الجرح والتعديل - تعرف أن هذه الكلمة من المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والمتصف بها يكتب حديثه للاعتبار.

ومجمل القول أن علم الجرح والتعديل هو سبيل معرفة حال الحديث من حيث القبول والرد، وهذه منزلة سما بها هذا العلم؛ نظرًا لعظم مكانته من المصدر الثاني للإسلام السنة النبوية.

وبعد هذه المقدمات في الإسناد، وفي الرجال، وفي الجرح والتعديل يكون قد آن أوان الشروع في القسم الأول، قسم العدالة والجرح.

فأقول وبالله التوفيق:



القسم الأول

العدالة والجرح

أولًا: العدالة:

تعريفها، ما تثبت به، تفسيرها، شروط المعدل، مراتب التعديل، الضبط.

ثانيًا: الجرح:

تعريفه - حكمه - شروط المجرح - الجرح الجائز - ما يثبت به الجرح - تفسير الجرح - مراتب الجرح - تعارض الجرح والتعديل.

العـــــدالة

أولًا- تعريف العدالة:

العدالة: مصدر عدل - بضم الدال - يقال عَدُل فلان عدالة وعدولة فهو عدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة. والعدل يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو عدل وهما عدل وهم عدل، ويجوز أن يطابق، فيقال: هما عدلان وهم عدول، وقد يطابق في التأنيث فيقال: امرأة عدلة[1].

وأما العدل الذي هو ضد الجور فهو مصدر قولك عدل - بفتح الدال - في الأمر فهو عادل. وتعديل الشيء تقويمه. وتعديل الشاهد نسبته إلى العدالة.

وللعلماء في تفسير العدالة آراء نذكر بعضًا منها:

١- العدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة ظاهرًا، فالمرة الواحدة من صغائر الهفوات وتحريف الكلام لا تخل بالمروءة ظاهرًا؛ لاحتمال الغلط، والنسيان، والتأويل، بخلاف ما إذا عرف منه ذلك وتكرر فيكون الظاهر الإخلال.

والمروءة - التي في تعريف العدالة - هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات. وقيل: هي صون النفس عن الأدناس، ورفعها عما يشين عند الناس.

٢- العدالة: الاستقامة. وليس لكمال الاستقامة حد يوقف عنده، فاعتبر فيها أمر واحد، وهو رجحان جهة الدين والعقل، على طريق الشهوة والهوى، فمن ارتكب كبيرة سقطت عدالته وقل الوثوق بقوله، وكذلك من أصر على صغيرة، فأما من أتي بشيء من الصغائر من غير إصرار فعدل بلا شبهة.

---

(١) في كتابي «طرق الحكم على الحديث» فوائد في الجرح والتعديل فراجعها فيه ج٢ ص٥٤- ١٠٥.

٣- العدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر، هي: العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق، وما يجري مجراه.

٤- العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

هذا في العدالة، أما العدل فللعلماء في تفسيره أقوال، منها:

١- سئل عبد الله بن المبارك عن العدل، فقال: (من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء)[1].

٢- وقال إبراهيم: (العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة)[2].

٣- وقال سعيد بن المسيب: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وُهِب نقصُه لفضله»[3].

٤- وقال الشافعي: (لا أعلم أحدًا أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى بن زكريا عليه السلام، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المُعَدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح)[4].

٥- وجمهور العلماء على أن العدل هو: المسلم، البالغ، العاقل، الذي سلم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، (تقدم معنى المروءة).

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ٢٦٩، وقال محققه: إسناده ضعيف.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ٢٦٨، وخرجه محققه عن السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ١٢٤، وعبد الرزاق في المصنف ٨/ ٣١٩ وقال: وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الخطيب ١/ ٢٧٠، وقال محققه: إسناده ضعيف جدًا.

(٤) أخرجه الخطيب ١/ ٢٧٠، ٢٧١، وقال محققه: إسناده صحيح.

وهكذا يتضح أن العدل هو: من سلمت عقيدته، وصحت عبادته، واستقام سلوكه على هَدْي رسول الله ﷺ.

فعقيدته على الكتاب والسنة، ليس مبتدعًا، ولا صاحب هوى.

وعبادته وَفْق شرع الله تعالى، كما جاء في الكتاب والسنة فهو منته عما نهى الله عنه، مؤتمر بما أمر الله به، لا يفعل كبيرة، ولا يصر على صغيرة، فإن زلت قدمه؛ بادر بالتوبة والإنابة إلى الله تعالى.

إنه يسير على هدي القرآن والسنة، دون تبديل أو تغيير، ودون مخالفة لنهي، أو تقصير في أمر.

وكذلك الحال في أخلاقه، فهو على هَدْي القرآن والسنة.

ومن هنا يتضح قدر العدل، وأنه بمنأى عن الكذب، بعيد عن الزور، إنه صاحب عقيدة تمنعه من الكذب على الناس، فما بالك بالكذب على الله!! إنه يتقي الله في كل لفظة، ويخاف الله في كل حركة، ومن هنا فإنه لا ينطق إلا بالصدق، ولا يقبل أبدًا إلا ما يرضي الله تعالى.

واستقامة العبادة وسمو الخلق تجعل المسلم خَيِّرًا، لا يقبل الباطل، وإنما هو حق وخير.

فإذا أضيف إلى ذلك الضبط - والذي سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى - والذي هو قوة الذاكرة، بحيث إذا سمع شيئًا حفظه، واستطاع استحضاره في أي وقت، أو إذا كتب أتقن ودقق، وحفظ كتابه من أن تمتد إليه يد بتغيير، إذا أضيف هذا الضبط إلى العدالة فإنه يبين لنا صفة من تقبل أخباره في الإسلام، وأنه المسلم التقي الذكي، الذي لا يقول إلا الصدق، وهو متقن حافظ.

ثانيًا : ما تثبت به العدالة :

تثبت العدالة بأحد أمور:

١- الشهادة بها: فمن شُهد له بالعدالة فهو عدل، إلا أنه اختلف في عدد الشاهد؛ فذهب بعض العلماء إلى أنه يجب أن يكون اثنين فأكثر، فمن شهد له عدلان فأكثر بأنه عدل ثبتت عدالته. وذلك:

١- قياسًا على الشهادة على حقوق الآدميين، إذ هي لا تثبت بأقل من عدلين.
وجمهور العلماء على أنه يكفي في إثبات عدالة الراوي شهادة عدل واحد بها، قالوا: حيث إنه يقبل خبره فيجب أن تقبل تزكيته، بل هي من باب أولى، إذ أن الصفة تثبت بأقل ما يثبت به الحكم، كما يثبت الإحصان بشهادة اثنين، ولا يثبت الرجم إلا بشهادة أربع، فإذا اشترطنا أكثر من واحد في التزكية في حين أننا نقبل خبر الواحد، فإنا نكون قد أثبتنا الصفة بأعلى مما يثبت به الحكم، وهذا عكس المتفق عليه، إذ المتفق عليه أن الذي تثبت به الصفة التي بثبوتها يثبت الحكم أنقص في الرتبة من الذي يثبت به الحكم.

٢- وآخر نقلي؛ وهو قبول عمر بن الخطاب تزكية الواحد، إذ قبل في تزكية سنين أبي جميلة قول عريفه، وهو واحد.

أخرج الخطيب في (الكفاية) [١]بسنده عن سنين قال: «وجدت منبوذًا على عهد عمر بن الخطاب فذكر عريفي لعمر فأرسل إليَّ فدعاني والعريف عنده، فلما رآني مقبلًا قال: «عسى الغوير أبؤسًا»[٢] قال العريف له: يا أمير المؤمنين! إنه ليس

---

(١) ص٣٠٦ – ط. سمنود – مصر رقم ٢٥٧، وقال محققه: إسناده صحيح.وخرجه من كثير من المصادر. وفي الكفاية ص١٦١ – ط. دار الكتب الحديثة.

(٢) هذا مثل قديم يقال عند التهمة، وأصل هذا المثل أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم، وأتاهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلًا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، وأراد عمر بالمثل: لعلك زنيت بأمه وادعيته لقيطًا فلما شهد له بالستر تركه. والغُوَير – بضم وفتح – راجع النهاية في غريب الحديث ج٣، ص٣٩٤، ٣٩٥ ففيها مزيد من هذا.

بمتهم، قال: على ما أخذت هذا؟ قال: وجدت نفسًا مضيَّعة فأحببت أن يأجرني الله فيها. قال: (هو حُرٌّ، وولاؤه لك وعلينا رضاعه»).

قال الخطيب (ص ١٦١): (والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدِّث اثنين للاحتياط. فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ).

وإذا كان تعديل الواحد كافٍ، فهل هو يشمل تعديل المرأة والعبد؟ خلاف بين العلماء.

حكم تعديل المرأة:

اختلف في تعديل المرأة على عدة أوجه:

١- فأكثر العلماء من أهل المدينة وغيرهم على أنه لا يقبل في التعديل النساء، لا في الرواية، ولا في الشهادة.

٢- وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه تقبل تزكية المرأة في الرواية والشهادة، لا تزكيتها في الحكم، الذي لا تقبل شهادتها فيه.

٣- وذهب الفخر الرازي وغيره إلى قبول تزكيتها مطلقًا، مستدلين بتزكية بريرة للسيدة عائشة، وقد قبل النبي ﷺ ذلك كما في قصة الإفك.

حكم تعديل العبد:

اختلف في هذا:

١- ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه يجب قبول تزكيته في الخبر دون الشهادة؛ لأن خبره مقبول وتزكيته مردودة.

٢- وذهب الفخر الرازي وغيره إلى قبول تزكيته في الخبر وفي الشهادة.

هذا والذي عليه المعول أن عدالة الراوي تثبت بتزكية عدل واحد له، حرًا كان أو عبدًا، ذكرًا أو امرأة؛ لأنه إن كان ينقل هذه التزكية فهي خبر، والخبر يقبل عن

الواحد، وإن كان باجتهاد منه فهو حكم ولا يشترط في الحاكم تعدد.

بيد أنه يشترط في هذا العدل الذي يزكي الراوي شروط سوف نعرض لها بعد قليل إن شاء اللَّه، فتجب مراعاتها فقد يكون عدلًا لكن لا خبرة له بالرجال، فمثل هذا لا تقبل تزكيته.

ومما يجدر التنبيه إليه أنه وإن كانت عدالة الراوي تثبت بتزكية عدل - أو عدلين - فإنها لا تثبت برواية عدل - أو عدلين - عنه وما روي عن قوم بصحة ذلك فهو مردود.

قال الخطيب: احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحًا لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلًا ولا خبرًا عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وُجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب، وسرد لكل ذلك أمثلة. «راجع الكفاية ص ١٥٠ - ١٥٤»

٢- الاستفاضة والشهرة بالعدالة بين أهل العلم: فمن اشتهرت عدالته، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة بين أهل العلم، فإنه لا يحتاج إلى بينة شاهدة بعدالته تنصيصًا، بل عدالته تثبت بذلك، وهو فوق من ثبتت عدالته بتزكية عدل أو عدلين.

ولقد عقد الخطيب في الكفاية ص ١٤٧ (باب في المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدل) ذكر فيه أن مثل مالك بن أنس، والسفيانين - الثوري وابن عيينة - وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ومن جرى

مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، لا يُسأل عن عدالتهم، وإنما يُسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين.

وذكر عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني قوله: (والشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهوري العدالة والرضا، وكان أمرهما ملتبسًا، ومجوزًا فيه العدالة وغيرها، والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما، واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله وأغراض داعية لهما إلى وصفه بغير صفته، وبالرجوع إلى النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما). اهـ

وهذا مذهب شائع بين الأئمة قديمًا، يدل على ذلك ما روي أن أحمد بن حنبل سئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: (مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين)[1].

وكذا يحيى بن معين، فلقد سئل عن أبي عبيد، فقال: (مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس)[2]، وأبو عبيد هو القاسم بن سلام صاحب التصانيف النافعة، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين.

٣- العناية بطلب الحديث: قال ابن عبد البر: كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى يتبين جرحه.

واستدل على ذلك بقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ٢٨٦ - ط. سمنود - مصر - وقال محققه: إسناده صحيح، وخرجه من مصادر أخرى.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ٢٨٧ وقال محققه: إسناده ضعيف، وخرجها محقق فتح المغيث للسخاوي ١١/٢.

عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»[1].

فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تبيينًا ولا اتفق لهم علم بأن أحدًا وثقه، فهو مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح.

وقال بهذا أيضًا مع ابن عبد البر جماعة، منهم السابق، واللاحق، بيد أن ابن عبد البر هو الذي أشهره وأشاعه، فلذا نسب إليه، من هؤلاء: إسماعيل بن إسحاق القاضي، والمزي، وابن الجزري، وابن المواق، وابن سيد الناس، والذهبي، ومنهم أيضًا النووي، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - كلامه.

ويستأنس لهذا بما جاء بسند جيد أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إلى أبي موسى رضي الله عنه: (المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودًا في حد، أو مجربًا عليه شهادة زور، أو ظنينًا في ولاء أو نسب)[2].

وأيضًا ما روي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: (لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بطلب الحديث)[3].

---

(١) والحديث أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل، وابن عدي في مقدمة الكامل من عدة طرق وفيه اختلاف بين الأئمة شديد فمن مصحح له إلى حاكم بالوضع. راجع مقدمة الكامل في الضعفاء لابن عدي ص١٩٠، ٢٣٢، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٧٥، ط. السلفية بالمدينة المنورة، وجـ٢ ص١٤ ط. دار عالم الكتب، تحقيق علي حسين علي وفيها تخريج في الأصل والهامش، وفيها أن الإمام أحمد وغيره صححوه، وغيرهم ضعفوه. وراجع مفتاح دار السعادة لابن القيم ١/ ١٦٣، ١٦٤، وقال محقق المشكاة ١/ ١٣٤ رقم ٢٤٨: إسناده لا بأس به.

(٢) أخرجه الدارقطني ٢/ ٥١٢، والبيهقي ١٥٥، ١٥٦، وراجع نصب الراية ٤/ ٨١، وفتح المغيث للسخاوي ٢/ ١٩.

(٣) راجع الكفاية ١/ ٢٨٨، ومقدمة الكامل لابن عدي ص٢٤٢، وفتح المغيث للسخاوي ٢/ ١١.

قال أبو زرعة: (فسمعت أبا مسهر يقول: إلا جليس العلم، فإن ذلك طلبه)[1].

قال الخطيب: (أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء، وأخذه عنهم أغنى ظهور ذلك من أمره أن يُسأل عن حاله)[2].

وأيضًا ما روي عن عبد الله بن عون: (لا نأخذ هذا العلم إلا عمن شُهد له عندنا بالطلب).

إلا أنه لم يجمع على هذا الأمر - ثبوت العدالة بالعناية بالطلب - فقد خالف القائلين بذلك جمع من الأئمة منهم ابن الصلاح، إذ قال - بعد أن ذكر هذا الرأي عازيه إلى ابن عبد البر وحده: (وفيما قاله اتساع غير مرضيٍّ).

وأجاب رافضو هذا الرأي على حديث: «يحمل هذا العلم... الحديث»، بأنه من كل طرقه ضعيف، وعلى فرض أنه يصح الاستدلال به، فإنما يصح الاستدلال به لو كان خبرًا، ولا يصح حمله على الخبر، لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يقبل عن الثقات، ويؤيد هذا ما جاء في إحدى طرقه عند ابن أبي حاتم «ليحمل» بلام الأمر.

وأجاب القائلون بهذا الرأي بأن الفساق إذا عرفوا شيئًا من العلم، فليس هذا بعلم حقيقة.

قال النووي - تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ١٧ - في الحديث عن فضل تابعي التابعين ومن بعدهم: (وجعلهم - أي النبي ﷺ - عدولًا فأمرهم بالتبليغ عنه فقال ﷺ: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»، وفي الحديث الآخر: «يحمل هذا

---

(١) الكفاية ١/ ٢٨٨، وقال محققه: إسناده صحيح، وخرجه من تاريخ دمشق ٣٦/ ٥٨.

(٢) المصدر السابق.

العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»، وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه، وعدالة ناقليه، وأن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفًا من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف وما بعده فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئًا من العلم، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه - والله أعلم). اهـ.

وإني لأسلم لابن عبد البر ومن معه في هذا الرأي إذ جعلوا الشهرة بطلب الحديث مرجحًا لأحد الجانبين، فكل راوٍ يجوز أن يكون عدلًا، وأن يكون مجروحًا، فحيث لم يظهر فيه جرح، ولم يوجد من يوثقه، فإن شهرته بالطلب تجعل جانب التوفيق راجحًا، فنحكم بعدالته، حتى يظهر فيه جرح، فإذا لم يظهر جرح فهو عدل، وهذا معنى كلام ابن عبد البر: (كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة، حتى يتبين جرحه)، ولقد قال بذلك ابن حجر كما سيتضح في العنصر الرابع.

٤- رواية الجلة عنه: ذهب بعض الأئمة إلى أن مما تثبت به عدالة الراوي رواية جماعة من الجلة عنه، قال بذلك البزار، وابن القطان، والذهبي، وابن حبان، بل ادعى الذهبي أنه رأي الجمهور، فلقد سار البزار في مسنده على هذه الطريق، وجنح ابن القطان إليها، أما الذهبي فقال - في الميزان - في ترجمة مالك بن الخير - بالمثناة - الزبادي - بالموحدة - وقد نقل عن ابن القطان أنه ممن لم تثبت عدالته، قال: (يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة)، ثم قال: (وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد

روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح).

وتعقبه ابن حجر بقوله: (ما نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقاد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه).

والناظر يجد أن ابن حجر يرى ثبوت عدالة الشيخ إذا كان مشهورًا بالطلب، وروى الجلة عنه. فكأنه جمع سببي العدالة - السابق وما هنا - في سبب واحد، أما كلام النووي - السابق -، والذهبي - هنا - فيفيدان أن السببين كل منهما مستقل، يفيد العدالة وحده، وبينهما فارق، فتثبت عدالة الراوي بالشهرة بالطلب، وتثبت أيضًا برواية الجلة عنه.

ويظهر لنا - والله أعلم - أنهما سببان مستقلان، كل منهما يفيد العدالة - والله أعلم.

تفسير العدالة

تقدم أن مما تثبت به العدالة شهادة عدل بها، فهل تكفي شهادته أن هذا الراوي عدل فقط؟ أم لا بد أن يفسر العدالة أي يذكر سببها؟

ذهب بعض الأئمة إلى أنه لا بد من ذكر سبب العدالة، وذلك لأمرين:

الأول: أنه قد يزكى بناء على أمر لا يصح سببًا للعدالة، كما قيل لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف، فقال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة. فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس حجة؛ لأن حسن الهيأة مما يشترك فيه العدل والمجروح.

الثاني: أن أسباب العدالة مما يكثر التصنع فيها، فيتسارع الناس إلى الثناء على الظاهر، فهذا الإمام مالك مع شدة نقله وتحريه قيل له في الرواية عن عبد الكريم

ابن أبي المخارق، فقال: (غرني بكثرة جلوسه في المسجد)، يعني لما ورد من كونه بيت كل تقي.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يجب ذكر سبب العدالة، بل يقبل على الجملة تعديل المزكي، وذلك لأمرين:

الأول: إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل، رضا، عارف بما يصير به العدل عدلًا والمجروح مجروحًا، فلو أوجبنا مطالبته بذكر سبب العدالة لكان ذلك قدحًا في معرفته بأحوال المزكي، وما به تحصل العدالة، وما به يحصل الجرح.

الثاني: أن أسباب العدالة كثيرة متعددة، فإذا أوجبنا ذكر سبب العدالة كان على المزكي أن يذكر لنا كل ما يفعله الراوي، مما يوافق الشرع، وكل ما يترك الراوي مما يخالف الشرع، وفي ذلك ما فيه. وهذا الرأي هو الذي أميل إليه، فإن دليلي الفريق الأول يزولا حينما تتوافر في المزكي الشروط التي اعتبرها الأئمة كي يقبلوا شهادته وتزكيته، ولسوف نذكرها لك إن شاء الله تعالى. وهذا الرأي أيضًا هو الذي قال به الخطيب، إذ قال: (وقال قوم: لا يجب ذكر سبب العدالة، بل يقبل على الجملة تعديل المخبر والشاهد، وهذا القول أولى بالصواب عندنا).

«راجع الكفاية ص ١٦٥»

شروط المعدل

اشترط الأئمة شروطًا في المزكي بحيث إذا وجدت قبلوا قوله في الرجال، وإلا فلا، وهذه الشروط هي:

١- أن يكون عدلًا، أي: مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

٢- أن يكون له شديد اعتناء بالطلب، والفحص عن أحوال الرجال.

٣- أن يكون عالمًا بالأسباب التي تجعل الراوي عدلًا والتي تجعله مجروحًا، ولا يحكم إلا بعد تثبته من وجودها فيمن عدله أو جرّحه.

٤- أن لا يكون متعصبًا لمن عدله أو جرّحه، فيعدِّل أو يجرح لعصبية عقدية أو مذهبية أو إقليمية.

وهذه طائفة من أقوال الأئمة تبين لك ما استنبطناه من شروط:

* قال التاج السبكي: (من لا يكون عالمًا بأسبابهما - أي: الجرح والتعديل - لا يقبلان منه، لا بإطلاق ولا بتقييد.

* وقال الحافظ ابن حجر: (تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف).

* وقال الخطيب: (ما يعرف به صحة المحدث العدل الذي يلزم خبره - يعني ما تعرف به عدالة الراوي - على ضربين: فضرب منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة، وهو: الصحة في بيعه وشرائه وأمانته، ورد الودائع، وإقامة الفرائض، وتجنب المآثم، فهذا ونحوه اشترك الناس في علمه. والضرب الآخر هو: العلم بما يجب كونه عليه من الضبط والتيقظ، والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه، والتحرز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، ووجوه التحرز في الرواية، ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن، فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة، بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال).

* وقال الحافظ الذهبي: ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف،

والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري، والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل: ﴿فَسْئَلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا، وإلا فلا تتعنَّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب، فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله؛ فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك. اهـ «التذكرة ١/ ٤».

مراتب الجرح والتعديل

اهتم جهابذة المحدثين بمراتب الرواة من حيث الجرح والتعديل؛ لأن ذلك أساس الحكم على أحاديث كل راوٍ بالقبول أو الرد.

ولقد اشتهر مصطلح ابن أبي حاتم الرازي.

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٨هـ): ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

* فإذا قيل للواحد: إنه «ثقة» أو «متقن» أو «ثبت»، فهو ممن يحتج بحديثه.

* وإذا قيل له: إنه «صدوق» أو «محله الصدق» أو «لا بأس به» فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه[1]، وهي المنزلة الثانية.

* وإذا قيل: «شيخ» فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

---

(١) أي يقارن بروايات المتقنين، فإن وافقهم في الغالب ولو في المعنى فضابط يحتج به، وإن كثرت مخالفته فليس بضابط ولا يحتج به. تدريب نوع ٢٣، المسألة الثالثة ١/ ٣٥٧، ط. دار طيبة.

* وإذا قيل: «صالح الحديث» فإنه يكتب حديثه للاعتبار[1].

* وإذا أجابوا في الرجل بـ «لين الحديث» فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارًا.

* وإذا قالوا: «ليس بقوي» فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه.

* وإذا قالوا: «ضعيف الحديث» فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

* وإذا قالوا: «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة[2].

هذه الاصطلاحات يخبر بها ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧هـ) عن جهابذة الحديث في زمانه كأبيه أبي حاتم، وأبي زرعة، وأحمد بن حنبل، وابن مهدي، وابن معين وغيرهم.

وهذه المراتب هي منهج المحدثين في كل زمان، وإذا كان ابن أبي حاتم جعلها أربع مراتب في التعديل، وأربعًا في التجريح، فإن الذهبي والعراقي زادا مرتبة فجعلاها خمس مراتب، وزاد الحافظ ابن حجر والسخاوي مرتبة أخرى، فصارت ست مراتب[3].

وهذا لا يؤثر على هذا التقسيم، فالمرتبة التي زادها الذهبي والعراقي، والتي هي ما كرر فيه أحد ألفاظ التوثيق العليا، كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

والمرتبة التي زادها ابن حجر والتي هي أعلى من مرتبة التكرار، وهي الوصف

---

(١) إلى هنا مراتب العدالة، وما بعد هذا مراتب الجرح.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧، باب بيان درجات رواة الآثار.

(٣) تدريب نوع ٢٣، المسألة الثالثة، ١/ ٣٥٧، دار طيبة.

بأفعل كأوثق الناس، وأثبت الناس، وإليه المنتهى في التثبت.

فهاتان المرتبتان مقدمتان على المرتبة الأولى في أصل الترتيب الذي ذكره ابن أبي حاتم، وعليه فمرتبة التكرار، ومرتبة أفعل، ومرتبة التوثيق العليا، كل ذلك أصحابها أحاديثهم صحيحة، ولا اختلاف يترتب على زيادة هاتين المرتبتين.

ولقد زاد بعض العلماء ألفاظًا في بعض المراتب، وهذا لا يؤثر في الحكم على الرواة، فإن الأحكام وفق قواعد اللغة وفهوم الأئمة.

ولقد زاد بعض الأئمة أيضًا مرتبتين في الجرح هما في الحقيقة داخلتان في المرتبة الأخيرة والتي هي لا يكتب حديث أهلها، ولا يعتبر ولا يستشهد به، وهذه الرابعة عند ابن أبي حاتم، ولقد جمع أطرافها بقوله: «متروك الحديث»، أو «ذاهب الحديث»، أو «كذاب»، وجاء من بعد ابن أبي حاتم فجعلوا كل لفظة مرتبة، فالمرتبة الرابعة في الجرح، والتي هي أشد من ضعيف ألفاظها: رد حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جدًّا، واهٍ بمرة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارم به، ليس بشيء، لا يساوي شيئًا.

و«متروك الحديث» جعلوا المرتبة الخامسة في الجرح، وأضافوا: تركوه، ذاهب، ذاهب الحديث، ساقط، هالك، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، متهم بالكذب، متهم بالوضع.

و«كذاب» جعلوها المرتبة السادسة في الجرح، وأضافوا: يكذب، دجال، وضاع، يضع، وضع حديثًا.

وهكذا قسم العراقي ومن معه المرتبة العليا في التوثيق إلى ثلاث مراتب بذكر مرتبتين فوق الثقة، وكل أحاديث هذه المراتب صحيح.

وأيضًا قسموا أعلى مراتب الجرح إلى ثلاث مراتب، فوق مردود الحديث،

وكل أحاديث هذه المراتب لا يعتبر بها، فكلها في دائرة شديد الضعف، والموضوع. وهكذا لا نجد خلافًا بين مصطلح ابن أبي حاتم، ومصطلح الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، اللهم إلا إذا وجدنا حديثًا من رواية الثقة وعارضه حديث من رواية الأوثق، فإن الثاني يقدم.

وكذلك إذا وجدنا حديثًا في إسناده راوٍ مردود الحديث، وعارضه آخر في إسناده وضاع، فإن الأول يقدم.

وأيضًا المرتبة الرابعة والخامسة من الجرح، أحاديث أهلها شديدة الضعف، وإذا توبعت أشعرت أن للحديث أصلًا.

أما السادسة فحديث أهلها موضوع خارج عن الملة.

مراتب التعديل[1]

لما كانت درجات الرواة في العدالة والضبط متفاوتة، استعمل الأئمة ألفاظًا تدل على ذلك، وها أنذا أذكرها لك مقسمة على مراتب قد رتبتها من الأعلى إلى الأدنى، والله المستعان:

المرتبة الأولى: ما كان بصيغة «أفعل» من ألفاظ التعديل العليا: (أوثق الناس، أثبت الناس، أتقن من أدركت)، ويلتحق بها: (إليه المنتهى في التثبت)، ويحتمل أن يلتحق بها: (لا أعرف له نظيرًا في الدنيا).

---

(١) الأولى أن يقال: «مراتب التوثيق»؛ لأن هذه المراتب مراعي فيها العدالة والضبط، ووجه جواز «مراتب التعديل»، أن التعديل عند المحدثين يشمل العدالة والضبط، وإنما استعملت غير الأولى مراعاة لما سار عليه الأئمة في كتبهم مع التنبيه على الأولى.

المرتبة الثانية: ما يفيد اشتهار الراوي بالعدالة والرضا: (فلان يسأل عن مثله، مثلي يسأل عن فلان؟! مثل فلان يسأل عنه؟!، فلان يسأل عن الناس).

المرتبة الثالثة: تكرار لفظ التوثيق الذي هو من ألفاظ التعديل العليا: (ثقة ثبت، ثقة متقن، ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة ثقة، ثبت ثبت)، ونحو ذلك إذ التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعليه فما زاد على مرتين فهو أعلى منها، وهكذا. ويلتحق بذلك: (عدل ضابط، عدل متقن، عدل حافظ). بخ بخ ثبت. وكذا ما زاد على لفظتين، قال السخاوي: فما زاد على مرتبتين مثلا يكون أعلا منها كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة، تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه»[1].

المرتبة الرابعة: ما كان بلفظ من ألفاظ التعديل العليا: (ثقة، ثبت، متقن، حجة)، وكذا إذا قيل في العدل: (حافظ، ضابط)[2]. إمام، المصحف، الميزان، القبّان، الجهبذ، فارس الحديث.

المرتبة الخامسة: (ليس به بأس، لا بأس به، صدوق[3]، مأمون، خيار، خيار الخلق).

المرتبة السادسة: (محله الصدق، رووا عنه، روى الناس عنه، يروي عنه، إلى الصدق ما هو[4]، شيخ وسط، وسط، شيخ، صالح الحديث، يعتبر به (أي في

---

(١) فتح المغيث ٢/ ١١٠، ١١١.

(٢) وإنما كانت «ضابط» مع أنها لعدل أقل من «عدل ضابط»؛ لأن الثانية صرح الإمام فيها بالأمرين معًا، فكانت أعلى من التي لم يصرح فيها.

(٣) وصف بالصدق على طريق المبالغة، ولذا كانت أعلى من «محلة الصدق».

(٤) ليس بعيدًا عن الصدق.

المتابعات والشواهد)، يكتب حديثه، مقارِب الحديث [١]، جيد الحديث، حسن الحديث، مقارَب الحديث[٢]، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق له أوهام، صدوق يهم صدوق سيئ الحفظ، صدوق تغير بآخره، صدوق رمي ببدعة، قدري، جهمي، متشيع، صدوق إن شاء اللَّه، أرجو أنه لا بأس به، ما أعلم به بأسًا).

ليس ببعيد عن الصواب، روي عنه الناس، يُروى حديثه، يكتب حديثه، صويلح، مقبول، ما أقرب حديثه، يعتبر به، جائز الحديث.

ويمكن تقسيم المرتبة السادسة إلى أكثر من واحدة، ولعل العراقي قد فعل ذلك، فإنه بعد ذكر اللفظين الأخيرين (أرجو أنه لا بأس به)، و(ما أعلم به بأسًا) قال: (والأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم حصول العلم حصول الرجاء بذلك).

أما الإمام النووي فصريح كلامه أنها مرتبتان، والسيوطي معه في هذا، فإن الإمام النووي في تقريبه جعل (شيخ) مرتبة، وذكر السيوطي - نقلًا عن العراقي - معها (محله الصدق)، و(إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، جيد الحديث، حسن الحديث)، ونَقْلًا عن ابن حجر: (صدوق سيئ الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق تغير بآخره)، ثم قال: ويلحق بذلك من رمي بنوع بدعة كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم.

وجعل - أي النووي في تقريبه - (صالح الحديث) مرتبة وذكر السيوطي معها نَقْلًا عن العراقي: (صدوق إن شاء اللَّه، أرجو أن لا بأس به، صويلح)، ونقلًا عن ابن حجر: (مقبول).

---

(١) بكسر الراء، أي: حديثه مقارِب لحديث غيره من الثقات؛ أي هو وسط، أي حديثه حسن.

(٢) بفتح الراء، أي: حديثه يقاربه حديث غيره، أي فحديثه وسط أي حسن.

قلت: فعلى كلام العراقي والنووي يمكن جعل هذه المرتبة ثلاث مراتب: الأولى والثانية من كلام النووي، والثالثة هي: (ما أعلم به بأسًا) التي هي أنزل شيء عند العراقي، إلا أن هذا الخلاف من جعلها مرتبة أو مرتبتين أو ثلاث مراتب غير مؤثر، فيمكن جعل كل كلمة منها مرتبة تلي سابقتها في الدرجة، ويمكن جعل هذه الكلمات كلها تحت مرتبة واحدة، وهي في نفسها مرتبة، وقد رتبتها لك في ضوء كلام الأئمة من الأعلى إلى الأدنى جهد الطاقة، وفق الله وسدد.

قال السخاوي: (والضابط لأدنى مراتب التعديل؛ كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح).

وهذا الترتيب جرى عليه جمهور أهل الحديث[1]، وهناك من خالفه منهم مخالفة يسيرة؛ كابن معين، ودحيم، وابن مهدي، فيجب التنبه هنا لشيء، ألا وهو:

إن هذه المراتب إنما هي لجمهور أئمة الجرح والتعديل، وهي التي استقر عليها الاصطلاح، وهذا لا يمنع أن يكون لإمام آخر مصطلح يختلف عن هذا المنهج العام، فيجب مراعاة مصطلح كل إمام حينما نترجم لأحد الرواة.

فمثلًا حينما نترجم لراوٍ فنجد فيه كلامًا لأبي حاتم الرازي، فإنه يجب هنا أن نعرف مصطلحه الذي يسير عليه، فإن كان مع الجمهور كما هنا، عرفنا رتبة الراوي بسهولة، أما إذا كان له مصطلحات أخرى، فيجب أن نفهم كلامه في ضوئها، وهذا مما عز في زماننا[2].

---

(١) يستثنى من ذلك الخلاف في التقسيم، ولقد سرت على نهج السخاوي في التقسيم، أما الحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهما، فأدخلوا المرتبة الثانية هنا في الأولى، وجعلوا السادسة هنا مرتبتين خامسة وسادسة، والخامسة من أول: «محله الصدق»، إلى: «شيخ»، والسادسة من: «صالح الحديث»، إلى النهاية. راجع تدريب الراوي ١/ ٣٤٢، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٣٦، وراجع الرفع والتكميل في عدة مواطن.

(٢) ولعلم الجرح والتعديل دقائق تقف عليها إذا دققت في أعمال الأئمة في أحوال الرجال وأحوال =

وإليك مصطلحات لبعض الأئمة، ممن خالف اصطلاح الجمهور:

١- يحي بن معين:

فظاهر كلامه يقتضي التسوية بين (ثقة) - التي هي من المرتبة الرابعة - وبين (ليس به بأس) - التي هي من المرتبة الخامسة.

قال أبو خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: (فلان ليس به بأس)، و (فلان ضعيف)؟ قال: إذا قلت لك: (ليس به بأس) فهو ثقة، وإذا قلت لك: (هو ضعيف) فليس هو بثقة لا تكتب حديثه.

٢ - عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم:

فلقد نُقل عنه أيضًا توثيق من قال فيه: (لا بأس به) مع الفارق في الرتبة بين: (ثقة) و (لا بأس به)، قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: (لا بأس به)، قال: فقلت: ولم لا تقول: (ثقة)، ولا تعلم إلا خيرًا؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة.

ولقد أجاب العلماء عما قالاه - ابن معين ودحيم - بجوابين كما يفهم من كلام مجموعهم:

الأول: إن أحدًا منهما لم يقل إن قولي (ليس به بأس) كقولي (ثقة) حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، وإنما قال: إن من قال فيه لا بأس به فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة.

قلت: فكأنه يفيد أن (لا بأس به) التي هي من المرتبة الرابعة تفيد التوثيق، وهذا متفق عليه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

= الأحاديث، ولقد دونت ما عندي من دقائق في كتابي «طرق الحكم على الحديث» ٢/ ٥٤- ١٠٥ فراجعه وزد عليه ما يتضح لك أثناء دراستك.

الثاني: إن هذا رأي لهما فقط، ومن ثم نجد نسبة هذا القول إليهما ظاهرة، فابن معين يقول: (إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة)، أي أن هذا رأيه هو، ولو كان رأيًا عامًا، لقال: إن (ليس به بأس) كـ (ثقة)، أو ما شابه ذلك، مما يفيد كونه رأيًا عامًا فقد قال ابن مهدي: حدثنا خلدة، فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، وكان خيرًا (وفي رواية خيارًا) الثقة: شعبة وسفيان. وابن حنبل سئل: عبد الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: تدري ما الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان. فهذا القول من عبد الرحمن بن مهدي ومن أحمد بن حنبل دليل على أن (ثقة) أرفع، وأن هذا رأي الجمهور.

٣ - عبد الرحمن بن مهدي:

فلقد قيل إنه يسوي بين «صدوق» والتي هي من المرتبة الخامسة، وبين «صالح الحديث»، وهي من المرتبة السادسة، بدليل ما روي عن أبي جعفر أحمد بن سنان، قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق فيقول: رجل صالح الحديث. ولقد حمل الأئمة هذا منه على أنه يخالف الجمهور في هاتين اللفظتين. وأرى والله أعلم أن هذه ليست مخالفة للجمهور في مراتب التعديل، إنما هي مخالفة لمن حكم على الرجل، فحكم بعضهم بأنه صدوق، وحكم ابن مهدي بأنه صالح الحديث، وسيأتي - إن شاء الله - مزيد بيان لذلك، وعلي كل فغاية ما فيه أن يكون هذا اصطلاحًا خاصًا بابن مهدي، والله أعلم.

٤- الإمام مسلم:

قال مكي بن عبدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر - أحمد بن الأزهر - فقال: اكتب عنه. قال الحاكم: هذا رسم مسلم في الثقات[١].

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ٢٥٨.

وهكذا فمسلم يستعمل هذا اللفظ «اكتب عنه» والتي هي من مرتبة التوثيق السادسة، يستعملها بمعنى ثقة التي هي من المرتبة الرابعة في التعديل.

حكم هذه المراتب:

وإذا كنت قد بينت لك ألفاظ التعديل، وأنها مراتب بعضها أعلى من بعض، وقسمتها لك إلى ست مراتب، وبينت أنه يمكن تقسيمها إلى أكثر من ذلك فإنه يبقى أن أذكر حكم هذه المراتب من حيث الاحتجاج بأحاديث أهلها فأقول وبالله التوفيق:

أما المراتب من الأولى إلى الرابعة: فإنه يحتج بحديث أهلها، إذ هم جميعًا يشتركون في أنهم ثقات، وقد تقول إذا كانوا جميعًا ثقات، فهلا كانت هذه المراتب مرتبة واحدة؟! والجواب: إن حكمة التقسيم الترجيح عند التعارض، فإذا اختلف ألفاظ روايتي حديث واحد؛ إحداهما عن أوثق الناس، والأخرى عن ثقة، رجحت التي عن أوثق الناس؛ إذ هو أعلى في عدالته وضبطه عن الثقة.

وحديث أهل هذه المراتب حديث صحيح، منه ما هو صحيح، ومنه ما هو أصح.

وحديث الصحيحين من هذه المراتب.

أما المرتبة الخامسة: فحديث أهلها يحتج به[1]، ومرتبته تلي مرتبة حديث الثقة،

---

(١) قد تجد في بعض الكتب أن حديث أهل هذه المرتبة ضعيف؛ لفقد شريطة الضبط، وربما شجع القائلين بذلك ما روي عن ابن أبي حاتم الرازي من قوله: ومنهم - أي الرواة - الصدوق الورع، المغفل الغالب عليه، الوهم والخطأ، والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام. اهـ. كلامه. وليس الأمر كذلك؛ فكلام ابن أبي حاتم هذا ينطبق على الطبقات التالية لذلك؛ أما الطبقة التي معنا فهي التي قال فيها ابن أبي حاتم: ومنهم - أي الرواة - الصدوق الورع، الثبت الذي يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه. راجع الجرح =

وحديث أهلها «حسن»، إنها مرتبة تشعر بالصدق، وسلامة الدين، لكنها لا تشعر بتمام الضبط، ومن ثم نزلت عن رتبة تمام الضبط (ثقة)، فحديث أهلها «حسن».

وأحاديث أهل هذه المرتبة كثير في كتب السنن: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة، وسنن البيهقي وغيرها.

أما المرتبة السادسة: فحديث أهلها ضعيف يعتبر به، بمعنى أنه يُبْحث له عن مُقَوٍّ يقويه، من آية قرآنية، أو حديث آخر، أو قول صحابي... إلخ، فإذا وجدنا له مقويًا ارتفع عن رتبة الضعف إلى الحسن لغيره، أما إذا لم نجد له مقويًا فإنه يستفاد به في غير العقائد والأحكام، فيؤخذ به في الفضائل، والترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، وحديث أهل هذه المراتب كثير في المصنفات، والمعاجم، والأجزاء.

* * *

= (١/ ١٠)، والواقع يؤيد ذلك، فإن الثقة حديثه صحيح، أما من نزل عن رتبة الثقة قليلًا - وهم أهل هذه المرتبة - فيتعين أن يكون حديثهم حسنًا، وإلا انقسم الحديث إلى صحيح وضعيف.

الضبط

وإذا كنت قد تحدثت عن العدالة فلسوف أتكلم بإيجاز عن الضبط الذي يعتبر عند بعض المحدثين جزءًا منها - كما تقدم -.

تعريف الضبط:

قال في المصباح: (ضبطه ضبطًا من باب ضرب حفظه حفظًا بليغًا، ومنه قيل: ضبطت البلاد إذا قمت بأمرها قيامًا ليس فيه نقص)، وقال في المختار: (ضبط الشيء حفظه بالحزم وبابه ضرب).

أما المحدثون: فالضابط عندهم هو اليَقِظ، الحافظ لحديثه، من الضياع والتحريف، وهذا إجمال نذكر تفصيله فأقول وبالله التوفيق:

اشترط المحدثون في الضابط شرطين:

الأول: أن يكون يقظًا، أي: فطنًا يدرك ما يسمع، ويدرك ما يقول، قال أبو نعيم الفضل بن دكين: (ينبغي أن يكتب هذا الشأن عمن كتب الحديث يوم كتب؛ يدري ما كتب، صدوق مؤتمن عليه، يحدث يوم يحدث، ويدري ما يحدث).

«الكفاية ص٢٦٣»

ولعلك تدرك من كلام أبي نعيم أنه ليس المراد مجرد الفطانة، وإنما هي فطانة في هذا العلم، يوضح ذلك قول ابن حبان: (أن يعقل من صناعة الحديث ما لا يرفع موقوفًا، ولا يصل مرسلًا أو يصحف سماعًا) [1] وأيضًا قول عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر: (لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بطلب الحديث).

«كفاية ص ٢٥١»

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٦٩.

بل جعلوا من اليقظة المطلوبة أيضًا أن يكون متحفظًا على شيخه في روايته من أن يدلسه له إن كان ممن يعرف بالتدليس، فإن كان الشيخ خبيث التدليس؛ فعلى الطالب أن يكون تحفظه عليه أكثر؛ وتحرزه منه أشد. قال شعبة: (كنت أجلس إلى قتادة، فإذا سمعته يقول: سمعت فلانًا، وحدثنا فلان كتبت، فإذا قال: قال فلان، وحدث فلان لم أكتب).

«كفاية ص ٢٥٥»

ومنها أن يكون ذا علم بالرواة وأحوالهم، يقول يحيى بن سعيد: (ينبغي في هذا الحديث غير خصلة؛ ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ثم يتعاهد ذلك)، ويقول أبو نعيم: (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة - أي إلا عن ذي ثلاثة أمور، أي: خصال - حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه)، ويقول أبو زرعة الدمشقي: (رأيت أبا مسهر يكره للرجل أن يحدث إلا أن يكون عالمًا بما يحدث ضابطًا له).

الثاني: أن يكون حافظًا لحديثه بحيث لا يتطرق إليه تزوير، ولا يعتريه ضياع، وهذا الشرط يظهر في ضوء تقسيمهم الضبط.

أقسام الضبط:

الضبط نوعان:

١- ضبط صدر، والمتصف به من يحفظ ما سمعه بحيث يبعد زواله من حافظته، ويتمكن من استحضاره متى شاء.

وهذا الذي يحدث من صدره؛ إما أن يحدث بالمعنى، وإما أن يحدث باللفظ، فإن كان يحدث بالمعنى فيشترط فيه:

أ - أن يكون عالمًا بمدلولات الألفاظ بصيرًا بها.

ب - أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني.

وهذان الشرطان احتراز من أن يغير في لفظ الحديث ما يجعل الحلال حرامًا، والحرام حلالًا.

ج - أن لا يكون حافظًا للفظ النبوي، وإلا تعين عليه التحديث به.

ويشترط في الحديث الذي يُروى بالمعنى:

أ - أن لا يكون مما اختص به ﷺ من جوامع الكلم.

ب - أن لا يكون من الأحاديث التي تُعُبِّدنا بألفاظها كالتشهد والأذان.

ج - أن لا يكون من أحاديث العقائد.

د - أن لا يكون اللفظ فيه محتملًا لأكثر من معنى.

«وراجع الكفاية ص ٣٠٠»

أما إذا كان يحدث باللفظ - أي بنفس اللفظ النبوي - فلا يشترط فيه شيء مما سبق، لا في الراوي ولا في المروي.

قال الشافعي حكاية عن سائل سأله: (قد أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه؟ فقلت: لكبر أمر الحديث، وموقعه من المسلمين، ولمعنى بَيِّن. قال: وما هو؟ قلت: تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها بغير لفظة المحدث، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث فيحيل معناه، فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى كان غير عاقل للحديث؛ فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه...) إلخ.

«الرسالة ص ١٦٤، وهو في الكفاية ص ٢٦٣»

واعلم أن هذا الذي قالوه من جواز رواية الحديث بالمعنى من الذاكرة إنما جاز

في الأعصار المتقدمة، والقوم ذاكرتهم قوية، ولهم شديد اعتناء بهذا العلم، وجل اعتمادهم على الرواية وأصحاب دراية بالغة باللغة، أما في هذه الأعصار وقد دونت الأحاديث، وكثرت الكتب؛ فلا يجوز رواية الحديث بالمعنى، خاصة والعلم بمدلولات الألفاظ، وما يحيل المعاني عري عنه الجل نسأل الله السلامة.

وهذا المنع من الرواية بالمعنى لا نحكم به الآن فقط، وإنما منع الأئمة منه بعد انتهاء عصر الرواية، أي: بعد انتهاء القرن الثالث الهجري.

وأرجو أن تنتبه بأن هذا في الرواية، أما في الخطب والدروس حيث تسوق متن الحديث فقط فهذا يجوز أن تورد المتن بمعناه على أن تكون من أهل الدراية بالمعاني.

٢- ضبط كتاب: والمتصف به من يصون كتابه عن تطرق التزوير والتغيير إليه، وقد أتقنه بأن يكون جيد الكتابة، يقابل بعدها.

عن هشام بن عروة قال: (قال لي أبي أكتبتَ؟ قلت: نعم. قال: عارضتَ؟ قلت: لا، قال: لم تكتب).

وعن يحيى بن أبي كثير، قال: (من كتب ولم يعارض كان كمن خرج من المخرج ولم يستنج).

«المحدث الفاصل ص ٥٤٤، والكفاية ص ٣٥٠»

يقول الشافعي: (ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة[١] حتى يجمع أمورًا؛ منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلًا لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل

---

(١) أي المحدث.

معناه؛ لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظ إن حدث من حفظه حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولًا إلى النبي ﷺ، أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدثه عنه؛ فلا يستغني في كل واحد منهم عما وصفت).

«الرسالة ص ١٦٠، وفيها خير كثير فراجعه، وراجع الكفاية ص ٦٢»

كيف يعرف ضبط الراوي؟

وقد تتساءل كيف يعرف حفظ الراوي لصدره أو لكتابه، أو بمعنى آخر كيف يعرف ضبط الراوي؟

والجواب:

يعرف ضبط الراوي بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان؛ كمالك، وشعبة، والسفيانين، والأوزاعي وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني والبخاري، ومسلم. فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجَّ بحديثه.

وراجع كلام الشافعي السابق تجد فيه: (إذا شرك أهل الحفظ في الحديث؛ وافق حديثهم)، فإذا أردنا معرفة درجة ضبط راوٍ نظرناه شارك مَنْ من الأثبات؟ فإذا شارك مالكًا مثلًا، أخذنا مائة من الأحاديث التي شارك فيها مالكًا، فإن

وافقه فثقة، وإذا اختل في لفظة أو لفظتين فتحتمل وهو أيضًا ثقة، أما إذا تكرر خطؤه؛ فيحكم عليه بـ (حسن) أو (ضعيف)، حسب خفة الضبط أو سوئه.

مراتب الضبط ودلالتها:

اعلم أن الضبط مراتب؛ عليا، ووسطى، ودنيا، وكذا العدالة؛ وعليه فمراتب الرواة من حيث العدالة والضبط تنقسم إلى تسع مراتب:

١ - رواة في الدرجة العليا من العدالة والضبط.

٢- رواة في الدرجة العليا من العدالة، وفي الدرجة الوسطى من الضبط.

٣- رواة في الدرجة العليا من العدالة، وفي الدرجة الدنيا من الضبط.

٤ - رواة في الدرجة الوسطى من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضبط.

٥- رواة في الدرجة الوسطى من العدالة، وفي الدرجة الوسطى من الضبط.

٦- رواة في الدرجة الوسطى من العدالة، وفي الدرجة الدنيا من الضبط.

٧- رواة في الدرجة الدنيا من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضبط.

٨- رواة في الدرجة الدنيا من العدالة، وفي الدرجة الوسطى من الضبط.

٩- رواة في الدرجة الدنيا من العدالة، وفي الدرجة الدنيا من الضبط.

ولعله اتضح لك أن العدالة والضبط من الأمور المقولة بالتشكيك، لا بالتواطؤ. فدرجات الرواة متفاوتة في العدالة والضبط، والله أعلم.

***

الجـــرح

قال في المصباح: (وجرحه بلسانه جرحًا، عابه وتنقصه، ومنه: جرحت الشاهد إذا أظهرت فيه ما تردُّ به شهادته).

وقال في اللسان: (ويقال: جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته؛ من كذب وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم، فقيل: جرح الرجل غضّ شهادته، وقال: جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله..) اهـ.

أما عند المحدثين فهو ذكر ما يثلب العدالة أو الضبط، فكل مخل بالعدالة؛ من كفر، أو فسق، أو بدعة؛ فهو جرح، وكل مخل بالضبط؛ من غفلة، وسوء حفظ، ووهم، وتخليط، وضياع كتب؛ فهو جرح، والمتصف بذلك مجروح.

حكم الجرح:

العلماء في هذا فريقان؛ فريق يرى أن الجرح حرام؛ لأنه غيبة، وفريق يرى أن الجرح جائز، وهاك التفصيل والله المستعان:

١- القول بأن الجرح حرام:

ذهب بعض الأئمة إلى أن قول القائل: (فلان ضعيف)، (فلان كذاب)، (فلان وضاع)، غيبة محرمة بدليل النصوص الواردة في تحريم الغيبة كقوله تعالى: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا**﴾[1]، وقوله ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه، وماله، وعرضه»[2] إلى غير ذلك من النصوص، هذا إذا كان فيه ما قال، أما إذا لم يكن في الراوي ما قال الجارح فهو بهتان كما روي فيما أخرجه مسلم ٥/ ٤٤٩ عن

---

(١) سورة الحجرات آية ١٢.

(٢) أخرجه مسلم في البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم ٤/ ١٩٨٦.

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «أتدرون ما الغيبة»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «ذكرك أخاك بما يكره»، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته»، حتى ولو كان ذلك سبيلًا للتعريف بالشخص، فهو غير جائز كما قال الحسن البصري - الذي هو من هؤلاء: (أخاف أن يكون قولنا حميدًا الطويل غيبة). «فتح ١٠/٤٦٨»

ولم تظهر لي أسماء هذا الفريق، ولم يعمد الخطيب إلى ذكر أسمائهم، وإنما يمكن القول بأن منهم بكر بن حماد الشاعر المغربي، ومما قاله في ذلك:

أرى الخير في الدنيا يقل كثيره ... وينقص نقصًا، والحديث يزيد

فلو كان خير كان كالخير كله ... ولكن شيطان الحديث مريد

ولابن معين في الرجال مقالة ... سيسأل عنها، والمليك شهيد

فإن تك حقًّا؛ فهي في الحكم غيبة ... وإن تك زورًا، فالقصاص شديد

ومنهم أيضًا يوسف بن الحسين الرازي، ومنهم كذلك بعض الصوفية.

أخرج الخطيب عن ابن المبارك أنه، قال: المعلى بن هلال هو إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، قال: فقال له بعض الصوفية يا أبا عبد الرحمن! تغتاب؟! فقال: اسكت، إذا لم نبين كيف يعرف الحقُّ من الباطل؟! «كفاية ص ٩١»

٢- القول بأن الجرح جائز:

وذهب جمهور الأئمة إلى أن الجرح جائز، بل واجب مستدلين على ذلك بما يأتي:

١ - قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ أوجب سبحانه الكشف والتبيين عند خبر الفاسق، ولما كان حاله قد يخفي على

البعض، ويحتاج إلى سؤال من يعرفه عن حاله، فإجابة العارف واجبة، وإلا كان آثمًا متصفًا بكتمان العلم.

٢- أن النبي ﷺ قد جرح بعض الأفراد، وهذه أمثلة.

أ - لما جاءت فاطمة بنت قيس إلى النبي ﷺ فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها، قال ﷺ: «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية؛ فصعلوك لا مال له»، والحديث في مسلم ٣/ ٦٩١، وذكره الخطيب في الكفاية ص ٨٤، وقال بعده: (في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة؛ لتجنب الرواية عنهم، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأن رسول الله ﷺ لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له، عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن، التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم، وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال، وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحق بالإظهار). اهـ.

ب- أخرج البخاري (١٠/ ٤٥٢) بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن رجلًا استأذن على النبي ﷺ، فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة»، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه، انبسط إليه. فلما انطلق قالت له عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه، وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة متى عهدتني فاحشًا؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، من تركه الناس اتقاء شره».

ففي هذا الحديث لم يقصد ﷺ الطعن في الرجل، وإنما أراد أن يبين للناس مذمة الحال التي عليها كي يجتنبوها، وإلا فإنهم لو رأوا إكرامه ﷺ للرجل دون أن

يقول ذلك لربما ظنوا تقريره ﷺ لذي الحال، ومعلوم أن تقريره ﷺ سنة. فأبان مذمة الحال، ومع ذلك عامل الرجل بحسن الخلق، فجمع بين الحسنيين، وعليه فإن ذكر العيب إذا لم يكن قصد المخبر الطعن والتنقص، وإنما قصد قصدًا آخر شريفًا ساميًا فلا شيء فيه، وهو جائز كما هنا، وجرح الرواة من هذا القبيل.

ج - أخرج البخاري (١/ ٥٦٦) بسنده عن أبي هريرة حديث السهو في الصلاة، وفيه قال رسول الله ﷺ: «أكما يقول ذو اليدين»؟ وفي رواية أخرى للحديث: «صدق ذو اليدين»، وذو اليدين هذا رجل في يديه طول، ولفظ «ذو اليدين» غيبة، بل ما ورد عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة، فقال النبي ﷺ: «اغتبتيها»..

قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٤٦٩) في شرح حديث ذي اليدين ما نصه: «قال ابن المنير أشار البخاري إلى أن ذكر مثل هذا، إن كان للبيان والتمييز فهو جائز، وإن كان للتنقيص لم يجز، قال: وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة فقال النبي ﷺ: «اغتبتيها»، وذلك أنها لم تفعل هذا بيانًا، وإنما قصدت الإخبار عن صفتها فكان كالاغتياب. اهـ.

د - أخرج الإمام أحمد في مسنده حديث أبي رهم الغفاري وهو من أصحاب النبي ﷺ الذين بايعوا تحت الشجرة، أخرج حديثه الذي يرويه عن غزوة تبوك، وفيه أن النبي ﷺ سأله: «ما فعل النَّفَرُ الحُمْرُ الطِّوال القِطاطَ»؟ - أو قال: «القِصَار»؟ - شك عبد الرزاق شيخ أحمد - والحديث في مسند أحمد (٤/ ٣٤٩)[1] وفي إحدى روايات الحديث عند البزار قال ﷺ لأبي رهم: «ما فعل النَّفَر الطوال الجِعَاد الأدم من بني غفار، هل معنا منهم في المسير أحد»؟ قلت: لا، قال:

(١) هذا في الطبعة الميمنية، أما في طبعة الرسالة فـ ٣١/ ٤٢٢ وتخريجه في هذه الطبعة كثير. وهو مقبول.

«فما فعل النفر الأدم القصار الخنس من أسلم، هل معنا منهم في المسير أحد»؟ قلت: لا، قال: «فما فعل النفر الحمر الثطاط، هل معنا أحد منهم في المسير...» الحديث، والحديث راجعه في مسند أحمد (٤/ ٣٤٩)، والفتح الرباني جـ٢١ ص٢٠٥، ومجمع الزوائد (٦/ ١٩١)، وهو يدل على جواز أن يذكر الإنسان إنسانًا آخر بصفة من صفاته (الطويل القصير...) إلخ، وهذه وإن كانت في صورة الغيبة، لكنها لا تحرم إذا كانت للتعريف، كما في الحديث المتقدم.

ومن هذه الأدلة يتضح لك أن النبي ﷺ فعل ما صورته صورة الجرح. نعم لم يكن قصده ﷺ طعنًا ولا تنقيصًا ولا إعابة، وإنما كان قصده شريفًا، وهدفه نبيلًا، وهذا أيضًا قصد جارح الرواة، فإنه يقصد حفظ ساحة السنة النبوية، والحفاظ على دين الله تعالى، وكفاه ذلك شرفًا ونبلًا، فدل هذا على جواز الجرح، فإذا جمعت أدلة الجواز من السنة مع قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ ومع قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين»، انتقل الجواز إلى الوجوب، وأصبح على الأمة أن تبين أحوال الرواة بتعديل العدل، وجرح المجروح على سبيل الوجوب.

وبهذا ينتفي قول القائلين بحرمة الجرح، فإنه إنما أجيز لمصلحة عليا، وهي الحفاظ على الإسلام، ودل على جوازه بل وجوبه الكتاب والسنة، بل والإجماع كذلك.

إجماع الأمة على جواز الجرح:

وعدا هذه القلة التي ذهبت إلى أن الجرح غير جائز، قاطبة أهل العلم، وجمهور الأئمة على جواز الجرح، حتى اعتبر بعضهم ذلك إجماعًا غير معتبر بهذا الخلاف لقلته، وبساطة أهله في ساحة العلم، أي: قلة نصيبهم منه.

قال الخطيب في رده على هؤلاء الذين يرون عدم جواز الجرح: (وليس الأمر على ما ذهبوا إليه؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق، المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقًا في روايته). «كفاية ص٨٣»

وقال السخاوي: (وأجمع المسلمون على جوازه - أي الجرح - بل عُدَّ من الواجبات، للحاجة إليه. وممن صرح بذلك النووي، والعز بن عبد السلام ولفظه في قواعده «القدح في الرواة واجب، لما فيه من إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل، وغيرهما من الأحكام»، وحكى النووي الإجماع أيضًا، وسيأتي كلامه).

فترى في عبارة الخطيب: (لأن أهل العلم أجمعوا) فاعتبر جواز الجرح أمرًا مجمعًا عليه من أهل العلم، وفي عبارة السخاوي: (أجمع المسلمون) فكأنه لم يُلْق بالًا لهذا الاختلاف، واعتبره أمرًا مجمعًا عليه.

والآن وبعد أن بان لك صبح هذه المسألة نتساءل، هل الجرح غيبة جُوِّزت لهدف، أم ليس بغيبة؟ العلماء في هذا فريقان؛ فريق يرى أن الجرح غيبة جوزت لضرورة شرعية، وفريق يرى أنه ليس بغيبة مطلقًا، وهذا تفصيل المقال والله المستعان:

أ- الجرح غيبة جوزت لضرورة:

ذهب بعض الأئمة إلى أن الجرح غيبة، لكنها جوزت لهدف شرعي، من هؤلاء شعبة بن الحجاج، فلقد أثر عنه أنه قال: (تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل)، وقال لعمران بن حدير: (تعال حتى نغتاب ساعة في الله عز وجل، يذكرون مساوئ أصحاب الحديث). «كفاية ص٩١»

ومن هؤلاء أيضًا الإمام البخاري، فلقد عقد في صحيحه (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب» جـ١٠ ص٤٧١، وهذا يدل على أنه يرى الجرح غيبة جوزت، وترجم أيضًا (١٠/ ٤٦٨) (باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير، وقال النبي ﷺ: «ما يقول ذو اليدين» وما لا يراد به شين الرجل).

ومنهم أيضًا الإمام أبو حامد الغزالي، والناظر في الإحياء (ربع المهلكات؛ كتاب آفات اللسان، الآفة الخامسة عشرة، الغيبة المجلد الثالث الجزء التاسع ص٥١، وص٦٥ ترقيم عام ص١٦٠٥، وص١٦١٩)، بيان معنى الغيبة وحدودها، وبيان الأعذار المرخصة في الغيبة يجد ذلك واضحًا في كلامه، وكذلك الإمام النووي، وسيأتي كلامه.

وهؤلاء الذين يرون أن الجرح غيبة جوزت لغرض شرعي قالوا: تجوز الغيبة في جرح الرواة، وفي غيره من المواضع إذا لم يرد بها الطعن أو التنقيص، وإنما تمحضت لمصلحة وسوف أنقل لك - إن شاء الله تعالى - كلام الإمام النووي في هذا الشأن، والذي ذكره في رياض الصالحين[1]، وقد ذكر الإمام الغزالي في الموضع المتقدم ذكره نحو كلام النووي، لكن بشيء من التوسع، وفي نقلي لكلام الإمام النووي قد أضيف إليه بعض إضافات راجيًا الله أن ينفعني والجميع بها، والله كريم العفو كريم العطاء.

مواطن جواز الغيبة:

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: (**اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو ستة أسباب:**

---

(١) ص٤٤٩ باب رقم ٢٥٦ ما يباح من الغيبة، طبع مكتبة الإيمان، بتحقيق د. عبد المهدي.

الأول: التظلم، فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية، أو قدرة على إنصافه من ظالمه، فيقول: ظلمني فلان بكذا.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب، فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا؛ فازجره عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حرامًا.

«راجع الأحياء ص١٦٢٠»

الثالث: الاستفتاء، فيقول للمفتي ظلمني أبي أو أخي أو زوجي أو فلان بكذا، فهل له ذلك؟ وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل حقي ورفع الظلم؟ ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ما تقول في رجل أو شخص أو زوج كان من أمره كذا، فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز كما في حديث عائشة - الذي أخرجه الشيخان[1]- قالت: قالت هند - امرأة أبي سفيان - للنبي ﷺ: إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم، قال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».

الرابع: **تحذير المسلمين من الشر، ونصيحتهم وذلك من وجوه:**

منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

ومنها: المشاورة في مصاهرة إنسان، أو مشاركته، أو إيداعه أو معاملته، أو غير ذلك، أو مجاورته، ويجب على المشاوَر أن لا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه

---

(١) أخرجه البخاري في النفقات، باب رقم ٥ نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ٩/ ٥٠٤ رقم ٥٣٥٩، وبعده بأربعة أبواب باب رقم ٩ رقم ٥٣٦٤ وفي باب ١٤ رقم ٥٣٧٠، ومسلم رقم ١٧١٤.

بنية النصيحة لحديث: «المستشار مؤتمن»، وهو في أحمد(1).

ومنها: إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع أو فاسق، يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك؛ فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، ويلبس الشيطان عليه ذلك، ويخيل إليه أنه نصيحة؛ فليتفطن لذلك.

ومنها: أن يكون له ولاية، ولا يقوم بها على وجهها؛ إما بأن لا يكون صالحًا لها، وإما بأن يكون فاسقًا أو مغفلًا، ونحو ذلك، فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة ليزيله ويولي من يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بمقتضى حاله، ولا يغتر به، وأن يسعى في أن يحثه على الاستقامة، أو يستبدل به.

الخامس: أن يكون مجاهرًا بفسقه أو بدعته، كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس، وأخذ المكس، وجباية الأموال ظلمًا، وتولي الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه.

السادس: التعريف فإذا كان الإنسان معروفًا بلقب كالأعمش والأعرج، والأصم، والأعمى، والأحول، وغيرهم، جاز تعريفهم بذلك، كما في حديث ذي اليدين الذي أخرجه البخاري وغيره، وفيه يقول ﷺ: «أكما يقول ذو اليدين»؟

«فتح الباري ١/ ٥٦٤»

ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص. ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى. اهـ بشيء من التصرف.

تنبيه : استدل بعض هذا الفريق على جواز غيبة الفاسق بـ:

---

(1) ٣٧/ ٤٣ رقم ٢٢٣٦٠ – ط الرسالة، وفيه تخريجه.

* حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له». أخرجه البيهقي في السنن والشعب - رقم ٩٢١٧ جـ١٤ ص٣٧، ٣٨ وقال: فهذا إن صح ففي الفاسق المعلن بفسقه، وفي إسناده ضعف.

* وقال الحسن البصري: ليس لأهل البدعة غيبة. أخرجه الخطيب في الكفاية ١/ ١٧٠ رقم ٨٠ وقال محققه: حسن بمجموع طرقه. وقال السخاوي: أخرجه البيهقي في الشعب بسند جيد، كذا في المقاصد الحسنة ص٣٥٤ رقم ٩٢١

* وقال الحسن البصري أيضًا: ثلاثة ليست لهم حرمة في الغيبة: فاسق يعلن الفسق، والأمير الجائر، وصاحب البدعة. أخرجه البيهقي في الشعب ١٤/ ٤٢ رقم ٩٢٢١ وقال محققه: إسناده ضعيف.

ب - الجرح ليس غيبة:

ومن الأئمة من ذهب إلى أن الجرح ليس غيبة، وإنما هو نصيحة لله ولرسوله وللمسلمين، وحكم له أسبابه الداعية، وعلم كاتمه آثم، ومن ثم اعترض بعضهم على البخاري في تبويبه (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب)، قال الحافظ في الفتح (١٠/ ٤٧١): وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة - يعني جعل البخاري قول الرسول ﷺ: «بئس أخو العشيرة» مما جاز من الغيبة - وإنما هو نصيحة ليحذر السامع.

وهذا ما أراه، فإن الغيبة ما قصد بها الطعن والإعابة، فإذا عرت من ذلك وتمحضت للنصيحة، أو غرض آخر نظيف، فليست غيبة.

ولقد ورد عن الأئمة ما يفيد ذلك - الجرح نصيحة وحكم له أسبابه الداعية وعلم يأثم كاتمه - ولسوف أسوقه لك، كي أدلل على هذا منبهك على أن أقوالهم يظهر منها منزلة الجرح أيضًا، ولذا سأعنون بهذا العنوان.

أقوال بعض الأئمة في منزلة الجرح:

* أخرج الإمام مسلم في صحيحه (١/ ١٠٠)(١) عن عمرو ابن علي، وحسن الحلواني كلاهما عن عفان بن مسلم قال: كنا عند إسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل فقلت: إن هذا ليس بثبت، قال: فقال الرجل: اغتبته، قال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت.

"وهو في الكفاية ص٨٨، ٨٩"، وفي الطبعة الجديدة ١/ ١٧١، وقال محققه: صحيح.

* وأخرج الخطيب (كفاية ص٨٩) بسنده عن محمد بن أبي خلف قال: كنا عند ابن علية فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سليم، فقال بعض من حضره: وما تصنع بليث بن أبي سليم وهو ضعيف في الحديث، لم لا تسأله عن حديث لأيوب؟! قال: فقال: سبحان الله! أتغتاب رجلًا من العلماء؟ قال: فقال ابن علية: يا جاهل نصحك، إن هذا أمانة ليس بغيبة(٢).

* وأخرج الخطيب أيضًا عن: الصلت بن طريف، قال: قلت للحسن: الرجل الفاجر المعلن بفجوره ذكري له بما فيه غيبة له؟ قال: لا، ولا كرامة(٣).

* وأخرج عن الحسن أيضًا قال: ليس لأهل البدعة غيبة(٤).

* وأخرج أيضًا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ، لا

---

(١) طبعة الشعب.

(٢) هو هكذا في طبعة دار الكتب الحديثة، وفي طبعة ابن عباس ١/ ١٧١ رقم ٨٢، وهو في مقدمة صحيح مسلم - كما تقدم - أخرجه الخطيب من طريق مسلم.

(٣) في الكفاية، طبعة ابن عباس ١/ ١٦٩ رقم ٧٩، وخرجه محققه وقال: حسن.

(٤) أخرجه في الكفاية ١/ ١٧٠ رقم ٨٠ وخرجه محققه وقال: حسن بمجموع طرقه.

تغتاب[1] العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك!! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة[2].

* وأخرج عن محمد بن بندار السباك الجرجاني، قال: قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد عليّ أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: (إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتى يعرف الجاهلُ الصحيحَ من السقيمِ)[3]؟!

* * *

(١) الأقوى أن «لا» نهاية، فيكون الفعل مجزومًا، ويكتب «لا تغتب».

(٢) أخرجه في الكفاية ١/ ١٧٨ رقم ٩٤ ط ابن عباس تحقيق أبي إسحاق الدمياطي، وقال محققه: إسناده ضعيف.

(٣) أخرجه في الكفاية ١/ ١٧٨ رقم ٩٠ ط ابن عباس، وقال محققه: إسناده صحيح.

شروط المجرح[1]

يشترط في المجرح:

١- أن يكون عدلًا، كي يمنعه ورعه وتقواه من الوقوع في الناس بالباطل.

٢- أن يكون ذا اعتناء بهذا الشأن؛ كي يهتم بأحوال الرجال، ويحرص على معرفتها.

٣- أن يكون عالمًا بأسباب الجرح.

٤- أن يكون منصفًا لا متعصبًا.

نقل في الرفع والتكميل ص(٥٤) عن (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت) ما يلي: (لا بد للمزكي أن يكون عدلًا عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفًا ناصحًا لا أن يكون متعصبًا ومعجبًا بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب كما قدح الدارقطني في الإمام الهمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأنه ضعيف في الحديث، وأي شناعة فوق هذا؟!) ثم رد هذا الزعم فراجعه إن شئت.

وقال الحافظ ابن حجر: (وينبغي أن لا يقبل الجرح إلا من عدل متيقظ).

ولقد عقد الحافظ ابن عبد البر في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله) (ج٢ ص١٨٤)[2] بابًا في حكم قول العلماء بعضهم في بعض، استهله بحديث الزبير بن العوام أن رسول الله ﷺ، قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم؛ الحسد والبغضاء، البغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين، والذي نفس محمد بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أنبئكم بما يثبت

---

(١) راجع شروط المعدل والقول فيه.

(٢) هذا في الطبعة السلفية بالمدينة المنورة، وأما طبعة ابن الجوزي بالسعودية ومحققها أبو الأشبال الزهيري ٢/ ١٠٨٧ فخرجه محققه من مصادر متعددة، وقال في المطلع حديث حسن إن شاء الله.

ذلك، أفشوا السلام بينكم»[1].

وذكر فيه قول ابن عباس: استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرًا من التيوس في زربها[2].

وقول مالك بن دينار: يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم على بعض[3].

ثم قال: هذا - قول العلماء بعضهم في بعض - باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته، وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات.

ثم ذكر نماذج من أقوال السلف بعضهم في بعض، دلل بها على ما قاله من تنافس الأقران، وحسد بعضهم لبعض، ثم قال: (فمن هداه اللَّه وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالبًا، وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء اللَّه). انتهى بتصرف ص١٩٩.

وإذا كان هذا بين العلماء فليس سببه الحسد والتنافس وكفى، ولكن قد تختلف أسبابه من تعصب مذهبي، أو إقليمي، أو عقدي، كتعصب بعض الشافعية -

---

(١) والحديث ذكره الضياء في المختارة، وأخرجه الترمذي وأحمد.

(٢) وقال محققه: إسناده ضعيف جدًّا ٢/ ١٠٩٠ رقم ٢١٢٣.

(٣) في طبعة ابن الجوزي ٢/ ١٠٩١ رقم ٢٠٢٦ وقال محققه: إسناده ضعيف.

أمثال الدارقطني - ضد الأحناف والعكس، وتعصب أهل العراق ضد أهل المدينة، وتعصب المجسمة ضد أهل السنة، حتى قال بعضهم في أبي حاتم ابن حبان: (لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحد لله).

قال الإمام تاج الدين السبكي: (وليت شعري من المجروح مثبت الحد أو نافيه)؟!!

«راجع طبقات الشافعية ٣/ ١٣٢»

***

الجرح الجائز

وإذا كان الإسلام قد أباح الجرح، فإنما أباحه بشروط، هي:

١ - أن يكون لراوٍ - أو واحد ممن سبق بيان جواز غيبتهم - أما غيرهم فلا داعي لتجريحهم إذ لا فائدة في ذلك.

٢- أن يكون داعي الجرح المصلحة والنصيحة، لا حب الطعن والتنقيص والهوى.

٣- أن يكون الجارح واثقًا مما قال.

٤ - أن يكون بقدر الحاجة فقط.

٥ - إذا كان ترجمة لراوٍ من الرواة، قد اجتمع فيه تعديل وتجريح فليذكر الجرح والتعديل معًا.

قال رجاء بن حيوة (مقدمة الكامل في الضعفاء ص٢٤٤) لرجل: (حدثنا ولا تحدثنا عن شمّات ولا طعّان).

وقال السخاوي (فتح المغيث ٣/ ٣٢٥): (لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد، فقد قال العز بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فليقدر بقدرها. ووافقه عليه القرافي وهو ظاهر).

وقال (٣/ ٣١٦): (فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إن عدلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثًا، وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء، يبقى عليه عاره أبدًا).

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد العطار (ميزان الاعتدال): «قد أورده

أيضًا العلامة بن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق» اهـ.

ولعله اتضح لك ما يجب أن تكون عليه إذا أردت أن تترجم لراوٍ، وهو أن تراجع العديد من الكتب، وتأخذ أقوال المعدلين والمجرحين، فإن استطعت أن ترجح ترجيحًا يعتمد على حقائق علمية فافعل، وإلا فدع عنك هذا، فيكفيك أن تقول عدله فلان وفلان وجرحه فلان وفلان، وحذار أن تتعصب لتجرح، أو تتعصب لتعدل، فليس هذا لك، وإلا كنت كما قال القائل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمـــداد

***

ما يثبت به الجرح

يثبت الجرح بأحد أمرين هما:

١- شهادة عدل أو عدلين بذلك، وقد تقدم في «ما تثبت به العدالة» ذكر الخلاف بين الأئمة في أنه هل تثبت العدالة بتزكية عدل واحد أم لا بد من عدلين، وهو هنا أيضًا، والذي نميل إليه أن الجرح يثبت بشهادة عدل واحد ذكر، أو أنثى، حر، أو عبد.

٢- الاستفاضة بين أهل هذا الشأن بالجرح، فمن اشتهر بين الأئمة جرحه فهو مجروح، بل جرحه أكثر ثبوتًا ممن شهد عدل أو عدلان بجرحه.

تفسير الجرح

أ- ذهب بعض الأئمة إلى أنه يجب تفسير الجرح - أي ذكر أسبابه - مستدلين على ذلك بما يأتي:

١- أن الجرح لا يشق ذكره، بل هو هيِّن يحصل بالشيء الواحد.

٢- أن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده، ولربما كان في حقيقة الأمر ليس جرحًا، وعليه فلا بد من ذكر سبب الجرح، ليظهر أهو قادح أم لا، وذكروا أمثلة ذكر فيها الجرح فظهر أنه ليس في حقيقة الأمر جرحًا، وإنما هو جرح بحسب رأي الجارح، وها أنذا أذكر لك بعضًا منها:

١- سئل شعبة بن الحجاج لم تركت حديث فلان؟ قال: (رأيته يركض على برذون[1] فتركت حديثه). «كفاية ص١٨٢، وراجع ترجمة شعبة في الحلية ٧/ ١٥٢»

---

(١) الغليظ من الخيل.

٢- قال يحيى بن سعيد القطان: أتى شعبةُ المنهال بن عمرو فسمع صوتًا فتركه، قال أبو حاتم: يعني أنه سمع صوت قراءة بألحان، فكره السماع من أجل ذلك. «تقدمة الجرح والتعديل ص١٥٣، ص١٧٢»

٣- قال وهب بن جرير: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت، قلت: فهلا سألت عسى أن لا يعلم هو؟ «كفاية ص١٨٣»

٤- قيل للحاكم بن عتيبة لِمَ لَمْ تروِ عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام.

«كفاية ص ١٨٣»

٥- سئل وهب بن جرير عن صالح بن أبي الأخضر ما شأنه؟ قال: سمع وقرأ وكان لا يميز القراءة من السماع. «كفاية ص١٨١»

٦- قال جرير: رأيت سماك بن حرب يبول قائمًا فلم أكتب عنه.

«كفاية ص١٨٣»

وقد عقد الخطيب لذلك بابًا هو (باب ذكر بعض من استفسر في الجرح فذكر مالا يسقط العدالة)، فراجعه في الكفاية ص (١٧٨).

قال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري: لا يقبل الجرح إلا مفسرًا، وليس قول أصحاب الحديث: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء. مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنما كان كذلك؛ لأن الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلابد من ذكر سببه، لينظر هل هو فسق أم لا؟

حكى هذا القول الخطيب، ثم قال: وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل: محمد ابن إسماعيل البخاري،

ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وغيرهما.

فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم، والجرح لهم؛ كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، وكإسماعيل ابن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج، فإنه احتج بسويد بن سعيد، وجماعة غيره اشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم، وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، وذكر موجبه. اهـ.

«كفاية ص١٧٩»

ب - وذهب بعض آخر إلى أنه لا يجب تفسير الجرح ما دام قد صدر عمن توافرت فيه شروط الجارح - وقد تقدمت - مستدلين على ذلك بأن استفساره عن الجرح لا ينبني إلا على أحد أمرين:

١ - إما اتهام له بالجهل بأسباب الجرح، وقد ثبت أنه عالم به - إذ هذا شرط في قبول جرحه-.

٢- وإما سوء ظن به وهو لا يصح؛ لأنه عدل، وعليه فلا يجب تفسير الجرح.

أما إذا خلا الجارح من شرط أو شروط من يقبل جرحه فيكون الأمر كالآتي:

أ - إذا فقد شرط العدالة فلا يقبل جرحه؛ إذ الجرح حكم، ولا يعقل حكم غير العدل.

ب - إذا فقد شرط من الشروط الباقية أو كلها فلابد من تفسير الجرح، وقيل جرح المتعصب لا يقبل، ولو كان مفسرًا.

قلت: والرأي الأول أرجح لما ثبت أن بعضهم - وهم من أهل الشأن كشعبة يحيى بن سعيد القطان - يذكر ما لا يصح أن يكون جارحًا.

لكن ليس القول على إطلاقه، من أن الجرح لا يقبل إلا مفسرًا، وإنما يقيد في حق من خلا عن التعديل، وجرح جرحًا مبهمًا، فإن الجرح هنا يقبل؛ لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله في حق هذا المجهول، وأما في حق من وثق وعدل فلا يقبل الجرح المجمل، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر في النخبة.

مراتب الجرح

اعلم أن مراتب الجرح متفاوتة، فمن المجروحين من يكتب حديثه للاعتبار، ومنهم من لا يعتبر به البتة، وإنما هو ساقط عن مدار الرواية بالمرة، داخل في الوعيد الشديد: «من كذب علي متعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار»[1]. وها أنذا أذكر لك مراتبه من الأعلى إلى الأدنى، بمعنى: أن أذكر لك أولًا أعلى درجات الجرح، وأنتهي بأقل درجات الجرح، فإذا أردت أن تجعل سلمًا لمراتب الرواة يبدأ بأعلى درجات التعديل، وينتهي بأعلى درجات التجريح، فاعكس ما هنا تجد عندك ترتيبًا تنازليًا يبدأ بـ (أوثق الناس) وينتهي بـ (أكذب الناس)، وكنت أردت أن أجعلها هنا من الأدنى إلى الأعلى لتكون مناسبة لهذا التنظيم، لكني وجدت أن الترتيب من الأعلى إلى الأدنى أيسر للفهم؛ فسرت عليه ونبهتك.

المرتبة الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة في الجرح:

أكذب الناس - أشر الناس وضعًا للحديث - إليه المنتهى في الوضع - هو ركن الكذب - منبع الكذب - معدن الكذب - يضرب المثل بكذبه - جراب الكذب.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١/ ٢٠٢ رقم ١١٠ عن أبي هريرة، وفي الباب نفسه عن غير أبي هريرة، وأخرجه مسلم في المقدمة رقم ٣.

المرتبة الثانية: الوصف بالكذب أو الوضع:

دجال - وضاع - كذاب - يضع - يكذب - وضع حديثًا - ينتعل الحديث[1] - يثبج الحديث - يزرف[2]- يزيد في الرقم[3]- له بلايا.

المرتبة الثالثة: الوصف بما يفيد الاتهام بالكذب ونحوه:

فلان يسرق الحديث - متهم بالوضع - متهم بالكذب - ساقط - هالك - ذاهب أو ذاهب الحديث - متروك أو متروك الحديث أو تركوه - فيه نظر - سكتوا عنه - لا يعتبر به أو لا يعتبر بحديثه - فلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة، غير مأمون، مجمع على تركه، علي يَدَيْ عدل، لا يعتبر به، مُودٍ.

المرتبة الرابعة: الوصف بما يفيد رد الحديث، وعدم كتابته، أو نحو ذلك.

فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث - فلان ضعيف جدًا - واه بمرة[4]- تالف - طرحوا حديثه - ارم به - مطرح، أو مطرح الحديث - لا يكتب حديثه - لا تحل كتابة حديثه - لا تحل الرواية عنه - ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا.

المرتبة الخامسة: الوصف بما يفيد عدم الاحتجاج بحديثه:

ضعيف، أو ضعيف الحديث - منكر الحديث[5]، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو مناكير، أو مضطرب الحديث - واه - ضعفوه - لا يحتج به.

---

(١) يختلقه.

(٢) أي يكذب.

(٣) أي يكذب أيضًا.

(٤) أي قولًا واحدًا.

(٥) قد يطلق «منكر الحديث» على الراوي الضعيف إذا تفرد. ويطلق أيضًا على الراوي الضعيف إذا خولف، وراجع فتح المغيث للسخاوي موضوع «المنكر» ١/ ٢٣٤.

المرتبة السادسة: الوصف بما يفيد التكلم فيه بتضعيف أو تليين:

فيه مقال، أو أدنى مقال - ضعف - فيه ضعف، أو في حديثه ضعف - تنكر وتعرف - ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي - ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس من إبل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس من جمازات[1] المحامل، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، في حديثه شيء، فلان مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو[2]، فلان فيه خلف، فلان طعنوا فيه، أو مطعون فيه، فلان تركوه (أي طعنوا فيه)، فلان سيئ الحفظ، فلان لين، أو لين الحديث، أو فيه لين.

وهذا التقسيم هو ما سار عليه جمهور أهل الفن وخالفهم فيه مخالفة يسيرة الشافعي والبخاري وابن معين وغيرهم[3].

فأبو حاتم الرازي: يطلق «مجهول» والتي عند الجمهور لمجهول العين، يطلقها على مجهول الحال. وقد يطلق «مجهول» على المجهول عنده، أما عند غيره فليس بمجهول العين ولا الحال.

وأبو حاتم متشدد في الجرح والتعديل.

ومراتب التعديل والتجريح عنده قليلة إلا أنها أصل لكل من جاء بعده.

والشافعي والبخاري:

للإمامين نوع مخالفة سببه ورع الرجلين وتقواهما:

---

(١) جمع جماز، وهو البعير.

(٢) ليس ببعيد عن الضعيف.

(٣) راجع طرق الحكم على الحديث ٢/ ٦٧ «مصطلحات خاصة».

فالبخاري:

١- يستعمل (فيه نظر)، و(سكتوا عنه) اللتين هما من المرتبة الثالثة في أعلى درجات التجريح أي مكان (أكذب الناس) و(كذاب) اللتين هما المرتبة الأولى والثانية، وقلَّ أن يقول: (كذاب)، أو (وضاع)، وإنما يقول: (كذبه فلان)، (رماه فلان بالكذب).

قال الحافظ ابن حجر: (وللبخاري في كلامه على الرجال توقٍّ زائد، وتحر بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: (سكتوا عنه)، و(فيه نظر)، و(تركوه)، ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: (كذاب)، أو (وضاع)، وإنما يقول: (كذبه فلان)، (رماه فلان)، يعني بالكذب).

٢- ويستعمل (منكر الحديث) الذي أدرج في الخامسة والتي يعتبر بحديث أهلها - كما سيأتي إن شاء اللّه تعالى - فيمن لا يحتج ولا تحل الرواية عنه، وهذا موضعه المرتبة الرابعة فما فوقها.

قال البخاري: كل من قلت فيه: (منكر الحديث) لا يحتج به - وفي لفظ - (لا تحل الرواية عنه).

والشافعي: كان سيره على هذه الوتيرة - ولعل البخاري كان تلميذ الشافعي في هذا، أو اتفق الرأيان لاتفاق الداعي وهو الورع - فلقد كان يستعمل: (ليس بشيء) التي هي من المرتبة الرابعة بدل (كذاب) التي هي من المرتبة الثانية، فإذا وجدت عن الشافعي (ليس بشيء) فاعلم أن هذا جرح من مرتبة الجرح الثانية.

قال السخاوي (فتح المغيث ١/ ٣٤٥): (وقد رُوِّينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: (فلان كذاب)، فقال لي: يا إبراهيم! اكس ألفاظك، أحسنها، لا تقل فلان كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء.

ويحي بن معين:

تقدم في مراتب التعديل ضمن كلام يحيى بن معين لأبي خيثمة: (وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، ولا تكتب حديثه).

وهذا يدل على أنه يستعمل (ضعيف) التي هي من المرتبة الخامسة، والتي يعتبر بحديث أهلها، فيما لا يكتب حديثه، وهو المرتبة الرابعة فما قبلها.

وقول ابن معين «ليس بشيء» قد يريد بها قلة أحاديثه، وقد يوافق الجمهور وأن هذا الراوي شديد الضعف، يساعدنا في هذا الأقوال الأخرى في الراوي؛ فإن وجدناه معدّلًا فهو من المعنى الأول «قليل الحديث» وإن وجدناه مجرحًا فهو من المعنى الثاني «شديد الضعف»، كما في ترجمة صالح بن حسان النضري، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٤، ٣٨٥.

هذا ولا يعترض برأي الشافعي والبخاري وابن معين على هذه المراتب، فإن المعول عليه فيها رأي جمهور أهل هذا الفن.

حكم هذه المراتب:

تقدم قولي لك إنني سأرتب هذه المراتب من أعلا درجات الجرح إلى أدناها، وعليه فالمرتبة الأولى شر المراتب، والمتصف بها شر الرواة، يليها ما بعدها، وهكذا حتى تصل إلى السادسة فهي أخف أنواع الجرح وتليها العدالة.

إذا علمت هذا فاعلم أن المراتب الأربع الأول لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، أما المرتبة الخامسة والسادسة، فإنه يروى أحاديث أهلها ويكتب للاعتبار. وأرجو أن تلاحظ أن الترتيب هنا تنازلي في الجرح تصاعدي في العدالة؛ فـ(لين الحديث) أعلى من (ليس بالقوي)، و(ليس بالقوي) أعلى من (ضعيف الحديث)، وهكذا. والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

تعارض الجرح والتعديل

قد تجد في ترجمة راوٍ واحد تعارضًا، وهذا التعارض نوعان:

١ - تعارض بين قول أكثر من إمام، فيعدله بعض، ويجرحه بعض.

٢- تعارض بين قول إمام واحد، فيروى عنه أنه عدله، ويروى عنه أنه جرحه.

فما حكم ذلك؟

الجواب: أقول وبالله التوفيق:

أولًا - تعارض أقوال الأئمة:

إذا تعارضت أقوال إمامين فأكثر في راوٍ واحد، فيجب أن نبحث أولًا: هل حقيقة التعارض موجودة أم لا؟ فإذا جرحه أحدهم بعدم الضبط، وعدله آخر، بحثنا فلعل من عدله عدله قبل الاختلاط، وجرحه من جرحه بعد الاختلاط، وإذا جرحه أحدهم بفسق ووثقه آخر فلعله أحدث توبة، وإذا جرحه بعضهم بعدم الضبط، ووثقه آخر، فلعله لا يضبط بدون كتاب ويضبط بكتاب... إلخ ما يمكن تصوره من ذلك.

فإذا لم نجد مخلصًا وتحقق التعارض، فللعلماء فيه أقوال:

١ - الجرح إذا كان مفسرًا، فهو مقدم على التعديل.

٢- إذا كان المعدلون أكثر أو أحفظ فهو عدل، وإلا فهو مجروح.

٣- إذا فسر الجرح وكان المعدلون أكثر أو أحفظ، تعارض التعديل والتجريح واحتجنا إلى مرجح، وهاك التفصيل والله المستعان.

الأول: ذهب الجمهور إلى أن الجرح إذا كان مفسرًا فهو مقدم على التعديل، سواء كان الجارحون أكثر أم أقل، حتى ادعى ابن عساكر على ذلك الإجماع إذ

قال: (أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راويًا على قول من عدله)، وذكر الخطيب أنه متفق عليه، إذ قال في كفايته (ص١٧٥): (اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى).

ولقد علل الخطيب لهذا الرأي فقال: والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار العدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل. ثم قال: ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي، ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلًا، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له، ونقض لعدالته، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك.

ونقل السخاوي (١/ ٢٨٦)، عن العضد نحو قول الخطيب هذا؛ إذ يقول: (وغاية قول المعدل أنه لم يعلم فسقًا، ولم يظنه، فظن عدالته، إذ العلم بالعدم لا يتصور، والجارح يقول: أنا علمت فسقه، فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجارح كاذبًا، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين فيما أخبرا به، والجمع أولى ما أمكن؛ لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر). اهـ.

هذا ويشترط لهذا الرأي شرطان:

الأول: أن يكون الجرح مفسرًا، فإن لم يكن مفسرًا فالتعديل.

الثاني: أن يكون التعديل مطلقًا، أما إذا قال المعدل: إنني أعلم هذا الجرح، لكنه تاب منه، أو لم يقع منه. فالتعديل ثابت والجرح منتف.

وعليه فما يشيع في الأوساط العلمية من أن الجرح مقدم على التعديل ليس على إطلاقه، وإنما يشترط فيه هذان الشرطان، وهو قول الجمهور، وعارضه قولان

آخران، فليس متفقًا عليه وليس على إطلاقه.

الثاني: وذهب بعض الأئمة إلى التفصيل، فالتعديل مقدم إذا كان المعدلون أكثر عددًا، وإلا فالجرح، وقيل يراعى الحفظ أيضًا فالتعديل مقدم إذا كان المعدلون أحفظ وإلا فالجرح، قالوا: وذلك لأن الكثرة تقوي الظن، والعمل بأقوى الظنين واجب.

وقد أنكر الخطيب على هؤلاء بقوله: (وهذا بعد ممن توهمه؛ لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإن لم يعلموه فثبت ما ذكرناه.

الثالث: وذهب بعض الأئمة إلى أنه إذا كان المعدلون أكثر، أو أحفظ، وكان الجرح مفسرًا، فيتعارضان ولا يرجح أحدهما إلا بمرجح.

ووجهة ذلك أن التعديل فيه جانب قوة من حيث كثرة أو حفظ قائليه، والجرح فيه قوة من حيث زيادة العلم بالاطلاع على الباطن فتعارضا.

ثانيًا - تعارض أقوال الإمام الواحد:

أما إذا كان القولان المتعارضان قالهما إمام واحد، فهناك أمور يجب أن تراعى قبل الكلام على التعارض، وهي:

١ - هل كلام الإمام على الإطلاق أم هو نسبي؟ فقد يكون كلام الإمام ليس على الإطلاق وإنما هو نسبي؛ كمن يسأل عن أشخاص فيوثق هذا، ويضعف هذا، ولا يريد أن الأول يحتج بحديثه والثاني يرد، وإنما هذا بالنسبة لمن قرن معه.

من ذلك ما روي عن عثمان الدارمي قال: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. قلت: وهو أحب إليك

أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف.

فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقًا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنها أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.

٢- اصطلاح الإمام في التعديل والتجريح فقد يذكر الإمام في الرجل لفظتين من مرتبتين، فيخيل لنا التعارض، في حين أنه يستعمل اللفظتين في مرتبة واحدة، ولذلك نظير في كلام الشافعي والبخاري وقد تقدم.

٣- ضبط صيغ الجرح والتعديل، فلربها أدى الخطأ في ضبط الصيغة إلى الحكم بالتعارض في أقوال الإمام. من ذلك قولهم: (فلان مود) فلقد اختلف في ضبطها فمنهم من يخففها من أودى فلان فهو مود أي هالك، ومنهم من يشدد الدال مع الهمزة (مؤدٍّ) أي حسن الأداء، وفي ذلك من التعارض ما فيه.

ومن ذلك أيضًا قولهم: (هو على يدي عدل)، فلأول وهلة إذا قرأها قارئ فهم أن من قال ذلك فهو يعدل هذا الراوي، في حين لو علم أنها كناية عن الهلاك - وأصل هذا أن العدل كان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن هنا قال الناس وضع على يدي عدل، أي هلك، ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه - لما فهم منها تعديل قائلها لمن قيلت فيه، وعليه فلو قال قائلها بعد ذلك في الراوي إنه ضعيف فلا تعارض، وقبل فهم معناها كان يحكم بالتعارض.

٤- تغير حال الراوي فقد يعدِّل الإمام الراوي مرة، ثم يطرأ جرح فيجرحه، أو العكس.

٥- تغير اجتهاد الإمام، فقد يؤديه اجتهاده إلى تجريح، ثم إلى تعديل، أو العكس، فيخيل لنا التعارض، وليس في الأمر تعارض.

فعلى أحد هذه الأمور يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح

والتعديل، ممن وثق رجلًا في وقت، وجرحه في آخر، ومن هنا يجب حكاية أقوال أئمة الجرح كما هي، لينظر فيها علها من أحد هذه الأمور. ومن هنا أيضًا تظهر مزية جمع التراجم من أكثر من كتاب، خاصة الكتب التي نهج مؤلفوها منهج الاستيعاب والاستقصاء.

فإذا لم نجد شيئًا من هذه الأمور، وبقي التعارض، فالعمل على آخر القولين إن علم المتأخر، وإلا فالواجب التوقف.

قال السخاوي (جـ١ ص٢٨٨): أما إذا كانا - أي القولين المتعارضين - من قائل واحد، كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضًا، بل نسبيًا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغير اجتهاد، وحينئذ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم وإلا وجب التوقف.

هذا والله أعلم.

***

علم طبقات الرواة

وعلم التاريخ

وبعد أن أبنت مراتب علم التعديل والتجريح، فإن المرء يتساءل: ومن أين نعرف أحوال الرواة من حيث العدالة أو الجرح؟

والجواب: من علم طبقات الرواة، ومن علم التاريخ، فهذان العلمان يشتملان على تراجم رواة الحديث، راويًا، راويًا، يذكران في ترجمة كل راوٍ التعريف به من حيث اسمه، ونسبه، ونسبته، وموطنه، وشيوخه، ورحلاته، وتلامذته، وحاله من حيث العدالة أو الجرح، ومكانته العلمية، ووفاته.

علم الطبقات

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون.

وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السن، والإسناد، أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه[1]؛ وذلك أن المؤلفين في تراجم الرواة منهم من يرتب على الطبقات، فيجعل كل مجموعة من الرواة اتفقت في شيوخها طبقة، وبتعبير آخر: يجعل كل جيل طبقة. فكل جيل من الرواة عاشوا معًا، وتتلمذوا على شيوخهم، وتتلمذ عليهم تلامذتهم، هؤلاء طبقة.

وأساس تقسيم الرواة إلى طبقات أمر اصطلاحي، فكل مؤلف له اصطلاحه.

فمنهم من يجعل الصحابة مثلًا كلهم طبقة واحدة، تجمعهم صفة الصحبة، ويشملهم القرن الأول، الذي قال فيه ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين

(١) تدريب الراوي ٢/ ٣٨١.

يلونهم...» الحديث[1]، وهذا الحديث هو الأصل في تقسيم التراجم إلى طبقات.

ومنهم من يجعل الصحابة عدة طبقات، فكل مجموعة تشملهم صفة طبقة؛ فمن تقدم إسلامهم بمكة طبقة، ومن أسلم قبل الهجرة طبقة، ومهاجرة الحبشة طبقة... وهكذا بقية الرواة.

وكلما قل عمر الطبقة كلما تداخلت التراجم، فمن جعل الصحابة عدة طبقات؛ اضطر أن يترجم للصحابي في أكثر من موطن، كما في طبقات ابن سعد. أما من جعلهم طبقة واحدة؛ فإنه يترجم للصحابي في موطن واحد.

وعلم طبقات الرواة من العلوم المفيدة كثيرًا، فهو يكشف الكثير من أمور الإسناد، الذي على أساسه يحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، فمعرفة طبقات الرواة به استفاد الأئمة: معرفة التدليس، والانقطاع، والإرسال والإعضال، هذا العلم له دور كبير في هذا، وفيما يقابله وهو اتصال الإسناد.

وأيضًا علم الطبقات يفيد في تحديد شخصيات الرواة، فإذا اتفق شخصان في الاسم فالطبقات تميز بينهما، فهذا من طبقة كذا، وهذا من طبقة كذا.

والمؤلفون على الطبقات كثيرون، من أشهرهم:

* محمد بن سعد بن منيع الزهري، المتوفى سنة ثلاثين ومائتين - على الأرجح، صاحب كتاب «الطبقات الكبرى» وهذا الكتاب شائع ذائع، وسأعود للكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* خليفة بن خياط، الإمام الحافظ، يلقب بـ«شباب»، توفي سنة أربعين ومائتين، له كتاب «الطبقات»، و«طبقات القراء»، و«التاريخ»، كما له «المسند»، وغير ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري رقم ٦٤٢٩، وأخرجه أحمد عن عبد الله بن مسعود ٦/ ٧٦، وفيه تخريج كثير له.

* مسلم بن الحجاج، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين، صاحب الصحيح، له كتاب «الطبقات».

* ابن حبان البستي، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وله كتابان على الطبقات، هما: «الثقات»، و«مشاهير علماء الأمصار»، وهو صاحب الصحيح المشهور بـ«صحيح ابن حبان»، واسمه: «التقاسيم والأنواع».

* والحاكم النيسابوري، صاحب «المستدرك»، له «تاريخ نيسابور»، رتبه على الطبقات.

* وعبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ستمائة، صاحب كتاب «الكمال في معرفة الرجال»، والذي ترجم فيه لرجال الكتب الستة مرتبين على الطبقات، واعتنى بكتابه بعد ذلك كثيرون، لكنهم لم يسيروا على الطبقات، كالمزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم.

* والحافظ الذهبي، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، فإنه رتب كتابه «تذكرة الحفاظ»، ويسمى أيضًا «طبقات الحفاظ»، رتبه على الطبقات، وكذلك كتابه «تاريخ الإسلام»، رتبه على الطبقات والسنين معًا، وله أيضًا كتاب «المعين في طبقات المحدثين».

إن علم الطبقات يهتم بأخبار الرواة، كل جيل على حدة، ولذلك فوائد كثيرة أدركها المحدثون؛ فاجتهدوا فيه، واقتدى بهم غيرهم فألف أهل العلوم الأخرى تراجم علمائهم على الطبقات؛ فالفقهاء[1]،.................................

---

(١) ذكر تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ١/ ٢١٦ عددًا كبيرًا من المؤلفات في طبقات الفقهاء، وبخاصة الشافعية، وكتابه درة في موضوعه، وفي طبقات الفقهاء عمومًا، راجع: «طبقات الفقهاء» للشيرازي، وراجع «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» ص٩٨، وراجع «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» لتقي الدين الغزي المصري، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك، في ترجمة أعلام مذهب الإمام مالك» للقاضي عياض.

والقراء[1]، واللغويون[2]، والأدباء، والنحاة، والأطباء، والشعراء[3]، والمفسرون[4]، كل هؤلاء ألفوا على الطبقات.

وألف بعضهم طبقات علماء بلده، كما في «تاريخ نيسابور» للحاكم الذي سبق ذكره، و«طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي، الشيخ المتوفى سنة تسع وستين وثلاثمائة، و«تاريخ الرقة» لمحمد بن سعيد القشيري، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، رتبه علي الطبقات، مع تسميته بـ«تاريخ».

وميزة تأليف تاريخ كل بلد على حدة، سواء على الطبقات أو غيرها، أن المؤلف يكون أدرى بعلماء بلده، كما أن إقامته بها تمكنه من العمل الهادئ، مع المتابعة لأحوال الرواة، فمنهم من يختلط في الكبر، ومن يضبط بعد أن كان لا يضبط، ومن تثبت عدالته بعد أن تُكلم فيه بجرح.

مجمل القول: أن ترجمة الإمام لأهل بلده تمكنه من أشياء لا يستطيعها من ليس من أهلها، مما يجعل عمله دقيقًا ومستوعبًا.

أشهر كتب الطبقات:

وأشهر كتب الطبقات، كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد، كاتب الواقدي.

التعريف بالمؤلف:

وابن سعد، هو: محمد بن سعد بن منيع مولى بني هاشم، أبو عبد الله البصري، نزيل بغداد، ولد سنة ثمان وستين ومائة.

ونشأ بالبصرة في زمن كانت فيه مدينة علمية مزدهرة، فاستفاد من علمائها، ثم

---

(١) مثل طبقات القراء لابن الجزري.

(٢) «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي.

(٣) «طبقات الشعراء» لعبد الله بن المعتز (ت٢٩٦).

(٤) «طبقات المفسرين» للداودي، و«طبقات المفسرين» للسيوطي.

ارتحل إلى كثير من البلدان الإسلامية، يسمع ويستفيد، ولقد كتب لشيخه محمد ابن عمر الواقدي فترة طويلة، حتى لقب بـ «كاتب الواقدي».

تتلمذ ابن سعد على سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن علية، وأبي الوليد الطيالسي، وخَلق كثيرين.

وسمع منه كثيرون، منهم: أحمد بن عبيد، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذُري الكاتب، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، والحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن الفهم، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا.

كان ابن سعد من أهل العلم والفضل، كثير الطلب، كثير الكتب، كثير الحديث، والرواية، عليمًا باللغة والغريب، خبيرًا بالفقه، ذا قدرة فائقة في معرفة أخبار الرجال، والأنساب، والحوادث، والبلاد.

جمع كتابه «الطبقات الكبرى»، فأجاد فيه وأحسن[1]، توفي ابن سعد سنة ثلاثين ومائتين.

التعريف بالكتاب:

ألف ابن سعد كتابه «الطبقات الكبرى»، أو كما يسميه البعض «السيرة والطبقات»، جمع فيه الكثير من حقائق السيرة النبوية، وأخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وفاته سنة ثلاثين ومائتين.

فهو كتاب جامع لتاريخ أعلام الإسلام مدة قرنين وثلث من الزمان.

بدأه بسيرة رسول الله ﷺ، وأطال النفس فيها[2]، ثم ترجم للصحابة، ثم للتابعين فمن بعدهم إلى وفاته.

---

(١) راجع تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١، وتهذيب الكمال ٢٥/ ٢٥٥.

(٢) حتى شملت المجلد الأول ومعظم المجلد الثاني.

وطريقته كما يلي:

١- أكثر من تبويب الكتاب وتقسيمه، ففي السيرة النبوية أكثر من التبويب، حتى إذا ذكر أبوابًا لم يسبق إليها، وهي في غاية الدقة[1]، وفي تراجم الرواة يبوب الترجمة إذا طالت، وقسّمهم باعتبارات متعددة، مما جعله قد يترجم للرجل في عدة مواطن، حسب الاعتبارات فيه، فلربما ترجم للرجل في ثلاثة مواطن.

فمثلًا: ترجم لعلي بن أبي طالب في المفتين من الصحابة على عهد رسول الله ﷺ [٢/ ٣٣٧ - ٣٤٠].

وترجم له مرة ثانية في الطبقة الأولى من البدريين [٣/ ١٩ - ٣٠].

وترجم له مرة ثالثة في طبقات الكوفيين، طبقة من نزل الكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن كان بها بعدهم من التابعين وغيرهم من أهل الفقه والعلم [٦/ ١٢]، فأوجز جدًا، وأحال على الموطن الثاني.

ويلاحظ أن ابن سعد منهجي في كتابته؛ ففي الموطن الأول جعل كلامه على الإمام علي منصبًا على الجانب العلمي، فهو يتكلم على المفتين. أما في الموطن الثاني، فترجم له ترجمة مفصلة. أما في الموطن الثالث، فأوجز وأحال على الموطن الثاني[2].

٢- يجتهد في التعريف بالرجل، فيذكر نسبه وأمه وهجرته، وزوجاته، وأولاده، وأخبار أولاده، وتاريخ وفاته، ومكان وفاته، وربما ذكر صفة كفنه، وبعد ذلك يذكر ما عنده من أخباره.

---

(١) راجع أبواب ملابس رسول الله ﷺ ص٤٤٩- ٤٧٠.

(٢) وكذا ترجم للهيثم بن التيهان ٣/ ٤٤٧ مطولًا في البدريين من الأنصار، ومختصرًا في النقباء الذين اختارهم رسول الله ﷺ في ليلة العقبة ٣/ ٦٠٧، وأحال على ما سبق، وكذلك في سعد بن خيثمة ٣/ ٦٠٧، وسعد بن الربيع ٣/ ٦١٢، وعبد الله بن رواحة ٣/ ٦١٢، والمنذر بن عمر ٣/ ٦١٨.

٣- في إيراد أخبار صاحب الترجمة، يجتهد في إيرادها مسندة، فيذكر الخبر، أو الحديث بإسناده، وفي ذلك نفع عظيم، إذ يمكن معرفة صحة الخبر أو الحديث.

٤- ترجماته حسب ما عنده من معلومات، فأحيانًا لا تتعدى ترجمته للرجل ذكر اسمه، وأحيانًا يترجم للرجل في صفحات متعددة:

- ففي ترجمة أسلم بن أفصى (٤/ ٢٩٧) ذكر اسمه فقط.

- وترجم لبلال بن عبد الله بن عمر (٥/ ٢٠٤) في سطرين.

- وترجم لعمرو بن عثمان بن عمرو بن كعب (٤/ ١٢٨) أيضًا في سطرين.

- وترجم لابن أم مكتوم (٤/ ٢٠٥ - ٢١٢) في ثماني صفحات.

- وترجم لأبي هريرة (٤/ ٣٢٥ - ٣٤١) في ست عشرة صفحة.

- وترجم للعباس، عم رسول الله ﷺ في أول الجزء الرابع في ثلاث وثلاثين صفحة.

- وترجم لعمر بن عبد العزيز (٥/ ٣٣٠ - ٤٠٨) في قرابة ثمانين صفحة.

٥- وابن سعد من علماء الدراية والنقد، ومن هنا جاء كتابه تعلوه هذه السمة.

* فهو يحتاط فيما ينقل، فإذا لم يثق في الخبر صرح بذلك، ففي ترجمة «جارية بن جميل بن نشبة» يقول: وذكر هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه أن جارية ابن جميل شهد بدرًا مع النبي ﷺ، ولم يذكر ذلك أحد من العلماء غيره، وليس ذلك بثبت عندنا(١).

* وهو يقرن بين روايات الأثبات والضعفاء؛ فيقرن بين محمد بن إسحاق، ومحمد بن عمر الواقدي(٢).

---

(١) الطبقات ٤/ ٢٨١.

(٢) الطبقات ٤/ ١٢٩.

ويقرن بين موسى بن عقبة وأبي معشر[1] حتى يثبت الخبر، وينتفي ضعف الضعيف.

* وهو أيضًا: يوثق ويجرح، ويتكلم على الرجال كلامًا معتبرًا[2]، ولقد استفاد مَنْ بعده بكلامه، فهو أحد أئمة الجرح والتعديل المعتبرين.

وكل هذا أكسب الكتاب ميزة تقدر عند أهل العلم.

٦- ولقد نقل لنا ابن سعد في طبقاته أنواعًا شتى من العلوم، ومنها «السنة»، فأبان ما كان عليه العمل عند الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وفي ذلك خبر كثير للفقهاء وعلماء الإسلام، مما أعطى الكتاب مزية تضم إلى مزاياه التاريخية، ولوددت لو صُنع فهرس لمادته الفقهية هذه.

فيسوق بإسناده إلى نافع، قال: «كان عبد الله بن عبد الله بن عمر يلبس الخز، فكان ابن عمر يضع يده عليه يتوكأ عليه، ولا ينكر عليه»[3].

وهذا مفيد في أبواب اللباس، فهل الخز حكمه حكم الحرير؟ إن هذا الأثر يفيد هنا.

ويسوق بإسناده عن عمرو بن قيس أن عليًا رُئي عليه إزار مرفوع، فقيل له، فقال: «يُخَشِّعُ القلبَ، ويقتدي به المؤمن»[4].

وهذا مفيد في اللباس والزهد.

---

(١) الطبقات ٤/ ١٢٨، ١٢٩.

(٢) راجع توثيقه عبد الله بن عبد الله بن عمر ٥/ ٢٠١، ٢٠٢، وهو يقول: «كان ثقة قليل الحديث»، وكذلك حبيب بن صهبان ٦/ ١٦٦، بينما يقول عن الحارث الأعور ٦/ ١٦٨، وهو ضعيف في روايته، وراجع قوله في ترجمة أبي البختري الطائي ٦/ ٢٩٢: لم يدرك عليًا ولم يره.

(٣) الطبقات ٥/ ٢٠٢.

(٤) الطبقات ٣/ ٢٨.

وكثير من العلوم تستفاد من كتابه، فيستفاد منه في الأنساب، ويستفاد منه في علوم الاجتماع، ويستفاد منه في غير ذلك كثير.

ترتيب الكتاب:

ومن المهم جدًّا معرفة منهج المؤلف في ترتيب المادة العلمية في كتابه، ولقد رتب ابن سعد كتابه على أساسين:

الأول: المكان، فترجم لأهل المدينة المنورة أولًا، ثم لأهل مكة، والطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين، ثم لأهل الكوفة، ثم لأهل البصرة[١]، ثم لأهل الشام، ثم لأهل العراق «وسماها الجزيرة؛ لوقوعها بين نهري دجلة والفرات» ثم لأهل مصر[٢]، ثم ترجم للنساء.

الثاني: الطبقات، فكل جيل طبقة، والطبقة عنده عشرون عامًا تقريبًا، إلا أنه مما ينبغي أن ينتبه له أنه لم يرتب الطبقات حسب الزمن؛ فلم يجعل الطبقة الأولى من البعثة إلى الهجرة مثلًا، لا، وإنما رتب الطبقات على حسب الأسبقية إلى الإسلام، والمكانة العلمية.

فحينما يترجم لأهل المدينة المنورة، يبدأ بسيرة سيدنا رسول الله ﷺ، فهو خير هذه الأمة وإمامها، وحظها من النبيين[٣].

وبعد أن ينتهي من السيرة النبوية يترجم للبدريين بناء على أفضلية أهل بدر، ويبدأ البدريين بالبدريين من المهاجرين، ثم بالبدريين من الأنصار، بناءً على

---

(١) بين البصرة والشام عدة مدن ترجم لعدد قليل من أهلها، هي: واسط، والمدائن، وبغداد، وخراسان، والري، وهمدان، وقم، والأنبار، وهذه تشمل من ص٣١٠- ٣٨٤ من الجزء السابع.

(٢) بعد أهل مصر ترجم لأهل أيلة، وأفريقية، والأندلس من ٧/ ٥١٩ إلى آخر الجزء السابع.

(٣) استوعبت السيرة الجزء الأول والثاني، سوى صفحات قليلة للمفتين من الصحابة في عهده ﷺ.

أفضلية المهاجرين على الأنصار.

وبعد البدريين يترجم لمن له إسلام قديم، وقد هاجر عامتهم إلى الحبشة، وشهدوا أحدًا وما بعدها.

ثم يترجم لمن أسلم قبل الفتح[1].

ويظل في أهل المدينة، فيترجم للتابعين من أهل المدينة، ويقسمهم إلى طبقات حسب تقدمهم العلمي، فالذين رووا عن أبي بكر وغيره، ثم الذين رووا عن عمر وغيره، يقسِّمهم إلى سبع طبقات، وربما قسّم الطبقة الواحدة إلى أقسام، مقدمًا من له أسبقية علمية أو شرفية دينية[2].

وبعد أن انتهى ابن سعد من تراجم أهل المدينة، بدءًا بسيرة رسول الله ﷺ، وتثنية بتراجم الصحابة، ثم تراجم التابعين فمن بعدهم، بعد ذلك انتقل إلى تراجم أهل مكة، فترجم لمن نزل مكة من الصحابة، سواء هاجر منها ثم عاد إليها، وهم قلة، أو أسلم وظل بها، وقسمهم أيضًا إلى طبقات[3]، وكذا الحال في تراجم أهل الطائف، واليمن، واليمامة، والبحرين، يقدم الصحابة، ثم من بعدهم.

وبعد أن ترجم لأهل المدينة، وأهل مكة، انتقل إلى المدن الأخرى، على نفس الوتيرة، يقدم الصحابة، ثم التابعين، مرتبًا على الطبقات الزمنية، مقدمًا أهل العلم أو الشرافة الدينية[4].

---

(١) وبهذا ينتهي من ترجمة الصحابة من أهل المدينة، ولقد استوعبت تراجمهم الجزء الثالث والرابع.

(٢) تراجم التابعين من أهل المدينة، استوعبت الجزء الخامس إلا قليلًا، وكان أثناه سقط واضح استدركه الشيخ/زياد محمد منصور، فحقق هذا الجزء، ونال به درجة التخصص «الماجستير» من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقامت الجامعة بطبع الكتاب، نسأل الله لهم التوفيق والسداد.

(٣) راجع ج٥ ص٤٤٣.

(٤) وهذا تقسيم إجمالي للطبقات ج١، ٢ في السيرة ج٣، ٤ الصحابة من أهل المدينة ج٥ التابعون من أهل المدينة ويتداخلون فيه الجزء المتمم، وفي نهاية الخامس ص٤٤٣، تراجم أهل مكة فالطائف فاليمن، =

طبعات الكتاب:

لما لكتاب ابن سعد من أهمية، فقد طبع عدة مرات، طبع في ليدن عام ١٣٢٢ هـ أي ١٩٠٢ - ١٩١٧م - أي منذ مائة سنة تقريبًا.

وطبع في بيروت ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ م.

وطبع في مصر ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م.

وعلى الرغم مما في هذه الطبعات من جهد إلا أنها لم تشتمل على فهارس، يتمكن القارئ بها من الوصول لمراده، وبخاصة أن الكتاب مرتب على الطبقات؛ فيصعب الوصول للمراد بدون فهرس.

وللطبعة البيروتية جزء خاص بالفهارس إلا أنه لم يشتمل على فهارس للأعلام المترجم لهم.

ومن فضل الله - سبحانه - أن قام الشيخ محمد علي أدلبي، والشيخ محمد عوامة بصنع فهرس لأعلام الطبقات، وطبعته مؤسسة الرسالة، ومن تمام النفع فقد وضع الفهرس بحيث يفيد على جميع طبعات الكتاب، سواء منها المصرية أو الأوروبية، أو اللبنانية.

والحمد لله فكتاب الطبقات نسخه كثيرة متداولة، وكذلك الفهارس.

* * *

= فاليمامة، فالبحرين ج٦ تراجم أهل الكوفة ج٧ أهل البصرة، والشام، ومصر مع أقليات عدة ج٨ للنساء.

علم التاريخ

التاريخ في اللغة الإعلام بالوقت. يقال: أرّخت الكتاب، وورخته، أي: بيَّنْت وقت كتابته.

أما في الاصطلاح، فهو: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال.

وبعبارة أخرى، هو: فن يبحث فيه عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت عما كان في العالم.

وتوضيح ذلك أنه العلم الذي يعين وقت ولادة الرواة والأئمة، ووفاتهم، وأحوالهم من صحة وعقل، ورحلة حج، وحفظ وضبط، وتوثيق وتجريح، وغير ذلك من أحوالهم.

وأيضًا يتناول الحوادث والوقائع من تولية خليفة، ووزير، وفتح بلد، وانتزاع بلد من متغلب عليه، وانتقال دولة، وما أشبه ذلك.

وربما يتوسع فيه لبدء الخلق، وقصص الأنبياء، وأخبار الأمم الماضية، وأحوال القيامة.

وربما توسع المؤرخ حتى تناول الوقائع الصغيرة، كبناء قنطرة أو رصيف.

وهو يشمل الحوادث السماوية: كالخسوف، والكسوف، والجراد، والحوادث الأرضية، كالزلازل، والسيول، والأمراض[1].

ولعله اتضح لك أن علم التاريخ عند المسلمين أوسع منه عند بقية الأمم، فهو عند المسلمين يهتم بعدالة الرواة أو جرحهم، وضبطهم، ورحلاتهم، وكل ما يتصل بالناحية العلمية لكل راوٍ من رواة السنة النبوية، وليس هذا عند أمة غير أمة الإسلام، كما أن علم التاريخ عند أمة الإسلام يشمل فيما يشمل «بدء الخلق»،

---

(١) راجع الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص٧.



و«الفتن وأشراط الساعة»، وكل ذلك العمدة فيه على الكتاب والسنة، وفيهما من العلوم في ذلك ما لا يمكن إدراكه إلا بالوحي.

وهذان الجانبان اللذان زادهما علم التاريخ عند المسلمين إنما زادهما بالوحي؛ فبالوحي ترعرع علم الإسناد، وبالوحي علمنا من أخبار بدء الخليقة ونهايتها الكثير والكثير.

لقد ألفت كتب كثيرة في أخبار الرواة، ربما وصل الكتاب منها إلى عشرات المجلدات، وهذا مما تميزت به أمة الإسلام، وعظم به علم السنة النبوية، وعلم حديث رسول الله ﷺ.

بين الطبقات والتاريخ:

ومن حق القارئ أن يتساءل: ما الفرق بين علم الطبقات وعلم التاريخ؟

والجواب: إن علم الطبقات إنما هو ترجمة للرواة مرتبين على الأجيال، أو الفترات الزمانية، أما علم التاريخ فهو ترجمة للرواة مرتبين على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، أو على سنوات الوفاة، أو على البلدان، المهم يرتبون على أي نحو غير الطبقات، كما أنه - أي التاريخ - يهتم بالحوادث، والوقائع بجانب تاريخ الرواة، أما الطبقات فلا تهتم إلا بالرواة[1].

فوائد الطبقات والتاريخ:

فوائد الطبقات والتاريخ جليلة وكثيرة، لكن يمكن إجمالها في عبارة وجيزة، هي: معرفة الأمور على وجهها.

ويمكن تقسيم هذه الفوائد إلى فوائد حديثية، وفوائد عامة[2].

---

(١) وراجع الإعلان بالتوبيخ ص٤٦.

(٢) أما الفوائد العامة فأوجزها فيما يلي:

فأما الفوائد الحديثية، والخبرية عمومًا، فهي:

١ - بعلم الطبقات والتاريخ استطاع المحدثون معرفة اتصال الإسناد أو عدم اتصاله، فهذان العلمان يُعَرِّفان المحدث بالرواة؛ فيعرف تاريخ ولادة كل راوٍ من رواة الإسناد، ووقت سماع كل واحد منهم، وشيوخه الذين سمع منهم، وتلامذته الذين سمعوا منه.

هذان العلمان يعرفان المحدث برحلات كل راوٍ، والبلاد التي نزلها، وسمع من أهلها.

إنهما يعرفان المحدث الشيوخ الذين شاركهم في السماع، والجيل الذين عاصروه، وشاركوه.

وبهذا يستطيع المحدث إذا قرأ إسنادًا أن يعرف اتصاله، أو عدم اتصاله.

فمثلًا: حينما ذكر الخطيب البغدادي عبد الملك بن حبيب[1] في الرواة عن

= ١- معرفة ما حدث للسابقين؛ فيستفيد دارس التاريخ نتيجة ما حدث لهم من خير أو شر.

٢- معرفة سنن الله الكونية، ومنها: أن الله لا يترك الظالم، وأن الاستقامة سبيل التمكين في الأرض، وطريق الرفعة والعزة.

٣- في دراسة التاريخ ترغيب في العمل الصالح، فيعرف الدارس أن صلاح العمل سبيل رضوان الله تعالى، وبالمقابل الترهيب من العمل السيء، فكم من مصائب حلّت بسببه.

٤- قراءة التاريخ سعادة لما فيه من المواقف العاقلة، وأن نتيجتها كانت طيبة، وأما المواقف الطائشة فكانت نتيجتها سيئة.

٥- في دراسة التاريخ زيادة لخبرات الدارس، وبخاصة لو درس تاريخ أهل صنعته وسابقته، فيستفيد السلاطين بدراسة تاريخ السلاطين، ويستفيد طالب العلم بدارسة سيرة السلف الصالح، ومعرفة هديهم في طلب العلم.

راجع مقدمات كتب التاريخ، ومنها: «الكامل»، و«تاريخ الطبري»، و«المنتظم» لابن الجوزي، وغير ذلك، وراجع الإعلان بالتوبيخ ص٧ فما بعدها.

(١) راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٠٢، وفيه ذكر كثير من مصادر ترجمته.

الإمام مالك، انتقده الأئمة ؛ لمعرفتهم أن عبد الملك بن حبيب أندلسي قرطبي، ولم يرتحل إلا بعد موت الإمام مالك بنحو من ثلاثين سنة، فلقد ولد بعد السبعين ومائة في حياة الإمام مالك، وارتحل في حدود سنة عشر ومائتين، والإمام مالك توفي سنة تسع وسبعين ومائة، فكيف يروي عبد الملك عن الإمام مالك؟

٢ - بعلم الطبقات والتاريخ استطاع المحدثون معرفة ضبط الرواة، أو عدم ضبطهم.

فبهذين العلمين استطاع المحدثون معرفة متى ضبط الراوي، وعرفوا متى اختلط من اختلط، وبالتالي عرفوا من سمع منه في زمن الضبط، ومن سمع منه في غير زمن الضبط.

إن كتب الأخبار والأحاديث فيها من ذلك الكثير، يعرفون الراوي فلانًا سمع من شيخه فلان وهو في سن الضبط، وفلانًا سمع منه بعد أن اختلط، إنها كلمات يسيرة إلا أن علماء الرواة جمعوها واستفادوا بها في معرفة تاريخ الضبط، ومدة ضبط كل راو.

فمثلًا: خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف الكوفي، قال عنه يحيى بن معين: «خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة»(١).

ولو راجعت ترجمة أبي إسحاق السبيعي؛ لوجدت عجبًا في معرفة العلماء وقت ضبطه، ووقت اختلاطه، ومن روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعد الاختلاط.

ولسوف يعظم قدر الشيخين - البخاري ومسلم - حينما تجدهما لم يخرجا عنه إلا عمن روى عنه قبل الاختلاط.

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٩٩، والكواكب النيرات ص١٤٨ - ١٥٠.

يقول ابن الصلاح: «اختلط أبو إسحاق»، ويقال: إن سماع سفيان ابن عيينة منه بعد ما اختلط وتغير حفظه قبل موته.

وقال الأبناسي: قال: «بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة؛ لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئًا، إنما أخرج له من طريقه الترمذي، والنسائي في عمل اليوم والليلة»، وأنكر صاحب «الميزان» اختلاطه، فقال: «شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلًا».

وقال أبو زرعة: «زهير بن معاوية ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

وقال الإمام أحمد: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق»[1].

٣ - بعلم الطبقات والتاريخ عرف المحدثون مخرج كل حديث!!

فعرفوا أن حديث كذا إنما يرويه فلان عن شيخه فلان، عن فلان إلى رسول الله ﷺ، يعرفون كل طرقه، ولفظه من كل طريق.

يميزون بإتقان بين الطريق المتصل والمنقطع، ويعرفون اللفظة المحفوظة من الشاذة.

فمثلًا: يقول شعبة: أحاديث الحكم[2] عن مقسم[3] كتاب إلا خمسة أحاديث.

---

(١) الكواكب النيرات ص٣٤٩، ٣٥٠، وراجع تهذيب التهذيب ٨/ ٦٣، وتهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٢.

(٢) هو الحكم بن عُتَيْبَة، تابعي ثقة، توفي سنة ١١٣هـ وقيل: ١١٤هـ وقيل: ١١٥، وترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٣١، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤٣٢.

(٣) هو مِقْسم بن بُجْرة أو نَجْدة أبو القاسم، يقال له: مولى ابن عباس للزومه له، مات سنة إحدى ومائة، وهو تابعي ثقة، التهذيب ١٠/ ٢٨٨.

قلت – على بن المديني – ليحيى – هو ابن سعيد القطان: عدها شعبة؟ قال: نعم. قلت ليحيى: ما هي؟ قال: حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزيمة الطلاق، وجزاء مثل مـا قتل من النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض[1].

إن شعبة يعرف ما تحمله الحكم عن مقسم بالسماع، وما تحمله بالإجازة، وهو يعرف ذلك تفصيلًا، فيعرف هذه الأحاديث التي سمعها، يعرفها بنصها، وتأمل كيف لو أن شعبة لم يعدها لما كان لكلامه كثير فائدة.

وفي حديث أبي جهيم «لو يعلم المار بين يدى المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيرًا له من أن يمر بين يديه» قال أبو النضر – سالم بن أبي أمية التيمي شيخ الإمام مالك – لا أدري أقال أربعين يومًا أو شهرًا أو سنة،شك أبو النضر، فعرف الأئمة ذلك، ومعروف لديهم أن الشك من أبي النضر، فلما رواه أحمد ابن عبدة الضبي عن ابن عيينة عن أبي النضر بلفظ: «لكان أن يقوم أربعين خريفًا» بدون شك اعترض الأئمة، وقالوا: لا وجه لرواية الجزم، ولم يشفع لرواية الجزم ورود الحديث من رواية أبي هريرة بدون شك.

إنهم يعلمون أن أبا نضرة رواه على الشك، أجمع على ذلك الرواة عنه، اللهم إلا رواية الضبي فجاءت بدون شك، فتوقفوا فيها.

٤ – وبعلم الطبقات وعلم التاريخ اكتشف المحدثون كذب الكذابين[2]، فلما روى سهيل بن ذكوان عن عائشة، وزعم أنه لقيها بواسط. عرف المحدثون كذبه؛ لأن عائشة – رضى الله عنها – توفيت قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر[3].

---

(١) راجع مسند ابن الجعد ١/ ٣٤٧ بتحقيقي، وستأتي إن شاء الله تعالى ترجمة شعبة، وفيها شيء كثير من ذلك.

(٢) الكذب عند المحدثين يشمل الخطأ في المسألة، ويشمل تعمد تغييرها.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ص٩.

وفي مقدمة مسلم: إن المعلى بن عرفان، قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم - الفضل بن دكين حاكيه عن المعلى - أتراه بعث بعد الموت! يعني لأن ابن مسعود توفي سنة اثنتين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين، فلا يكون ابن مسعود خرج عليهم بصفين»[1].

ولما أظهر بعض اليهود كتابًا، وادعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم، وذكروا أنه خط علي - رضي الله عنه - فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى أبي القاسم علي وزير القائم، فعرضه على الحافظ الحجة أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي[2]، فتأمله، ثم قال: «هذا مزور»!! فقيل له: «من أين لك هذا»؟ قال:

١) فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح[3]، وفتح خيبر كان في سنة سبع[4].

٢) وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة[5]، قبل فتح خيبر بسنتين.

فاستحسن أبو القاسم ذلك من الخطيب واعتمده وأمضاه، ولم يجز اليهود على

---

(١) المصدر السابق.

(٢) صاحب المؤلفات النافعة، مثل: «تاريخ بغداد»، و«الكفاية»، و«الفقيه والمتفقه»، وهوا لذي قالوا فيه: «ليس هنا نوع من أنواع علوم الحديث إلا وله فيه كتاب، توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وستين وأربعمائة».

(٣) أي فتح مكة، وكان ذلك سنة ثمان.

(٤) أي أن الكتاب مؤرخ بسنة سبع، وشهد عليه معاوية، بينما معاوية كان لم يسلم بعد.

(٥) سنة خمس.

ما في الكتاب لظهور تزويره[1].

إن أبا القاسم علي بن الحسن رئيس الرؤساء ووزير القائم بأمر الله - أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله أحمد العباسي البغدادي[2]- هذا الوزير كان من كبار العلماء ونبلائهم[3]، ومن هنا فإنه عرض الكتاب علي من يفهمه، عرضه على الخطيب البغدادي، الذي عرف أن اليهود إنما زوروا هذا الكتاب، واستدل على ذلك بأمرين في غاية الوضوح.

إن الكتاب مؤرخ بفتح خيبر سنة سبع، فكيف يشهد عليه معاوية، والذي كان في هذا التاريخ - سنة سبع - لم يسلم بعد، ولا هاجر؟!

وكيف يشهد عليه سعد بن معاذ الذي قد مات سنة خمس، أي قبل كتابة الكتاب بسنتين؟!

لقد أعان الخطيب على معرفة تزوير الكتاب علمه بالتاريخ، فهو يعلم تاريخ فتح خيبر، وتاريخ إسلام معاوية، وتاريخ وفاة سعد بن معاذ، وكل ذلك أوضح تزوير الكتاب.

٥ - وبعلم التاريخ والطبقات يستفيد المحدثون الكثير من أمور المتن!!

وهذا مما يكاد يخفى، إذ يظن الكثيرون أن فائدة التاريخ والطبقات إنما هي للرواة وللإسناد، ولا دخل لهما في المتن، إلا أن الأمر غير ذلك، فللتاريخ والطبقات فائدة كبيرة في المتن، فلو وجدنا حديثين متعارضين لا يمكننا الجمع بينهما، فإن علم التاريخ والطبقات هنا يفيد، إذ يحدد لنا أي الحديثين هو الآخر من

---

(١) الإعلان بالتوبيخ ص١٠.

(٢) القائم بأمر الله ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٠٧، وتاريخ بغداد ٩/ ٣٩٩.

(٣) راجع ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢١٦، وتاريخ بغداد ١١/ ٣٩١.

فعل رسول الله ﷺ، فنعلم أنه الناسخ، وأنه الذي عليه العمل.

و معرفة الآخر إما بتأخر إسلام راويه، أو بقرينة فيه تدل على ذلك، كقول الراوي: كان آخر الأمرين من النبي ﷺ ترك الوضوء مما مست النار.

ويعرف المتقدم أيضًا بتقدم وفاة راويه، وبتقدم لقائه برسول الله ﷺ إذا كان محدود اللقاء، وصرح بالمشافهة.

وبعلم التاريخ يظهر الكثير من معاني المتن، فإذا كان فيه حادثة، فإن التاريخ هو الذي يبينها، ويعرف بها، وإذا كان في المتن أمر حدث فقال النبي ﷺ الحديث، فإن التاريخ هو الذي يبين هذا الأمر.

وللتاريخ علاقة قوية في بيان معاني بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، يدرك ذلك من اشتغل بتفسير القرآن الكريم، أو شرح أحاديث رسول الله ﷺ، ومن هنا اجتهد فيه الأئمة الأعلام فألفوا المؤلفات النافعة فيه، ما بين مطول ومختصر، وما بين مسند ومرسل، وجعلوا الكثير من مؤلفاتهم في تاريخ الرواة وطبقاتهم، يرتبونهم على كيفيات متعددة، معلنين أنه فن من فنون الحديث، فالنوع الثالث والستون من أنواع علوم الحديث هو «طبقات العلماء والرواة»(١)، والنوع الستون من أنواع علوم الحديث «التواريخ والوفيات»(٢).

وعندهم أنواع في معرفة الرواة، بل في التدقيق في معرفة الرواة، أكثر من هذين النوعين.

وليس الأمر قصرًا على إيراد نوعين أو عدة أنواع في علوم الحديث، وإما تبع

---

(١) راجع تدريب الراوي ٢/ ٣٨٠، والتقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٤٦٦.

(٢) المصدرين السابقين: التدريب ٢/ ٣٤٩، وابن الصلاح ص٤٣٢.

ذلك مؤلفات مطولة، ومختصرة، كثيرة، ومتنوعة، يدرك ذلك من اشتغل في علم الرجال، وبمشيئة الله تعالى سأذكر بعض ذلك.

أشهر كتب التاريخ:

كتب التاريخ عند المسلمين كثيرة ومتنوعة، وعمدتها الجانب العلمي، فتهتم بتراجم الرواة وعلماء الإسلام كثيرًا، كما تهتم بالمدارس والأماكن العلمية.

ويمكن تقسيمها إلى أقسام متعددة[1]، إلا أنني أقتصر على نوعين:

النوع الأول: كتب اهتمت بالحوادث والوقائع مع الناحية العلمية، ومن أهمها:

١- «تاريخ الطبري»، لمحمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ، ولقد اهتم بالوقائع جيدًا، أما الرواة فلم يجعلهم من عمدة أهداف كتابه.

٢- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المتوفى ٥٩٧، وقد جمع بين الحوادث والوفيات.

٣- «الكامل في التاريخ» لابن الأثير[2]، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المتوفى٦٣٠، وهو أحسن

---

(١) راجع الإعلان بالتوبيخ، فقد قسمها وأكثر منها.

(٢) بنو الأثير ثلاثة:

١- العلامة عز الدين، «صاحب الكامل في التاريخ»، الذي نتحدث عنه، و«أسد الغابة في معرفة الصحابة»، واللباب في تهذيب الأنساب.

٢- العلامة مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، صاحب «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث والأثر»، توفي ٦٠٦هـ.

٣- ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد، صاحب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، توفي سنة ٦٣٧هـ.

وهكذا؛ فأحدهم مؤرخ، وأحدهم محدث، وأحدهم كاتب.

التواريخ بالنسبة لإيراده الوقائع موضحة «مبينة».

٤- «تاريخ الإسلام» للذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز المتوفى ٧٤٨.

٥- البداية والنهاية لابن كثير، أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير، المتوفى ٧٧٤، صاحب التفسير المشهور، ولتاريخه هذا تتمة بعنوان «النهاية في الفتن والملاحم»، مطبوع في جزأين.

النوع الثاني: كتب خاصة بتراجم الرواة، وهذه أنواع منها:

١- كتب خاصة بتراجم الصحابة، ومن أنفعها:

- «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري وطبعة نهضة مصر بتحقيق الأستاذ علي البجاوي بها فهارس في الجزء الثامن يسرت الانتفاع بالكتاب كثيرًا.

- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، لابن عبد البر المتوفى ٤٦٣ هـ، وأيضًا طبعة نهضة مصر يسَّرته؛ فلقد كان مرتبًا على حروف معجم المغاربة، فرتبه الأستاذ البجاوي وقربه.

- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير عز الدين، صاحب «الكامل في التاريخ».

٢- كتب في تراجم رواة السنة عمومًا، ومن أهمها:

- «التاريخ الكبير» للإمام البخاري صاحب الصحيح، وله أيضًا «التاريخ الأوسط»، ولم أقف عليه مطبوعًا، وله «التاريخ الصغير»، وهو مطبوع.

- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن المتوفى ٣٢٧.

- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد الحنبلي المتوفى ١٠٨٩.

٣ - **كتب في تراجم رواة الكتب الستة، ومن أهمها:**

- «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي، ترجم فيه لرجال الكتب الستة (البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه).

- «تهذيب الكمال» للمزِّي، هذَّب فيه كتابَ عبد الغني المقدسي، إلا أنه أضاف إليه إضافاتٍ كثيرةً، واجتهد في حصر شيوخ وتلاميذ كل راوٍ، ورتبهم على حروف المعجم، وأبان مكان رواية الراوي عن كل شيخ من شيوخه، واجتهد في جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

- «تهذيب التهذيب» لابن حجر، وهو تهذيب كتاب المزِّي، فاختصره، وأضاف إليه، وإضافاته نافعة.

٤ - **كُتب في تراجم الثقات، ومن أهمها:**

- «تذكرة الحفاظ».

- «سير أعلام النبلاء»، كلاهما للحافظ الذهبي.

- «تاريخ الثقات» للعجلي، الحافظ أحمد بن عبد الله المتوفى ٢٦١.

٥ - **كُتب في تراجم الضعفاء، ومن أهمها:**

- «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى ٣٦٥، ترجم فيه للضعفاء من الرواة، وله مقدمة مفيدة.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي.

- لسان الميزان لابن حجر، اختصر فيه ميزان الاعتدال، لكنه مع ذلك، زاد فيه بعض تراجم، وبعض زيادات في تراجمه.

وهناك أنواع أخرى كثيرة، مفيدة ومهمة[1]، لكني أقرب لك المسألة تقريبًا

---

(١) راجع: «الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرف» للكتاني، و«الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للسخاوي.

نسبيًا، فأقول: إذا أردت الوقوف على ترجمة لراوٍ من مصادرها، فراجع كتاب «الأعلام» لخير الدين الزرِكْلي، فهو قاموس تراجم لأشهر الرجال، والنساء، من العرب، والمستعربين، والمستشرقين.

لقد ترجم فيه مؤلفه لكثير من الرواة وغيرهم، ورتَّب التراجم فيه على حروف المعجم، والمهم أنه في نهاية الترجمة يضع رقمًا لهامش، ويذكر في الهامش مصادر ترجمة هذا العَلَم، ومن ثم فهو يوقفك على مصادر الترجمة التي تريدها، والكتاب حجمه معقول، ويقع في ثماني مجلدات في طبعته الكاملة.

ويعنيني هنا أن أعرِّف بكتابٍ من كتب الرواة، وذلك لتقيس عليه، فإنها متقاربة في منهجها، وأختارُ هذا الكتاب من أهم الكتب وأنفعها، وأكثرها شيوعًا ألا وهو كتاب:

«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»(١)

مؤلفه:

الإمام الحافظ المحقق، محدث الشام، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي، الكلبي، المزي، الدمشقي، الشافعي.

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب، ونشأ بالمزة إحدى قرى دمشق، وطلب العلم صغيرًا مبتدئًا بحفظ القرآن الكريم، ثم بالفقه، ثم باللغة، ثم طلب الحديث وارتحل في سبيله، فسمع بالشام، والحرمين، ومصر، والإسكندرية، وغير ذلك، سمع من نحو ألف شيخ منهم: الإمام النووي، والعز الحراني، وأبي بكر بن الأنماطي، والإربلي، وابن أبي الخير، ونسخ بخطه المليح المتقن كثيرًا لنفسه وللناس، وتقدم في علم الحديث جدًّا.

---

(١) كتبت عنه مرة ثانية في كتاب «طرق الحكم على الحديث» ج٢ ص١١٧.

قال الذهبي في ترجمته: وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها، والقائم بأعبائها، لم تر العيون مثلَه، عمل تهذيب الكمال في مائتي جزء وخمسين جزءًا، وعمل كتاب الأطراف في بضعة وثمانين جزءًا، وخرج لنفسه، وأملي مجالس، وأوضح مشكلات ومعضلات ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله، ووَلِيَ المشيخة بأماكن منها: الدار الأشرفية، وكان ثقة حجة كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكوت، قليل الكلام جدًا، صادق اللهجة، لم تعرف له صَبْوةً، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدَّث، وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ، بل يرد في المتن والإسناد ردًا مفيدًا، يتعجب منه فضلاء الجماعة، وكان متواضعًا حليمًا صبورًا، مقتصدًا في ملبسه ومأكله، كثير المشي في مصالحه، ترافق هو وابن تيمية كثيرًا في سماع الحديث، وفي النظر في العلم، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، ويعضد ذلك بمباحث نظرية وقواعد كلامية، تُوفِّيَ ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[1].

التعريف بالكتاب:

الكتب الستة في الحديث تمثل السنة النبوية، فهي تشتمل على أحاديث تكفي مع القرآن الكريم لإعطاء صورة الإسلام.

ومن هنا حرص الكثير من العلماء على خدمتها، ومن أهم ما تُخدم به الترجمةُ لرجال أسانيدها.

فألف الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي «المتوفى ٦٠٠ هـ» كتابه «الكمال في أسماء الرجال»، ترجم فيه لرجال أسانيد الكتب الستة.

وجاء المزي فرأى أنه يستطيع أن يضيف إلى كتاب الحافظ عبد الغني إضافات

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٨.

في غاية الأهمية، فألف كتابه «تهذيب الكمال» الذي نحن بصدد الكلام عنه.

وأرى أنني لست محتاجًا للمقارنة بين الكتابين، وإنما أنا محتاج للتعريف بـ«تهذيب الكمال»، وأُجملُ التعريف به في النقاط التالية:

١- جمع المزي في كتابه هذا تراجم رجال أسانيد الكتب الستة: (صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه)، وأضاف إليها رجال أسانيد أصحابها في كتب أخرى لهم وهي:

*** للبخاري:**

١- كتاب القراءة خلف الإمام.

٢- كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣- كتاب الأدب المفرد.

٤- كتاب خَلْق أفعال العباد.

٥- ما استشهد به في الصحيح تعليقًا.

*** والمسلم: مقدمة كتابه الصحيح.**

*** ولأبي داود:**

١- كتاب المراسيل.

٢- كتاب الرد على أهل القدر.

٣- كتاب الناسخ والمنسوخ.

٤- كتاب التَّفَرد (وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن).

٥- كتاب فضائل الأنصار.

٦- كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سئل عنها أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل).

٧- كتاب مسند حديث مالك بن أنس (جزء واحد منه).

* **وللترمذي**: كتاب الشمائل.

* **وللنسائي**:

١ - كتاب عمل يوم وليلة.

٢ - كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣- كتاب مسند علي رضي الله عنه.

٤ - كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

* ولابن ماجه: كتاب التفسير (جزأين منتخبين منه).

وبذا يكون المزّي قد جمع رجال أسانيد الكتب الستة، وسبعة عشر كتابًا لمؤلفي الكتب الستة، وجزأين من كتابين آخرين لمؤلفيها أيضًا، فيكون الكتابُ جامعًا لرجال قرابة خمسة وعشرين كتابًا[1].

على أنني لا أستطيع أن أقول: إنه جمع أسانيد كتب الأئمة أصحاب الكتب الستة، لا، فكتبهم أكثر من ذلك.

٢- رتَّب المزي تراجم الرواة على حروف المعجم، يراعى الحرف الأول فالذي يليه في اسم الراوي، ثم في اسم أبيه، ثم في اسم جده.

إلا أنه في حرف الألف بدأه بمن اسمه «أحمد».

وفي حرف الميم بدأه بمن اسمه «محمد»، وذلك لشرف هذين الاسمين، وبعد أن ساق أسماء الرواة مرتبة على حروف المعجم[2] ذكر ما يلي:

---

(١) راجع مقدمة محقق تهذيب الكمال ١/ ٤٣، ومقدمة المزي ١/ ١٤٩.

(٢) وهذه استوعبت الكتاب إلا قليلًا، فلقد استوعبت اثنين وثلاثين جزءًا من خمسة وثلاثين جزءًا.

* المشهورين بالكنية، وهي ما بدئت بأب، كأبي بكر، وأبي هريرة[1].

* «الأبناء»، وهم المعروفون بـ «ابن فلان»، سواء نسب إلى أبيه أو جده، أو أمه، أو عمه، أو غير ذلك، مثل «ابن إسحاق»، و«ابن الأسقع»، و«ابن بُحَيْنَة»، و«ابن حنبل»، و«ابن الحنظلية»، وغير ذلك كثير[2].

* المشهورين بنسبتهم، أي: لهم نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك، مثل: «الأبار»، و«الإسكاف»، و«الطوسيّ»، و«الواقدي»[3].

وغير خاف عليك أن النسبة لا يشترط أن تكون منتهية بياء النسبة، مثل: «الأبار»، فهذا منسوب لصنعته، وهي صناعة الإبر، التي يخاط بها الثياب[4]، وليست فيها ياء النسبة.

* المشهورين بالألقاب، واللقب ما أشعر بمدح أو ذم، ومثال ذلك: «الأجلح»، و«الأحول»، و«الأشقر»، و«ذو الأذنين»[5].

* المبهمات، وهي: راوٍ لم يُسَمَّ في الإسناد، مثل: «عن رجل»، وفلان عن جده، وجده غير معروف، و«عن أعرابي»، ومثل ذلك.

والمزي يذكر المبهمات التي يمكنه أن يستبينها، ويرتبهم على حسب الرواة عنهم[6].

* النساء اللاتي لهن رواية في الكتب الستة وملحقاتها، ورتبهن مثل الرجال

---

(١) استوعب هذا الجزء رقم ٣٣، ومن الجزء ٣٤ إلى ص ٤٢١.

(٢) استوعب الأبناء القدر الباقي من جزء ٣٤ من ص٤٢٢ إلى ص٤٨٧.

(٣) استوعبت النسبة من أول الجزء ٣٥ إلى ص٣٢.

(٤) راجع الأنساب للسمعاني ١/ ٨٦.

(٥) استوعبت الألقاب من ج٣٥ ص٣٢ إلى ص٦٣.

(٦) استوعبت المبهمات من ج٣٥ من ص٦٤ إلى ص١٢٢.

على الحرف الأول فالذي يليه في اسمها، واسم أبيها وجدها. الأسماء، ثم الكنى، ثم الأبناء، ثم النسبة، ثم الألقاب، ثم المبهمات[1].

٣- يجتهد المزي في تحديد الراوي؛ فيذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، والكثير من نسبه ما أمكنه ذلك - وهو في كل شخص من الراوي، وأبيه، وجده لا يقتصر على الاسم، وإنما يبين ما فيه من خلاف ويذكر الكنية واللقب إن كان الشخص مذكورًا بذلك.

كما أنه يذكر لقب المترجم له ونسبته، كل ذلك ليميزه عن غيره، فإن بعض الرواة تتشابه أسماؤهم في الاسم، واسم الأب، وربما أكثر من ذلك.

ولقد بلغ الأمر بالمزي أنه إذا ترجم للراوي من رواة الكتب الستة وكان هناك راوٍ يتفق معه في الاسم من غير رواة الستة، فإنه يذكره قصدًا للتمييز، ويكتب أمامه كلمة «تمييز».

فمثلًا: بعد أن ترجم لـ «ليث بن عاصم القتباني أبو زرارة المصري»، أحد رواة الستة، أحد شيوخ المصريين[2]، قال: «وللمصريين شيخ آخر يقال له: (تمييز) ليث بن عاصم بن العلاء الخَوْلاني ثم الحُدَادي أبو الحسن المصري»[3]، ثم قال في نهاية ترجمته: «ذكرناه للتمييز بينهما».

ويلاحظ في ترجمة أبي الحسن الحُدَادي هذا أنه لم يذكر في أول ترجمته رموز من أخرج حديثه من الستة وملحقاتها، وإنما ذكر مكان ذلك كلمة: «تمييز».

إنه - أي المزي - يذكر كل ذلك، أعني اسم الراوي ولقبه وكنيته ونسبته،

(١) وتراجم النساء استوعب من ج ٣٥ من ١٣٢ إلى ص٤٠٢ آخر الجزء ٣٥، وهو آخر الكتاب، ثم الفهارس.

(٢) تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٨٨.

(٣) تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٩٠، وراجع ص٢٣٧، ٣٠٠ و١٦/ ٣١٠، ٤٠٢ و١/ ٤٢٨.

واسم أبيه ولقبه وكنيته ونسبته وهكذا في جده فمن بعده، يذكر كل ذلك ليميز هذا الراوي عن غيره، ويضيف ذكر من يشبهه في الاسم زيادة في التمييز، فرحمه الله وجزاه خير الجزاء، فتحديد الراوي من أهم المسائل في علم الإسناد.

والمزي إمام على قدر عال من الانتباه، فإذا وجد وهمًا وقع في اسم راوٍ، كأن ذكره الرواة بكيفية ما، ثم تفرد راوٍ عنه فذكره بكيفية مخالفة، فإن المزي ينبه على ذلك، ويضع له عنوان «ومن الأوهام»[1].

ففي مكان ترجمة «محمد بن إبراهيم بن طلحة»، والتي تقع بين ترجمة«محمد بن إبراهيم بن صدران»، وترجمة «محمد بن إبراهيم بن عثمان»، نجد أنه لم يترجم لـ «محمد بن إبراهيم بن طلحة»، وإنما عنون بـ «ومن الأوهام»، وذكر أن النسائي أخرج حديث «من قتل دون ماله؛ فهو شهيد»، أخرجه بإسناده عن محمد بن إبراهيم بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وبين أن هذا وهم، والصواب أنه من رواية «إبراهيم بن محمد بن طلحة»، عن عبد الله بن عمرو.

لقد وهم فيه أحدهم فجعل اسم الأب اسمًا للابن، واسم الابن اسمًا للأب، ومثل هذا عنده في مواطن[2].

٤ - اعتنى المزي كثيرًا بشيوخ الراوي وتلامذته، وما ذلك إلا لأهميتهم في دراسة الأسانيد، فالشيوخ والتلاميذ أساس الحكم باتصال الإسناد، وبالشيوخ والتلاميذ يعرف الراوي الساقط من الإسناد، وبالشيوخ والتلاميذ يعرف الراوي المهمل والمبهم.

إن المزي يحرص على إيراد شيوخ الراوي وتلامذته على وجه الاستيعاب،

---

(١) راجع ٢٤/ ٣١٨.

(٢) راجع ٢٤/ ٣٣٩، و١٦/ ٢٦٦، ٣٤٢.

ولست أذكر من نهج نهج المزي في هذه المسألة.

ولقد نتج عن هذا أنه أحيانًا يذكر عددًا كبيرًا من الشيوخ أو التلاميذ، وذلك إذا كان الراوي من المكثرين في الراوية تحملًا وأداء، أو أحدهما.

وحتى ييسر على الباحث، فإنه رتب الشيوخ والتلاميذ على حروف المعجم؛ يذكر اسم الشيخ أو التلميذ حسب الحرف الأول فالذي يليه من اسمه، وإن كان مشهورًا بكنيته فإنه يذكره بعد الأسماء.

إنه رتب الشيوخ والتلاميذ كما رتب الرواة في كتابه، يبدأ بأسماء الرجال على حروف المعجم، ثم كناهم والأبناء، والنسبة، والألقاب، ثم النساء على الترتيب نفسه، لكنه في الشيوخ والتلاميذ لم يقدم «أحمد» في الألف، و «محمد» في الميم.

ولم يخالف ذلك إلا إذا كان الراوي صحابيًا، فإنه يذكر روايته عن رسول الله ﷺ أولًا، ثم يرتب شيوخه.

وأيضًا إذا كان الراوي قد روى عنه أصحاب الكتب الستة أو بعضهم، فإنه يذكرهم في أول تلامذته، ثم يرتب التلاميذ على حروف المعجم.

راجع مثلًا ترجمة «أحمد بن صالح المصري»، فإنه في أول تلامذته، قال:«روى عنه البخاري، وأبو داود، وإبراهيم بن عمرو، وأحمد بن محمد بن الحجاج...إلخ»[1] إنه ذكر البخاري، وأبا داود أولًا، ثم بدأ بذكر تلامذته مرتبين على حروف المعجم.

٥- يجتهد المزي في أمر «تعديل الراوي أو تجريحه»، فيجمع الكثير من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، عازيًا القول إلى صاحبه، مناقشًا، دارسًا للمسألة، فلربما

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ٣٤١.

كان الجرح تحاملًا [1]، أو دعا إليه الجهل بحال الراوي، ولربما كان التعديل لحسن الظن، أو جمال الظاهر.

كما أنه قد يكون الجرح أو التعديل ليس لهذا الراوي، وإنما لشخص يشبهه في الاسم أو الكنية، والمزي منتبه لهذا جيدًا.

ولقد بين مصادره في هذا، وأنه استقى المادة العلمية من أربعة كتب،هي:

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي.

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي.

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي.

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر[2].

ونصح من أراد زيادة على ما جمعه أن يراجع الكتب الآتية:

(١) «الطبقات الكبرى»، لابن سعد، وهو مطبوع[3].

(٢) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة زهير بن حرب، وهو مطبوع.

(٣) «الثقات» لابن حبان، وهو مطبوع، وهو على الطبقات، وفهرسه ييسر الانتفاع به.

(٤) «تاريخ مصر» لابن يونس، لم أقف عليه مطبوعًا ولا مخطوطًا.

(٥) «تاريخ نيسابور» للحاكم، طبع مختصره.

(٦) «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم، وهو مطبوع.

إن مسألة الجرح والتعديل أهم ما في كتب التراجم، فإنما تراد الكتب من

---

(١) راجع رده لجرح النسائي وابن معين لأحمد بن صالح ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) هذه الكتب كلها مطبوعة ومتداولة، والحمد لله رب العالمين.

(٣) وسبق الكلام عليه.

أجلها، ويحكم على الحديث بناء عليها، ومن هنا اجتهد فيها الأئمة كثيرًا، وجمع المزي وأطال القول طويلًا، محققًا مدققًا، يجمع الأقوال ويناقش، ويتتبع ويدرس.

٦- واهتم المزي كثيرًا بسنة وفاة المترجم له، يسوق فيها أقوال الأئمة، ويحقق ويدقق، وما ذلك إلا لما لها من فائدة عظيمة في مسألة اتصال الإسناد، أو انقطاعه، وقد سبق أن ذكرت ذلك في فوائد دراسة علم الطبقات والتاريخ، وذكرت أمثلة لذلك هناك.

٧- والمزي وهو يسوق الفوائد الغالية التي تقدمت، فإنما يسوقها في الكثير الغالب بدون إسناد، مخافة التطويل، إلا أنه جعل لنفسه ضابطًا دقيقًا، وهو:

أ - ما ذكره بصيغة الجزم، مثل: قال فلان، فهو مطمئن لثبوته عن قائله، وهذا هو الكثير الغالب على الكتاب.

ب - ما ذكره بصيغة التمريض، مثل: يقال، أو قيل: فربما كان في إسناده إلى قائله نظر، وهذا قليل جدًّا، وليس عندي فيه سوى مثال في ترجمة أحمد بن يحيى التجيبي، فإنه قال: «فيه: يُقال كان مولده سنة إحدى وسبعين ومائة»(١).

وفي ترجمات الأعلام يشده الشوق إلى الإسناد، فيسوق بعض أحاديث المترجم له بإسناد أو بأسانيد لنفسه(٢).

٨- وحرص المزي على سوق أكبر قدر من الفائدة في كتابه، ألمس هذا في منهجه في إيراد شيوخ وتلاميذ المترجم له، فإنه لم يكتف بإيرادها على سبيل الاستقصاء، وترتيبها ترتيبًا دقيقًا، وإنما أضاف لذلك أن يضع فوق اسم الشيخ أو

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ٥٢٠.

(٢) راجع ج١، ٣٤٠، ترجمة أحمد بن صالح المصري، ففي ص٣٤٩ منها ساق حديثًا يرويه عاليًا، ومثل هذا موجود في الكتاب.

التلميذ اسم الكتاب من الكتب الستة، وملحقاتها الذي وقعت فيه رواية المترجم له عن هذا الشيخ، أو رواية التلميذ عن المترجم له، على أنه لا يذكر اسم الكتاب كاملًا، وإنما يستعمل الرموز.

وعليه فحينما نترجم لراو من عنده، فنقرأ رموزًا قبل اسم صاحب الترجمة، ونقرأ رموزًا بجانب بعض مشايخه، ورموزًا بجانب بعض تلامذته، ومراده من ذلك ما يلي:

* يضع رموزًا قبل اسم المترجم له، تفيد الكتب التي له رواية فيها من الستة، وملحقاتها.

*يضع رموزًا بالحمرة فوق اسم شيخ المترجم له، وهذا في نسخته الخطية، أما في المطبوعة فقد وضع الرمز بجانب اسم الشيخ بعده، للإشارة إلى الكتاب الذي وقعت فيه رواية المترجم له عن هذا الشيخ، من الكتب الستة وملحقاتها، وكذلك في التلاميذ، يضع الرمز المفيد للكتاب الذي وقعت فيه رواية هذا التلميذ عن المترجم له من الستة وملحقاتها بجانب اسم التلميذ.

وأذكر الرموز من باب الفائدة[1].

اسم الكتاب أو الكتب	الرمز
من وقعت روايته في الكتب الستة	ع
من وقعت روايته في السنن الأربعة	رقم ٤
من وقعت روايته في صحيح البخاري	خ
من وقعت روايته في تعليقات البخاري	خت

---

(١) لقد ذكرها المزي في أول كتابه ص١٤٩ مع كثير من الفوائد.

من وقعت روايته في كتاب القراءة خلف الإمام للبخاري	ز
من وقعت روايته في كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري	ي
من وقعت روايته في كتاب الأدب المفرد للبخاري	بخ
من وقعت روايته في كتاب أفعال العباد للبخاري	عخ
من وقعت روايته في كتاب صحيح مسلم	م
من وقعت روايته في كتاب مقدمة صحيح مسلم	مق
من وقعت روايته في كتاب سنن أبي داود	د
من وقعت روايته في كتاب المراسيل لأبي داود	مد
من وقعت روايته في كتاب الرد على أهل القدر لأبي داود	قد
من وقعت روايته في كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي داود	خد
من وقعت روايته في كتاب التفرد لأبي داود[1]	ف
من وقعت روايته في كتاب فضائل الأنصار لأبي داود	صد
من وقعت روايته في كتاب المسائل لأبي داود[2]	ل
من وقعت روايته في كتاب مسند حديث مالك بن أنس لأبي داود	كد
من وقعت روايته في كتاب سنن الترمذي	ت
من وقعت روايته في كتاب الشمائل المحمدية للترمذي	تم

(١) هو كتاب جمع فيه أبو داود ما تفرد به أهل كل بلد من السنن النبوية.

(٢) هو كتاب فيه مسائل سأل أبو داود عنها الإمام أحمد.

من وقعت روايته في كتاب سنن النسائي	س
من وقعت روايته في كتاب عمل يوم وليلة للنسائي	سي
من وقعت روايته في كتاب خصائص الإمام علي للنسائي	ص
من وقعت روايته في كتاب مسند علي للنسائي	عس
من وقعت روايته في كتاب مسند حديث مالك بن أنس للنسائي	كن
من وقعت روايته في كتاب سنن ابن ماجه القزويني	ق
من وقعت روايته في كتاب التفسير لابن ماجه القزويني	فق

ومجمل القول: فالمزي رجل دقيق متحرٍ، عالم، طويل الباع في الحديث ورجاله، يكتب بدقة واستيعاب، ومن فهم كتابه استفاد به كثيرًا، رحم الله المزي، وكل أئمة الإسلام وعلمائه، ونسأل الله التوفيق والسداد.

وإني وإن كنت أطلت الكلام على كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، فما ذلك إلا لما في نفسي من تقدير للكتاب، ولأنه يسير على منهج سار عليه الكثيرون من المؤلفين في الرجال، فَفَهْمُ طريقة كتابه فَهْم لطريقة كثير من كتب الرجال، أمثال «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، كلاهما للحافظ ابن حجر، و«تذهيب التهذيب»، و«الكاشف» كلاهما للذهبي، بل إن فهم طريقة المزي إنما هي فهم لطريقة كل الكتب التي رتبت الرواة على حروف المعجم وهي كثيرة جدًا.

وأسوق ترجمة لبعض المحدثين وأئمة الجرح والتعديل، تعريفًا بهم، وتهيئة للقارئ ليعرف بعض كتب التراجم، وكيف تصاغ الترجمة، والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهدى.

***

القسم الثاني

تراجم بعض المحدثين
مع التركيز على أئمة الجرح والتعديل

أبو هريرة - عبد الله بن عباس - السيدة عائشة أم المؤمنين - عروة بن الزبير - سعيد بن المسيب - الشعبي - الحسن البصري - نافع - شعبة بن الحجاج - ابن أبي ذئب - سفيان الثوري - سفيان ابن عيينة - يحيى القطان - البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - أبو زرعة الرازي - أبو حاتم الرازي - يحيى بن معين.

تاريخ علم الجرح والتعديل

نشأ علم الجرح والتعديل منذ بداية الإسلام، فأعلم الله سبحانه الأمة أن خبر الصادق يقبل، وأن خبر الفاسق يُرد، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾[2].

ومدح ربنا سبحانه وتعالى الصالحين كثيرًا، وذم الفساق والكافرين كثيرًا.

وقال رسول الله ﷺ: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[3].

وقال ﷺ في عبد الله بن عمر: «إن عبد الله رجل صالح»[4].

وقال ﷺ: «إن خير التابعين رجل يُقال له: أُويس»[5].

ومدح ﷺ الصالحين كثيرًا، وذم العصاة والكافرين.

وقال ﷺ لرجل من جفاة العرب دخل عليه: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة»[6].

وهكذا يبيح الإسلام الجرح والتعديل لغرض شرعي، ومن هنا نهجت الأمة أن تبحث حال كل من يخبر، سواء كان شاهدًا أو راويًا، تبحث حال الشهود

---

(١) سورة الحجرات آية ٦.

(٢) سورة الطلاق آية ٦.

(٣) أخرجه البخاري، في كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة الجور إذا أشهد ٥/ ٢٥٨ عن عمران بن حصين رقم (٢٦٥١)، ومسلم في فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ٤/ ١٩٦٤ رقم (٢٥٣٥).

(٤) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن عمر ٧/ ٩٠ رقم (٣٧٤٠) فتح الباري.

(٥) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل أويس القرني ٤/ ١٩٦٨، رقم ٢٢٤/ ٢٥٤٢.

(٦) أخرجه البخاري في الأدب باب لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا ١٠/ ٤٥٢ رقم ٦٠٣٢، ٦٠٥٤، ٦١٣١، فتح الباري.

والرواة، ليعلم الصادق من الكاذب، من استقام دينه، وسلم مذهبه، وكملت مروءته، وسلم من الفسق.

وشاع هذا المنهج، فاجتهدت الأمة في معرفة أحوال أفرادها، حتى يقبلوا شهادة الصادق، ويردوا شهادة غيره، وحتى يأخذوا العلم عن الأخيار، وحتى يتزوجوا من الأطهار، وحتى يقتدوا بالعلماء، ويتعاملوا مع الفقهاء، لقد أصبح الجرح والتعديل مبدأ يعمل به أفراد الأمة من القضاة والمحدثين، والعلماء والفقهاء، وأهل الدراية والخبرة ممن يستشيرهم الناس.

ومن هنا ظهر علم الجرح والتعديل، من بداية عمر الأمة، فظهر من الصحابة من يعدل ومن يجرح، وكان الكلام في هذه الفترة قليلًا جدًّا، فالصحابة كلهم عدول، والحافظة قوية، وغاية ما في الأمر أن يُجرَّح الراوي بالغلطة أو الغلطتين، وربما بفعل المفضول.

وممن درس أحوال الرجال في زمن الصحابة: أبو بكر الصِّديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، رضي الله تبارك وتعالى عن الجميع.

وتكلم في زمن التابعين أئمة جهابذة عدلوا وجرحوا، وتتابع الأعلام في كل الأعصار، يعدلون ويجرحون، ويتكلمون عن رواية كل راوٍ من حيث الاتصال أو عدمه، ويتكلمون على صحة الأحاديث أو ضعفه، ولقد اشتهر أئمة الجرح والتعديل في كل زمان، وفي كل مكان، وألف الحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ رسالة بعنوان: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» جمع فيها (٧١٥) خمسة عشر وسبعمائة إمام من أئمة الجرح والتعديل، ورتبهم على الطبقات، اثنين

وعشرين طبقة من التابعين إلى زمنه - منتصف القرن الثامن -.

وللحافظ السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ رسالة بعنوان «المتكلمون في الرجال» ذكر فيها عددًا من أئمة الجرح والتعديل، بلغ عددهم (٢١٠) عشرة ومائتين، والظاهر أنه كتبهم من ذكراته، ولم يقصد الاستيعاب، وجعلهم على ست وعشرين طبقة، ساق هذا الفصل في كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، وفي كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»، زاد على رسالة الذهبي ما كان من زمن الذهبي - منتصف القرن الثامن - إلى زمانه أي زمن السخاوي - نهاية القرن التاسع - فذكر العراقي (ت٨٠٦هـ)، وابن حجر (ت٨٥٢) وأمثالهم ممن هم بعد الذهبي.

ولقد جمعت عددًا من المشاهير في علم الجرح والتعديل[1]ممن ذكر الذهبي، وهممت أن أترجم لهم لكني وجدت أن ذلك سيطيل البحث فاكتفيت بالترجمة لعدد منهم رجاء أن أعرف بالإمام منهم وبمكانته العلمية، وجهوده في علم الجرح والتعديل، أرسم بهذا منهج الترجمة لهم، ومن رام المزيد من هؤلاء الأئمة فليراجع رسالة الذهبي، وهي مطبوعة ضمن أربع رسائل هي:

١- قاعدة في الجرح والتعديل، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ).

٢- قاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي.

٣- المتكلمون في الرجال للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى ٩٠٢هـ).

٤- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وقد حقق هذه الرسائل الأربع فضيلة الشيخ

---

(١) سبعين إمامًا.

عبد الفتاح أبو غدة، ونشرتها دار القرآن الكريم ببيروت سنة ١٩٨٠م.

إن رسالة الذهبي ورسالة السخاوي يعطيانك عددًا كبيرًا من أئمة الجرح والتعديل، يذكران الإمام بما يعرف به، يذكرانه مختصرًا، ويوضح المحقق اسمه ونسبه وتاريخ وفاته وشيئًا من مؤلفاته، هذا في رسالة السخاوي، أما رسالة الذهبي فلا يعلق شيئًا على ترجماتها.

ولقد ذكر ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في مقدمة كتابه «المجروحين»[(١)] عددًا من علماء الجرح والتعديل جعلهم على طبقات، قدم لكل جماعة بمقدمة تُعَرف بقدرهم وقدر عملهم.

ثم قال: أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنن والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ من بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتى إن أحدهم لو سُئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عدًّا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طلوعًا «طوعًا» ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون بالسنن شأنهم جامعون «دامغون»، حتى إذا قال وكيع بن الجراح: حدثنا النضر عن عكرمة، ميزوا بين حديث النضر بن عدي الحراني وبين النضر بن عبد الرحمن الخزاز، وأحدهما ضعيف والآخر ثقة، وقد رويا جميعًا عن عكرمة، وروى وكيع عنهما، حتى إذا قال حفص بن غياث: حدثنا أشعث عن الحسن ميزوا حديث أشعث بن عبد الملك من أشعث بن سوار، وأحدهما ثقة والآخر ضعيف[(٢)].

---

(١) (١/ ٣٩).

(٢) في هامش المجروحين: قال الحسن: الضعيف أشعث بن سوار.

وقد رويا جميعًا عن الحسن، وروي عنهما حفص بن غياث، وحتى إذا قال عبد الرزاق: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع، وعبد الله بن عمر عن نافع ميزوا حديث هذا من حديث ذاك، لأن أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فإن أسقط من اسم عبيد الله ياء علموا أنه ليس من حديث عبد الله بن عمر، وإذا زيد في اسم عبد الله ياء قالوا: ليس هذا من حديث عبيد الله بن عمر، حتى خلصوا الصحيح من السقيم، وإذا قال ابن أبي عدي: حدثنا شعبة عن قتادة، وحدثنا سعيد عن قتادة، فإن ألزق طرف الدال في بعض الكتب حتى يصير سعيد شعبة[1]، خلصوا وقالوا: ليس هذا من حديث شعبة، إنما هو لسعيد، وإن انفتح من الهاء فرجة حتى صار شعبة سعيدًا[2] ميزوا وقالوا: ليس هذا من حديث سعيد، هذا من حديث شعبة، وإذا كان للحديث عند ابن أبي عدي وزيد بن زريع وغندر عن سعيد وشعبة جميعًا عن قتادة، ميزوه، وحتى خلصوا ما عند يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة مما عند غندر عن شعبة عن قتادة، وفصلوا بين ما عند غندر عن شعبة عن قتادة، وبين ما عند يزيد بن زريع عن شعبة عن قتادة، لأن سعيدًا اختلط في آخر عمره، فليس حديث المتأخرين عنه بمستقيم، وشعبة إمام متقن ما اختلط ولا تغير، وإذا قال عبيد الله بن موسى: حدثنا سفيان عن فراس، وحدثنا شيبان عن فراس، ميزوا بين ما انفرد الثوري عن فراس، حتى إذا صغرت الفاء من سفيان في الكتابة وأشبهت شيبان[3]، ميزوا وقالوا: هذا في حديث سفيان لا شيبان، وإذا عظمت الياء من شيبان حتى صار شبيهًا بسفيان[4]، قالوا: هذا من حديث شيبان

---

(١) ألزق طرف الدال من «سعىد» هكذا، وكانوا لا يضعون النقاط فيمكن أن تقرأ (شعبة).

(٢) انفتح من الهاء فرجة من (سعىه) فيكمن أن تقرأ سعيد.

(٣) بأن كتبت سفيان هكذا «سڡىان» فإنها قد تقرأ شيبان، لأنهم كانوا لا يضعون نقطًا.

(٤) هكذا «سىىان».

لا سفيان، وميزوا بين ما روى عبيد الله بن موسى عن شيبان عن جابر، وبين ما روى عن سفيان عن جابر في أشباه هذا مما يكثر ذكره، ومن كانت همته في هذا الشأن ومواظبته على هذه الصناعة بحسب ما ذكرت لم ينكر لواحد منهم أن يخرج الضعيف ويقدح في الواهي من الرواة المحدثين، ومن لم يطلب العلم من مظانه ولا دار في الحقيقة على أطرافه يَعِيبُهُمْ إذا قالوا: فلان ضعيف. وفلان ليس بشيء، لجهلهم بصناعة الأخبار، وقلة معرفتهم بالطرق للآثار، ولو أنهم وُفِّقُوا لإصابة الحق علموا أن السنة تصرح بإباحة ما ذهبوا إليه من الإطلاق على من صح عندهم الجرح والقدح[1].

أراد ابن حبان أن يبين خبرة علماء الجرح والتعديل، وأنهم بحفظهم استطاعوا أن يميزوا الصحيح من السقيم، وأن يعرفوا الأسانيد والرجال وألفاظ المتون.

ثم راح ابن حبان يذكر أنواع جرح الضعفاء، وجعله عشرين نوعًا. وضح كل نوع بأخبار ساقها بإسناده[2].

ومن باب التتمة ذكر أجناسًا من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، وجعلها ستة أجناس[3].

وابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) جعل في مقدمة كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» أبوابًا في التحذير من الكذب، وبخاصة الكذب على رسول الله ﷺ، والحث على الكتابة صيانة للحديث، والحث على كل ما يساعد على الحفظ، والتنفير من كل ما يخل بالنص.

---

(١) المجروحين ١/ ٥٥، ٥٦.

(٢) المجروحين ١/ ٥٨ - ٨٣.

(٣) المجروحين ١/ ٨٤ - ٨٨.

وجعل أبوابًا للترجمة لأئمة التجريح والتعديل، وجعلهم طبقات:

الطبقة الأولى؛ المعدِّلون والمجرِّحون من الصحابة، عدهم سبعة[1].

الطبقة الثانية؛ المعدِّلون والمجرِّحون من التابعين، عدهم واحدًا وعشرين[2].

والطبقة الثالثة؛ المعدلون والمجروحون من تابع التابعين، عدهم عشرة [3].

والطبقة الرابعة؛ عدهم سبعة[4].

والطبقة الخامسة؛ عدهم أحد عشر [5].

والطبقة السادسة؛ عدهم تسعة عشر إمامًا[6].

وجملة ما ذكره خمسة وسبعون إمامًا، بدءًا من زمن الصحابة، وانتهاء بزمنه فآخر من ذكره: الحسين بن محمد بن مودود أبو عروبة الحراني، المتوفى ٣١٨هـ ثم جعل أبوابًا في التحذير من الرواية عن غير الثقة – العدل الضابط[7]- وأنه لا تلازم بين التدين والضبط [8]، وأن علماء الجرح والتعديل أئمة جهابذة مرضيون[9].

وأن العلم يؤخذ عمن يرضاه العلماء [10]، ويكون مقبــول الشهــادة،

---

(١) من ص٦١- ٦٤.

(٢) من ص٦٤- ٨٠.

(٣) من ص٨٠- ١١٦.

(٤) من ص١١٧-١٢٦.

(٥) من ص١٢٤-١٤٠.

(٦) من ص١٤٠- ١٤٧.

(٧) ص١٤٩.

(٨) ص١٥١.

(٩) ص١٥٢.

(١٠) ص١٥٥.

مشهورًا بالطلب[1].

أما الكذابون والمخلطون فلا يؤخذ عنهم العلم[2].

والمكتبة الإسلامية فيها كثير من كُتب الرجال، وفيهم علماء الجرح والتعديل، إلا أن كتب الرجال كثيرة وطويلة، والرجال فيها بالآلاف، بينما علماء الجرح والتعديل بالمئات، ومن هنا تحتاج مكتبة السنة النبوية لإفراد مؤلَّف يجمع أئمة الجرح والتعديل، ولقد شرع الأئمة في هذا، فألف ابن عدي مقدمة كامله، وفيها تراجم لكثير من أئمة الجرح والتعديل كما تقدم، وأيضًا أفرد ابن أبي حاتم جزءًا مقدمة لكتابه الجرح والتعديل، ترجم فيه لبعض مشاهير أئمة الجرح والتعديل.

وللأستاذ الدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي كتاب «دراسات في الجرح والتعديل» ترجم فيه لأربعة وثلاثين إمامًا من أئمة الجرح والتعديل، من القرن الثاني والثالث والرابع.

وأيضًا ترجمت أنا في كتابي هذا لعدد من أئمة الجرح والتعديل، لا أقصد استيعابهم، وإنما أقصد إعطاء نموذج للباحث، وأذكر له بعض المراجع.

وأسأل الله الكريم أن يوفق بعض الباحثين لأمرين في هذا الخصوص، هما:

١- **جمع أسماء علماء الجرح والتعديل**، وليكن ذلك من كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، مثلًا يتتبع الباحث الكتاب، وكلما وجد إمامًا يتكلم في الجرح والتعديل أخذ اسمه حتى يجمع كل ما في هذا الكتاب، ويضيف إليه أسماء المتكلمين في الجرح من كتب الرجال الأخرى والتخريج والعلل، ثم يترجم لهؤلاء ويبين منهجهم في الجرح والتعديل، وما يتصل بذلك.

---

(١) ص١٥٩.

(٢) ص١٦١.

يقسم هذا حسبما يظهر لمجموعة الباحثين، أو كما يظهر لباحث رأي أن يقوم به وحده.

والحاسب الآلي «الكمبيوتر» يفيد في هذا الموضوع جدًّا.

٢- **جمع ألفاظ الجرح والتعديل**، من كتب الرجال، والتخريج، والعلل وغيرها، ووضعها في مراتب الجرح أو التعديل المناسبة لها، والتي لها قواعد في تصحيح أو تضعيف الحديث، وهذه ليست بالصعبة، فإنها وفق ما تفيده اللغة.

إن علماء الدراية قد ذكروا الكثير من ألفاظ الجرح والتعديل، وبينوا مراتبها، وقد ذكرت الكثير منها في موضعها من هذا الكتاب، ولازالت أقلام علماء الإسلام تجري بما هو مفيد في باب الجرح والتعديل، أذكر منها:

١- المستخرج من مصنفات النسائي في الجرح والتعديل لفالح الشبلي.

٢- المستخرج من مصنفات أبي داود السجستاني في الجرح والتعديل لفالح الشبلي.

٣- معجم الجرح والتعديل من كلام الطبراني في المعجم الصغير للدكتور/ صلاح الدين الإدلبي.

٤- المنتخب من كلام ابن خزيمة في الجرح والتعديل للدكتور/ صلاح الدين الإدلبي.

٥- المنتخب من كلام البزار في الجرح والتعديل للدكتور/ صلاح الدين الإدلبي.

٦- شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور/ سعد الهاشمي.

وهذا المطلب قد دعا إليه الحافظ السخاوي (ت٩٠٢هـ) رحمه الله تعالى إذ

قال: فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور[1]، والكامل لابن عدي، والتهذيب[2]، وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحًا لكان حسنًا[3].

وها أنذا أبدأ في تراجم بعض المحدثين وعلماء الجرح والتعديل:

(١) الجرح والتعديل.

(٢) تهذيب الكمال للمزي.

(٣) فتح المغيث ٢/ ١٠٩ مراتب التعديل.

صحابي جليل، جدير بمؤلف كبير، فلست أدّعي أني سأقدم كل ما يتعلق به، وإنما تقتضي الظروف الإجازة مع الحرص على الإفادة، ولسوف أذكر لك المصادر، فاحرص ولا تكن بمغادر.

عرّف به أبو نعيم فقال: كان أحد أعلام الفقراء والمساكين، صبر على الفقر الشديد حتى أفضى به إلى الظل المديد، أعرض عن غرس الأشجار وجري الأنهار، وعن مخالطة الأغنياء والتجار، فارق المنقطع المحدود منتظرًا للمنتفع به من تحف المعبود، زهد في لبس اللين والحرير، فعوض من حكم الفطن الخبير. اهـ

«حلية ١/ ٣٧٧»

نسبه:

هو عبد الرحمن بن صخر بن عامر بن عبد ذي الشرى، ولعل هذا أصح ما قيل في اسمه، قال الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٠٧): فقد استقر هذا الخلاف في اسم أبي هريرة على تسعة أوجه، أصحها عندي في الجاهلية عبد شمس، وفي الإسلام عبد الرحمن. اهـ.

والناظر في ترجمة الصحابي الجليل يجد في مصادرها مبالغة في الاختلاف: في اسمه، واسم أبيه. يظهر ذلك فيما نقله الحافظ ابن حجر (في الإصابة ٧/ ٢٢٩ – ط نهضة مصر) عن القطب الحلبي أنه قال: (اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولًا).

ويبدو أن هذه المبالغة لم تعجب الحافظ ابن حجر، فجمع ومحص، فذكر كل ما ورد في اسم الرجل، وكل ما ورد في اسم أبيه، ثم ذكر أن الكثرة الواردة في اسمه منشؤها تركيب اسمه مع اسم أبيه، دون الاعتماد على النقل، ولو كان الأمر على

ذلك لوصل الاختلاف في اسمه إلى نحو (٢٤٧) مائتين وسبعة وأربعين، من ضرب عدد أسمائه وهو (١٩) في عدد أسماء أبيه (١٣)، لكن بالاعتماد على النقل لا تزيد على عشرين، وبحذف ما ورد فيه تحريف وتصحيف وقلب لا تبلغ أسماؤه عشرة، فإذا روعي فيها صحة النقل، فلا تتعدى ثلاثة هي عمير - عبد الله - عبد الرحمن، الأولان محتملان في الجاهلية والإسلام، وعبد الرحمن في الإسلام خاصة.

وعليه فيظهر لك أن الحافظ ابن حجر بعد استقصاء وتدقيق يذكر أن الخلاف في اسم الرجل محدود في ثلاثة أسماء، فإذا ما جمعت قوله مع قول الحاكم - الذي تقدم - رجح عندك أن اسمه: عبد الرحمن، وهو دوسي يمني، أي من قبيلة دوس باليمن.

سر كنيته:

ويرجع السر في تكنيه بأبي هريرة إلى أنه كان يرعى غنمًا لأهله، فوجد أولاد هرة وحشية فأخذها، فكان يلعب بها نهارًا، وفي الليل يضعها في شجرة، فلذا كناه أهله بأبي هريرة، ولقد كناه الرسول ﷺ بذلك أيضًا، وكناه أبا هر حتى كان ينكر على الناس أن يكنوه بأبي هريرة قائلًا إن النبي ﷺ كنَّاني أبا هر، والذكر خير من الأنثى[1].

نشأته وإسلامه:

تحدث عن نفسه فقال: (نشأت يتيمًا وهاجرت مسكينًا، وكنت أجيرًا لابنة غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي، أحدو بهم إذا ركبوا، وأحتطب إذا نزلوا،

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣/ ٥٠٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٧١/ ٢٣٣.

فالحمد لله الذي جعل الدين قوامًا، وجعل أبا هريرة إمامًا)، وهذا يصور نشأته، وأنه نشأ في اليمن فقيرًا أجيرًا، فلما جاوز الثلاثين من عمره هاجر إلى المدينة، وذلك في المحرم سنة سبع من الهجرة.

أخرج أحمد في مسنده عن خثيم بن عراك عن أبيه أن أبا هريرة قدم المدينة في رهط من قومه، والنبي ﷺ بخيبر، وقد استخلف سباع بن عرفطة على المدينة قال: فانتهيت إليه، وهو يقرأ في صلاة الصبح في الركعة الأولى: بـ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وفي الثانية: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ قال فقلت لنفسي: ويل لفلان إذا اكتال اكتال بالوافي، وإذا كال كال بالناقص، قال: فلما صلى زودنا شيئًا حتى أتينا خيبر، قال: فكلم رسول الله ﷺ المسلمين فأشركونا في سهامهم. «الفتح الرباني ٢٢/ ٤٠٦».

وهكذا يتضح لك أنه قد حظي بشرف الصحبة من ابتداء العام السابع الهجري.

وبينما كان يعيش في المدينة مسلمًا، طالبًا العلم، حريصًا عليه كانت أمه تعيش معه غير مسلمة، وكان يعرض عليها الإسلام فتأبى، فرجا من الرسول ﷺ أن يدعو لها بالهداية كي تسلم، فدعا لها الرسول ﷺ، فسر أبو هريرة بذلك، وأسرع إليها فوجدها قد أسلمت، أخرج الإمام مسلم (٥/ ٣٦٠) عن أبي هريرة قال: كنت أدعو أمي إلى الإسلام، وهي مشركة، فدعوتها يومًا، فأسمعتني في رسول الله ﷺ ما أكره، فأتيت رسول الله ﷺ وأنا أبكي قلت: يا رسول الله! إني كنت أدعو أمي إلى الإسلام فتأبى علي، فدعوتها اليوم فأسمعتني فيك ما أكره، فادع الله أن يهدي أم أبي هريرة، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اهد أم أبي هريرة»، فخرجت مستبشرًا بدعوة نبي الله ﷺ، فلما جئت فصرت إلى الباب، فإذا هو مجافٍ، فسمعت أمي خشَفَ قدمي، فقالت: مكانك يا أبا هريرة، وسمعت خضخضة

الماء، قال: فاغتسلت، ولبست درعها، وعجلت عن خمارها، ففتحت الباب، ثم قالت: يا أبا هريرة! أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. قال: فرجعت إلى رسول الله ﷺ، فأتيته وأنا أبكي من الفرح، قال: قلت: يا رسول الله! أبشر، قد استجاب الله دعوتك، وهدى أم أبي هريرة، فحمد الله وأثنى عليه، وقال خيرًا، قال: قلت يا رسول الله ادع الله أن يحببني أنا وأمي إلى عباده المؤمنين، ويحببهم إلينا، قال: فقال رسول الله ﷺ: «اللهم حبب عبيدك هذا - يعني أبا هريرة - وأمه إلى عبادك المؤمنين، وحبب إليهم المؤمنين» فما خلق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني.

وبلغ من سعادة أبي هريرة بإسلامه ما يصوره لنا قوله: (لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق:

يـا ليلـةً مـن طُولهـا وعنائهـا ... عـلى أنهـا مـن دَارِةِ الكُفْـرِ نجـت

قال: وأَبَقَ مني غلام لي في الطريق، فلما قدمت على النبي ﷺ فبايعته، فبينا أنا عنده إذ طلع الغلام فقال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة هذا غلامك»، فقلت: هو حر لوجه الله تعالى، فأعتقته). «البخاري ٥/ ١٦٢ رقم ٢٥٣١»

ففي هذا الحديث أكثُر من معنى منها: شدة حبه للإسلام، التي بلغت حد الاستهانة بالمصاعب وحرصه السابق على معرفة الإسلام، حتى عرف أن العتق عمل يؤجر عليه صاحبه في الإسلام، وسعادته بالإسلام حتى أعتق الغلام، وغيره كان يحتاج إلى مال يؤلفه في الإسلام.

وبعد هجرته وإسلامه ما كان بالحريص على المال والثراء، وإنما حرص على العلم حرصًا منقطع النظير، شغله ذلك عن ضروريات الحياة فضلاً عن طيباتها، وجعله يعرض عن كل شيء ويعطي العلم كل شيء، أخرج البخاري (٥/ ٢٨)

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: (يقولون: إن أبا هريرة يكثر الحديث، والله الموعد، ويقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرءًا مسكينًا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني فأحضر حين يغيبون وأعي حين ينسون...) الحديث «وهو عنده أيضًا ١/ ٢١٣»

ولقد بلغ به حرصه على العلم، وإعراضه عن الدنيا مبلغًا يصوره ما روي عنه قال: (لقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ وبي حجرة عائشة، فيقول الناس إنه لمجنون، وما بي جنون ما بي إلا الجوع»[1].

وأيضًا ما روي عنه: (الله[2] الذي لا إله إلا هو، إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع، وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع...) الحديث.

«من البخاري ١١/ ٢٨١ وهو عنده أيضًا في الأطعمة ٩/ ٥١٧»

عبادته:

كان أبو هريرة زاهدًا ورعًا، ليس بالمقبل على الدنيا المؤمل فيها، وإنَّما كان معرضًا عنها مؤملًا في الآخرة، يصلي بالليل ويستغفر اثنى عشر ألف مرة، ويصوم من كل شهر سرره (أي ثلاثة أيام من نهاية النصف الأول) ويحافظ على نوافل الصلاة وبخاصة على الفاضل منها، كركعتي الفجر، والوتر، والضحى، يتقي الله في خَلْقه، فلا يظلم أحدًا، ولو كانت جاريته، ولا يحتقر أحدًا، ويبتعد في نفسه وأهله عما فيه شبهة معصية. وهاك تفصيل القول:

---

(١) حلية الأولياء ١/ ٣٧٨.

(٢) بدون واو القسم في رواية البخاري، وهي لغة شائعة يحذفون واو القسم اختصارًا، وقد جاءت رواية أخرى بواو القسم.

* عن أبي عثمان النهدي قال: تضيفت أبا هريرة سبعًا فكان هو وامرأته وخادمه يتعقبون الليل أثلاثًا، يصلي هذا، ثم يوقظ هذا، ويصلي هذا، ثم يوقظ هذا.

* عن عكرمة أن أبا هريرة كان يسبح في اليوم اثنى عشر ألف تسبيحة، ويقول: (أسبح بقدر ذنبي) - وفي بعض النسخ (بقدر ديتي) وهذا أصح؛ وذلك لأن الدية اثنا عشر ألف درهم، فهو يسبح بعددها، لتكون فكاكه من النار.

* عن نعيم بن محرز بن أبي هريرة عن جده أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يسبح به.

* عن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه كان وأصحابه كانوا إذا صاموا قعدوا في المسجد وقالوا: نطهر صيامنا.

* عن سعيد بن المسيب قال: رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق،ثم يأتي أهله، فيقول: هل عندكم من شيء؟ فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم.

«راجع صفة الصفوة ١/ ٦٩٠- ٦٩٢، وحلية الأولياء ١/ ٣٨٢، ٣٨٤»

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر).

«أخرجه البخاري ٣/ ٥٦»

* عن أبي المتوكل أن أبا هريرة كانت له زنجية، فرفع عليها السوط يومًا، فقال: لولا القصاص لأغشيتك به، ولكني سأبيعك ممن يوفيني ثمنك، اذهبي فأنت لله عز وجل.

«الحلية١/ ٣٨٤، صفة الصفوة ١/ ٦٩٢»

* عن طاوس قال: سمعت أبا هريرة يقول لابنته: قولي أَبي أبي أن يحليني الذهب يخشى عليّ حر اللهب.

«حلية ١/ ٣٨٠»

ويظهر لك ورع الرجل وتقواه في العنوان التالي أيضًا:

عمله:

حدث أن قبل أبو هريرة عملًا - وهو الذي ظل فترة مصاحبته للرسول ﷺ ملازمًا الصفة - إذ استعمله عمر بن الخطاب عاملًا على البحرين، فاستمر فترة عليها، ثم عاد إلى المدينة، فأراد عمر أن يستعمله ثانيًا فأبى.

أخرج في الحلية (١/ ٣٨٠)، وذكر في الإصابة (٧/ ٤٤٢)، وهو في طبقات ابن سعد عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين، فقدم بعشرة آلاف فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك؟ قال: خيلٌ نتجت، وأعطية تتابعت، وخراجٌ رقيق لي، فنظر فوجدها كما قال، ثم دعاه ليستعمله فأبى، فقال: لقد طلب العمل من كان خيرًا منك؟! قال: ومن؟ قال: يوسف. قال: إن يوسف نبي اللَّه، ابن نبي اللَّه، وأنا أبو هريرة بن أميمة[1] فأخشى ثلاثًا واثنتين، فقال عمر: أفلا قلت خمسًا؟! قال: أخشى أن أقول بغير علم، وأقضي بغير حكم، وأن يضرب ظهري، وينتزع مالي، ويشتم عرضي. اهـ

«والنص صدره من الإصابة، وعجزه من الحلية من أول: فأخشى»

ولعله ظهر لك ورع أبي هريرة الذي جعله لا يطمع في العمل ثانيًا، خشية أن يقول بغير علم، أو يحكم حكمًا غير عادل، كما يظهر ورعه حينما يحاسبه عمر فلا يجد في ماله شبهة، ويثق في خطاه، حتى يطلبه للعمل ثانيًا.

حفظه للعلم:

ولعله إذا كان قد اتضح لك إعراض الرجل عن الدنيا، وإقباله التام على العلم مع العبادة والورع، يظهر لك قدر الرجل في الحفظ، كما قال اللَّه: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا

---

(١) «أميمة» هي أم أبي هريرة، وهي أميمة بنت صفيح بن الحارث الدوسية.

﴿ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ قال جمع من المفسرين في تفسير: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ أي: هل من طالب علم فيُعان عليه[1]؟ أي أن الله سبحانه وتعالى يسهل لطالب العلم العلم الذي طلبه وسلك طريقه، وييسره عليه، وفي ذلك بشارة لأهل الإقبال على العلم، وكفاهم وعد الله عونًا ومستندًا.

ومع هذا فقد حظي بدعوة رسول الله ﷺ له بعدم النسيان، فلقد أخرج الحاكم (٣/ ٥٠٨) عن محمد بن قيس بن مخرمة أن رجلًا جاء زيد ين ثابت فسأله عن شيء فقال له زيد عليك بأبي هريرة، فإنه بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله تعالى، ونذكر ربنا، خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا، قال: فجلس وسكتنا، فقال: «عودوا للذي كنتم فيه»، قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة.

وجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا قال: ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل الذي سألك صاحباي هذان وأسألك علمًا لا يُنسى، فقال رسول الله ﷺ: «آمين»، فقلنا: يا رسول الله ونحن نسأل الله علمًا لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: «سبقكما بها الغلام الدوسي».

وأخرج البخاري أيضًا (١/ ٢١٥) عن أبي هريرة قال: قلت يا رسول الله! إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: «ابسط رداءك»، فبسطته، قال: فغرف بيديه ثم قال: «ضمه»، فضممته، فما نسيت شيئًا بعده.

وأخرج مسلم (٥/ ٣٦٢)[2] عن أبي هريرة قال: يقولون إن أبا هريرة قد أكثر، واللهُ الموعدُ، ويقولون ما بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون مثل أحاديثه،

---

(١) الآية من سورة القمر رقم ١٧، وتكررت عدة مرات، أما أقوال المفسرين في معناها، فراجع تفسير الطبري ٢٧/ ٩٦، ٩٧، أخرجه عن قتادة، وعن مطر الوراق.

(٢) طبعة الشعب، صحيح مسلم بشرح النووي.

وسأخبركم عن ذلك: إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أرضيهم، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق[1]، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، ولقد قال رسول الله ﷺ يومًا: «أيكم يبسط ثوبه، فيأخذ من حديثي هذا، ثم يجمعه إلى صدره، فإنه لم ينس شيئًا سمعه» فبسطت بردة علي، حتى فرغ من حديثه، ثم جمعتها إلى صدري، فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئًا حدثني به، ولولا آيتان أنزلهما الله في كتابه ما حدثت شيئًا أبدًا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ ﴾ إلى آخر الآيتين. [البقرة:١٥٩].

وعنه أيضًا قال: ما من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب، وكنت لا أكتب[2].

لقد كان أبو هريرة يعرف ضبط الرواة، ويعرف أنواع الضبط، أضبط صدر أم ضبط كتاب، ويخبر عن ذلك ويُعَرِّف.

وإذا كانت رواية صحيح مسلم لم تبين لنا الحديث الذي قاله الرسول ﷺ وبعده جمع أبو هريرة ثوبه إلى صدره، فإن العقل يتصور أن تكون هذه الأمور مورثة الحفظ مؤدية إليه، وهذا ما كان. قال الحافظ في الإصابة (٧/ ٤٣٧): (ووقع لي بيان ما كان حدث به النبي ﷺ في هذه القصة إن ثبت الخبر، فأخرج أبو يعلى من طريق أبي سلمة: جاء أبو هريرة فسلم على النبي ﷺ في شكواه يعوده

---

(١) وهذا نوع من الجرح والتعديل، فأبو هريرة يبين ما كان عليه من التفرغ لطلب العلم، وما كان من بعض المهاجرين والأنصار من أشغال أخذتهم نوع أخذ عن طلب الحديث، وهذا هو الموجود في هذه الفترة الضبط التام والأخذ العام، أم النسبي؟.

(٢) أخرجه البخاري في العلم باب كتابة العلم ١/ ٨٥. وراجع كثيرًا من تخريجه في مسند أحمد ١٢/ ٣٥١ رقم ٧٣٨٩.

فأذن له فدخل فسلم وهو قائم، والنبي ﷺ متساند إلى صدر علي، ويده على صدره ضامة إليه، والنبي ﷺ باسط رجليه فقال: «ادن يا أبا هريرة»، فدنا ثم قال: «ادن يا أبا هريرة»، فدنا حتى مست أطراف أصابع أبي هريرة أصابع النبي ﷺ ثم قال له: «اجلس» فجلس، فقال له: «ادن مني طرف ثوبك»، فمد أبو هريرة ثوبه، فأمسك بيده ففتحه، وأدناه من النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «أوصيك يا أبا هريرة بخصال لا تدعهن ما بقيت»، قال: أوصني ما شئت فقال له: «عليك بغسل يوم الجمعة، والبكور إليها، ولا تلغ ولا تله، وأوصيك بصيام ثلاثة أيام من كل شهر؛ فإنه صيام الدهر، وأوصيك بركعتي الفجر لا تدعهما، وإن صليت الليل كله، فإن فيهما الرغائب»، قالها ثلاثًا،ثم قال: «ضم إليك ثوبك» فضم ثوبه إلى صدره، فقال يا رسول الله! بأبي وأمي، أُسر هذا أو أعلنه؟ قال: «أعلنه يا أبا هريرة» قالها ثلاثًا(١).

ولقد شهد الرسول له بشدة الحرص على الحديث، وذلك فيما أخرجه البخاري (١/ ١٩٣) عن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله! من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث».

وشهد الصحابة له بعلو منزلته في الحديث؛ فقال طلحة بن عبيد الله: لا أشك أن أبا هريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع.

وقال ابن عمر: أبو هريرة خير مني، وأعلم بما يحدث.

---

(١) أخرجه البخاري في العلم، باب كتابة العلم ١/ ٨٥، وراجع كثيرًا من تخريجه في مسند أحمد ١٢/ ٣٥١ رقم ٧٣٨٩.

وقال ابن عمر أيضًا لأبي هريرة: أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه. «الحاكم ٣/ ٥١١»

وقال عمر لأبي هريرة: أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه. «أخرجه الترمذي».

وهذا مثال أسوقه لك للدلالة على قوة حفظ هذا الصحابي الجليل، وضبطه ضبطًا يعلو ولا يعلى عليه.

أخرج الحاكم (٣/ ٥١٠) عن أبي الزعيزعة [1]- كاتب مروان بن الحكم - أن مروان دعا أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب حتى إذا كان عند رأس الحول، دعا به فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر.

وحسب أبي هريرة منزلة ما أخرجه الحاكم (٣/ ٥٠٩) عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو هريرة وعاء العلم».

وكذلك شهادة الصحابة له وقد تقدم بعض، ولسوف أسوق لك منها ما أخرجه الحاكم (٣/ ٥١١): عن أبي أنس مالك بن أبي عامر قال: كنت عند طلحة ابن عبيد الله: فدخل عليه رجل فقال: يا أبا محمد! والله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله ﷺ أم أنتم، تقول - بفتح القاف وتشديد الواو - على رسول الله ﷺ ما لم يقل - يعني أبا هريرة - فقال طلحة: والله ما نشك أنه سمع من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قومًا أغنياء، لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبي الله ﷺ طرفي النهار، ثم نرجع، وكان أبو هريرة - رضي الله عنه - مسكينًا لا مال له ولا أهل ولا ولد إنما كانت يده مع يد النبي ﷺ

---

(١) ترجمته في لسان الميزان ط أبو غدة ٩/ ٧١ رقم ٨٨٥٩، وذكر في الهامش عددًا من مصادر ترجمته.

وكان يدور معه حيث ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا أنه تقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل.

قال البخاري: روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره.

وقال ابن خزيمة - صاحب الصحيح أبو بكر محمد بن إسحاق - وقد روى عنه أبو أيوب الأنصاري مع جلالة قدره، ونزول رسول الله ﷺ عنده.

قال الحاكم (٣/ ٥١٣): (وأنا أذكر بمشيئة الله عز وجل - في هذا رواية أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عن أبي هريرة، فقد روى عنه زيد بن ثابت،وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله ابن الزبير، وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وعائشة، والمسور بن مخرمة، وعقبة ابن الحارث، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وأبو أمامة بن سهل، وأبو الطفيل، وأبو نضرة الغفاري، وأبو رهم الغفاري، وشداد بن الهاد، وأبو حدرد عبد الله بن حدرد الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وواثلة بن الأسقع، وقبيصة بن ذؤيب، وعمرو بن الحمق، والحجاج الأسلمي، وعبد الله بن حكيم، والأغر الجهني، والشريد بن سويد، رضى الله عنهم أجمعين، فقد بلغ عدد من روى عن أبي هريرة من الصحابة ثمانية وعشرين رجلًا، فأما التابعون، فليس فيهم أجل ولا أشهر ولا أشرف ولا أعلم من أصحاب أبي هريرة،وذكرهم في هذا الموضع يطول لكثرتهم)، وإلى هنا انتهى كلام الحاكم، فإن أردت أن تعرف الرواة عن أبي هريرة من التابعين فعليك بكتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر، وهو مطبوع شائع، وأفضل منه «تهذيب الكمال» للمزي، وهو أيضًا مطبوع، وراجع الإصابة (٧/ ٤٣١).

ولم يكتف أبو هريرة بما وقع له من حديث رسول الله ﷺ، وإنما استدرك ما فاته، فسمع من كثير من الصحابة، فسمع من أبي بكر وعمر، والفضل بن العباس، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة، وبصرة الغفاري، وكعب الأحبار، وغير ذلك كثير.

قال الحافظ في الإصابة (٧/ ٤٣١): وذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقي بن مخلد احتوى من حديث أبي هريرة على خمسة آلاف وثلاثمائة حديث وكسر.

ولقد تفرغ أبو هريرة للتحديث، وسكن المدينة، وهي المدرسة التى هاجت بعلم الكتاب والسنة، فأخذ عنه الكثير والكثير.

واشتكى الصحابي الجليل يومًا ثم قال: اللهم إني أحب لقاءك فأحب لقائي، ثم لقي ربه، وذلك سنة سبع وخمسين - على أصح الأقوال - وكانت وصيته حين حضره الموت: (لا تضربوا علي فسطاطًا، ولا تتبعوني بمجمرة، وأسرعوا بي).

وبعد؛ فهذه ومضات من سيرة الصحابي الجليل، أردت أن أنبه بها على منزلة راوية الإسلام، ومحدث الصحابة، لا أدعي أنني أعطيته فيها حقه، فذاك يحتاج إلي مجلدات، ولربما عجز الكاتب عن توفية الرجل حقه، وحسب الإنسان أن يعمل ما أمكنه.

أسأل الله التوفيق لكاتبه وقارئه، فأما إذا أردت الاستزادة فها هي المراجع قد دونتها لك في أثناء كلامي فارجع إليها، وهناك مؤلفات في حياة أبي هريرة مستقلة منها كتاب للأستاذ/ محمد عجاج الخطيب، وكتاب لأستاذنا الفاضل الدكتور/ محمد محمد السماحي، وراجع كتابي «دفع الشبهات عن السنة والرسول» ص١٨٠، والله ولي التوفيق والهدى.

عبد الله بن عباس

الصحابي ابن الصحابي، وابن عم النبي، والعالم الحبر الرباني، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الهاشمي أبوه: العباس، عم رسول الله ﷺ، وأمه: أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، وكنيته أبو العباس، كني بأكبر أولاده، وهو العباس.

ولد رضي الله عنه بالشعب، حين حصرت قريش بني هاشم، وذلك قبل الهجرة بثلاث، وحنكه الرسول ﷺ بريقه حين ولد.

حظي بدعوة الرسول له بالعلم والحكمة.

روى عنه، قال، ضمني رسول الله ﷺ وقال: «اللهم علمه الكتاب».

«البخاري ١/ ١٦٩، رقم ٧٥، ١٣/ ٢٤٥»

وروى عنه، أن النبي ﷺ دخل الخلاء، فوضعت له - وضوءًا قال: «من وضع هذا»؟ فأخبر، فقال: «اللهم فقهه في الدين». «البخاري ١/ ٢٤٤ رقم ١٤٣»

وروي عنه أيضًا، قال: ضمني النبي ﷺ إلى صدره، وقال: «اللهم علمه الحكمة». «البخاري ٧/ ١٠٠»

وروي عنه أيضًا، أن النبي ﷺ قال عنه: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل». أخرجه أحمد ١/ ٢٦٦، ٣١٤. وأخرجه أبو طاهر الذهلي في فوائده. كذا في «الإصابة ٤/ ١٤٣».

وكان عمر - رضي الله عنه - يدعوه ويُقَرِّبُهُ، ويقول: إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك يومًا فمسح رأسك، فقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل». أخرجه البغوي في معجم الصحابة، كذا في الإصابة ٤/ ١٤٣ و«فتح الباري ١/ ١٧٠»

وقد استجاب الله دعوة نبيه ﷺ فكان ابن عباس حبر هذه الأمة وفقيهها، لا

يشق له غبار في علمه، وفقهه، وحفظه، وفهمه.

روي عنه أنه قال: لما قُبِضَ رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، قال: فقال: واعجبًا لك، أترى الناس يفتقرون إليك؟! قال: فتركت ذلك وأقبلت أسأل، فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل، فآتى بابه، وهو قائل (من القيلولة) فأتوسد ردائي على بابه، تسفي الريح عليّ من التراب، فيخرج فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله! ما جاء بك؟ هلا أرسلت إلى فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث، فعاش الرجل الأنصاري حتى رآني، وقد اجتمع الناس حولي ليسألوني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني.

[أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢/ ٣٦٧ وذكره في الإصابة ٤/ ١٤٤ وعزاه للدارمي والحارث في مسنديهما].

وأخرج البخاري رقم ٤٢٩٤ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لِمَ تدخل هذا الفتى معنا، ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم، فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾؟ حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أُمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئًا. فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له، إذا جاء نصر الله، والفتح: فتح مكة، فذاك علامة أجلك، فسبح بحمد ربك، واستغفره إنه كان توابًا، قال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم. [رقم «٤٩٦٩، ٤٩٧٠ وهو عنده أيضًا ٨/ ٧٣٤»].

قال عنه ابن مسعود: لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا رجل».

وقال ابن مسعود أيضًا: نعم ترجمان القرآن ابن عباس.

«الفتح ٧/ ١٠٠، والإصابة ٤/ ١٤٦»

وقال ابن عمر لمن سأله: سل ابن عباس، فإنه أعلم من بقي بما أنزل الله على محمد. «الإصابة ٤/ ١٤٦ - ١٤٧»

ولما مات زيد بن ثابت قال أبو هريرة: مات حبر هذه الأمة، ولعل الله أن يجعل في ابن عباس خلفًا. «الإصابة ٤/ ١٧٤»

وعن أبي وائل قال: قرأ ابن عباس سورة النور، ثم جعل يفسرها، فقال رجل: لو سمعت هذا الديلم لأسلمت. «الفتح ٧/ ١٠٠»

وعن عطاء قال: ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهًا وأعظم خشية، إن أصحاب الفقه عنده وأصحاب القرآن عنده، وأصحاب الشعر عنده، يصدرهم كلهم من واد واسع. «إصابة ٤/ ١٤٨»

وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: ما رأيت أحدًا أعلم من ابن عباس بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ وبقضاء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أفقه منه، ولا أعلم بتفسير القرآن وبالعربية والشعر والحساب والفرائض، وكان يجلس يومًا للفقه، ويومًا للتأويل، ويومًا للمغازي، ويومًا للشعر، ويومًا لأيام العرب، وما رأيت عالمًا قط جلس إليه إلا خضع له، ولا سائلًا سأله، إلا وجد عنده علمًا. «تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ١/ ٢٧٦»

وعن طاوس قال: رأيت سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارءوا في أمر، صاروا إلى قول ابن عباس. «الإصابة ٤/ ١٤٨»

وعن مسروق قال: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، فإذا نطق

قلت: أفصح الناس، فإذا تحدث قلت: أعلم الناس.

وعن ابن جريج قال: كنا مع عطاء في المسجد الحرام، فتذاكرنا ابن عباس وفضله، وكان ابن[1] عبد الله بن عباس وابنه محمد في الطواف، فعجبنا من تمام قامتهما، وحسن وجوههما، فقال عطاء: وأين حسنهما من حسن ابن عباس، ما رأيت القمر ليلة أربع عشرة إلا ذكرت وجه ابن عباس. «تهذيب الأسماء ١/ ١/ ٢٧٥»

قال ابن منده: كان أبيض طويلًا، مشرب صفرة جسيمًا وسيمًا، صبيح الوجه، له وفرة يخضب بالحناء.

وقال أبو بكرة: قدم علينا ابن عباس البصرة، وما في العرب مثله: جسمًا وعلمًا وثيابًا وجمالًا وكمالًا. «الإصابة ٤/ ١٤٢»

روى ابن عباس عن النبي ﷺ وعن جمع من الصحابة نذكر منهم: أباه، وأمه أم الفضل، وأخاه الفضل، وخالته ميمونة، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبا ذر، وأبي بن كعب، وتميم الداري، وخالد بن الوليد - وهو ابن خالته -، وأسامة بن زيد، وعمار بن ياسر، وأبا سعيد الخدري، وأبا طلحة الأنصاري، وأبا هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبا سفيان، وعائشة وأسماء بنتي أبي بكر، وجويرية بنت الحارث، وسودة بنت زمعة، وأم هانئ بنت أبي طالب، وأم سلمة.

وروى عنه جمع من الصحابة منهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة بن سهل، وثعلبة بن الحكم، الليثي، والمسور بن مخرمة، وأبو الطفيل، وروى عنه من التابعين كثرة كثيرة. «راجع التهذيب ٥/ ٢٧٦»

روى له عن النبي ﷺ ألف حديث وستمائة حديث وستون حديثًا، اتفق

---

(١) هو علي بن عبد الله بن عباس.

البخاري ومسلم منها على خمسة وتسعين، وانفرد البخاري بمائة وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين. «تهذيب الأسماء ١/ ١/ ٢٧٥»

درايته بعلم الجرح والتعديل

ولابن عباس دراية بعلم الجرح والتعديل، نعم كان معظم عمره في زمن الصحابة، ولم يكن الأمر فيه كذب، وإنما كان التركيز على قضية الضبط، فهم يحفظون ويجتهدون في الحفظ، ويرقبون أحوال الآخرين في العدالة إذا اقتضى الأمر، وفي الضبط في كل الأحوال.

أذكر بعض الأمثلة:

أخرج البخاري بإسناده عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: إن نَوْفًا البَكَاليّ[١]، يزعم أن موسى[٢]، ليس بموسى بني إسرائيل، إنما هو موسى آخر[٣]، فقال: كذب عدو الله، حدثنا أبي بن كعب عن النبي ﷺ: «قام موسى النبي خطيبًا في بني إسرائيل، فسئل: أي الناس أعلم؟ فقال: أنا أعلم. فعتَبَ الله عليه إذ لم يرد العلم إليه، فأوحى الله إليه أن عبدًا من عبادي بمجمع البحرين هو أعلم منك. قال: يا رب وكيف به؟ فقيل له: احمل حوتًا في مكتل، فإذا فقدته فهو ثَمَّ[٤]...»، الحديث[٥].

هكذا كان ابن عباس يرقب ضبط الآخرين، ويبين شذوذ روايتهم، وخطأهم

---

(١) فتح الباء الموحدة وكسرها وتخفيف الكاف.

(٢) صاحب الخضر.

(٣) قيل إنه موسى بن ميشا.

(٤) أي هناك.

(٥) أخرجه البخاري في العلم باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ١/ ٢١٧، ٢١٨ رقم ١٢٢.

فيما أخبروا به، ولقد استعمل ابن عباس من الألفاظ ما يزجر كل متساهل، ويحذر كل من لم يتحر الصواب، فأطلق على نوف البكالي «عدو الله» وأيضًا: «كذب».

وأخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن مجاهد قال: جاء بُشَيْر العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه[1]، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع!! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[2].

لقد كان ابن عباس خبيرًا بالأحاديث، بصيرًا بالرواية، فينتقي ويمحص، ولقد سمع بُشَيْرًا هذا يحدث بأحاديث فكان ما يعلمه منه يسمعه، وما لا يعلمه يقول له: عُدْ له[3]، يناقشه في أحاديثه التي يعلم أنها ليست من روايته، أو أنه أخطأ فيها.

وكان رضي الله عنه: زاهدًا عابدًا سريع البكاء كثير العبرة حتى كان لموضع الدمع أثر في خديه.

مات رضي الله عنه بالطائف سنة ثمان وستين، وصلى عليه محمد بن الحنفية وجاء طائر أبيض فدخل في نعشه، ولم ير خارجًا منه، فلما دفن سمعوا صوتًا - دون شخص - يقرأ ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾ رضي الله عن الصحابي الجليل وأرضاه.

---

(١) أي لا يستمع ولا يصغى لحديثه.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١/ ١٢.

(٣) المصدر السابق.

عائشة أم المؤمنين

ابنة أبي بكر الصديق، وهو من لا يخفي قدره.

وأمُّها أم رومان بنت عامر بن عويمر من المهاجرين، نزل الرسول ﷺ في قبرها واستغفر لها.

حظيت أم المؤمنين عائشة بأعلى درجات حب الرسول ﷺ وحظيت بخدمته كثيرًا، وتلقت عنه الكثير من العلم مع ما حباها الله به من ذكاء وفهم.

الصديقة بنت الصديق، العتيقة بنت العتيق، حبيبة الحبيب، وأليفة القريب: سيد المرسلين محمد الخطيب، المبرأة من العيوب، المعراة من ارتياب القلوب، لرؤيتها جبريل رسول علام الغيوب، عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها -، كانت للدنيا قالية، وعن سرورها لاهية، وعلى فقد حبيبها باكية. اهـ.

لم يتزوج رسول الله ﷺ بكرًا غيرها، تزوجها وهي بنت تسع، وذلك بعد منصرفه من بدر في شوال سنة اثنتين، وقبض، وهي ابنة ثماني عشرة سنة.

كانت تكنى أم عبد الله، كناها بابن أختها عبد الله بن الزبير.

تحدثت عن نفسها فقالت تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، سنة عشر من النبوة، قبل الهجرة لثلاث سنين، وأنا ابنة ست سنين، وهاجر رسول الله ﷺ فقدم المدينة يوم الإثنين، لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، وأعرس بي في شوال، على رأس ثمانية أشهر من المهاجر، وكنت يوم دخل بي ابنة تسع سنين. اهـ.

وقالت: قال رسول الله ﷺ: «أُريتُك في المنام ثلاث ليال، جاءني بك الملك في سرقة من حرير، فيقول: هذه امرأتك، فأكشف عن وجهك، فإذا أنت هي، فأقول: إن يك هذا من عند الله يمضه»، والسَّرَقة (بفتح السين والراء والقاف)

من الحرير: هي القطعة منه.

قالت: فُضِّلتُ على نساء النبي ﷺ بعشر. قيل: ما هن يا أم المؤمنين؟ قالت: لم ينكح بكرًا قط غيري، ولم ينكح امرأة أبواها مهاجران غيري، وأنزل الله عز وجل براءتي من السماء، وجاءه جبريل بصورتي من السماء في حريرة، وقال: تزوجها فإنها امرأتك، وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد، ولم يكن يصنع ذلك بأحد من نسائه غيري، وكان يصلي وأنا معترضة بين يديه، ولم يكن يفعل ذلك بأحد من نسائه غيري، وكان ينزل عليه الوحي وهو معي، ولم يكن ينزل عليه وهو مع أحد من نسائه غيري، وقبض الله نفسه وهو بين سحري ونحري، ومات في الليلة التي كان يدور علي فيها، ودفن في بيتي. «كذا في الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/ ٦٣، ٦٤»

وتحدث الرسول ﷺ فبيَّن أنها أحب الناس إليه، وذلك فيما أخرجه الترمذي عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ استعمله على جيش ذات السلاسل قال: فأتيته فقلت: يا رسول الله! أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها».

ولقد أدرك الناس حب رسول الله ﷺ عائشة، فكانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة.

فقد أخرج الإمام مسلم عن عائشة أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة، يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ.

ولم يكن هذا الحب لكونها شابة، أو غير ذلك من المطامع الدنيوية، وإنما كان لمنزلتها الدينية، فها هو جبريل يسلم عليها، وينزل الوحي على الرسول ﷺ وهو في لحافها الذي قد حافظت على طهارته مراعاة لما يجب أن يكون عليه فراش رسول الله ﷺ.

أخرج البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ يومًا: «يا عائش[1]! هذا جبريل يقرئك السلام»، فقلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. ترى ما لا أري يا رسول الله ﷺ.

ويقول عروة بن الزبير: كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة. قالت عائشة: فاجتمع صواحبي إلى أم سلمة فقلن: يا أم سلمة، والله إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة، وإنا نريد الخير، كما تريده عائشة، فمري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس، أن يهدوا إليه حيث كان أو حيث ما دار، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ قالت: فأعرض عني، فلما عاد إلي، ذكرت له ذلك، فأعرض عني، فلما كان في الثالثة، ذكرت ذلك فقال: «يا أم سلمة! لا تؤذيني في عائشة، فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها».

انظر إلى تعليل حرصه عليها وحبه لها: «والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها»، هذه هي علة حبه، وهذا سبب حرصه، لا شهوة ولا مطمعًا.

والواقع يثبت جدارتها بحب رسول الله ﷺ، وأنها كانت تستحق ذلك، فلقد نقلت الكثير عنه ﷺ إلى الأمة: من أحكام وآداب، حتى قيل: إن ربع الأحكام الشرعية منقولة عنها، ولقد عاشت بعده ﷺ قريبًا من خمسين سنة تحدث بذلك، مما جعل نفعها عامًّا وخيرها كثيرًا على الأمة. «راجع الفتح ٧/ ١٠٧ الشرح»

أخرج الترمذي عن أبي موسى الأشعري قال: ما أشكل علينا أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط فسألنا عائشة، إلا وجدنا عندها منه علمًا.

«وقال حسن صحيح غريب»

ويقول موسى بن طلحة: ما رأيت أحدًا أفصح من عائشة.

«وقال حسن صحيح غريب»

---

(١) اسم «عائشة»، وحُذفت التاء على سبيل الترخيم، الذي هو حذف آخر الكلمة تخفيفًا.

وقال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس، وأعلم الناس، وأحسن الناس رأيًا في العامة. «إصابة ٨/ ١٨»

وقال مسروق: لما قيل له: هل كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال: أي، والذي نفسي بيده، لقد رأيت مشيخة أصحاب محمد ﷺ الأكابر، يسألونها عن الفرائض. «ابن سعد ٨/ ٦٦»

وقال الزهري: لو جُمِعَ علم عائشة إلى علم جميع أمهات المؤمنين، وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل.

درايتها بالجرح والتعديل

ولعائشة جهد طيب في علم الرجال، فهي تختبر الروايات والضبط، وتتحرى في ضبط النص النبوي، كما تتحرى في فهم النص القرآني:

أخرج البخاري بسنده عن عروة بن الزبير قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعًا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيَضِلون ويُضلّون، فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت: يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه، فجئته فسألته، فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها، فعَجِبتْ فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو[(١)].

إن أم المؤمنين عائشة تريد أن تستثبت وتتأكد من حفظ عبد الله بن عمرو،

---

(١) أخرجه البخاري في الاعتصام، باب ما يذكر من ذم الرأي ١٣/ ٢٨٢، رقم ٧٣٠٧، وتقدم عنده في العلم باب كيف يقبض العلم ١/ ١٩٤ رقم (١٠٠) لكنه أورده هنا مختصرًا، وأخرجه مسلم في العلم باب رفع العلم وقبضه ٤/ ٢٠٥٩ رقم ١٤-٢٦٧٣.

وهذا هو الذي تحتاج الأمة أن تتثبت منه في هذه الآونة، فالصحابة صادقون لا يخشى من كذبهم، وإنما الذي يخشى منه الضبط، فاستوثقت باختبار حفظه حتى تأكدت.

ولعلك تذكر استدراكها على عبد الله بن عمر روايته حديث: «إن الميت ليُعذب ببكاء الحي». وأنها قالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أَمَا إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ[1]، ولها نقاش ومذاكرة لعدة مسائل مع عدد من الصحابة.

وأخرج البخاري ومسلم[2] بإسناديهما عن الزهري حدث عن عروة بن الزبير قال: قلت لعائشة زوج النبي ﷺ: ما أرى على أحد لم يطف بين الصفاء والمروة شيئًا، وما أبالي أن لا أطُوف بينهما. قالت: بئس ما قلتَ يا ابن أختي، طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون، فكانت سنة[3]، وإنما كان من أهلّ لمناة الطاغية، التي بالمُشَلّل، لا يطوفون بين الصفا والمروة، فلما كان الإسلام سألنا النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[4].

ولو كانت كما تقول لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما. قال الزهري: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك وقال: إن هذا العلم[5].

---

(١) أخرجه مسلم في الجنائز، باب الميت يُعذب ببكاء أهله عليه ٢/ ٦٤٣، رقم ٢٧- ٩٣٢.

(٢) واللفظ لمسلم.

(٣) أي فُرِضَ الطواف بالسنة النبوية، ولقد صرحت بهذا في الرواية الأولى لهذا الحديث عند مسلم في قولها: «ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة».

(٤) سورة البقرة آية ١٧٨.

(٥) أي إن قول عائشة في تفسير الآية هو العلم الدقيق.

ولقد سمعت رجالًا من أهل العلم يقولون: إنما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب، يقولون: إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية.

وقال آخرون من الأنصار: إنما أُمرنا بالطواف بالبيت ولم نُؤمر به بين الصفا والمروة. فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾. قال أبو بكر بن عبد الرحمن: فأُراها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء[1].

وهكذا كانت أم المؤمنين عائشة تدقق في ضبط الراوي وفهمه، وترده إلى الصواب.

وقال عروة بن الزبير: «ما رأيت أحدًا من الناس أعلم بالقرآن ولا بفريضة، ولا بحلال، ولا بحرام، ولا بشعر، ولا بحديث العرب، ولا بنسب، من عائشة - رضي الله تعالى عنها[2].

وكان عروة أيضًا يقول لعائشة: يا أمتاه! لا أعجب من فقهك، أقول زوجة رسول الله ﷺ وابنة أبي بكر، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول: ابنة أبي بكر، وكان أعلم الناس، ولكن أعجب من علمك بالطب، كيف هو؟! ومن أين هو؟! وما هو؟! قال: فضربت على منكبي ثم قالت: أي عروة! إن رسول الله ﷺ كان يسقم في آخر عمره، فكانت تقدم عليه الوفود من كل وجه، فتنعت له، فكنت أعالجه، فمن ثَمّ.

روت عن رسول الله وروت أيضًا عن بعض الصحابة منهم، أبو بكر، وعمر، وسعد بن أبي وقاص، وفاطمة. وهي من المكثرين من الصحابة في الرواية، روي

---

(١) أخرجه مسلم في الحج باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ٢/ ٩٢٩ رقم (٢٦١- ١٢٧٧)، وأخرجه البخاري في الحج باب وجوب الصفا والمروة ٣/ ٤٩٧ رقم ١٦٤٣.

(٢) الحلية ٢/ ٤٩.

لها عن رسول الله ﷺ ألفا حديث ومائتا حديث وعشرة أحاديث، اتفق البخاري ومسلم منها على مائة وأربعة وسبعين حديثًا، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين، ومسلم بثمانية وستين.

وروى عنها جمع من الصحابة، منهم: عمر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة.

وروى عنها كثير من آل بيتها، وكذلك كثير من التابعين.

كانت عائشة رضي الله عنها مثلًا في الزهد والورع والتقوى والتعبد، صامت الدهر بعد وفاة رسول الله ﷺ، وعزفت عن الدنيا بالكلية مع قيامها بتبليغ العلم.

يقول عروة إن معاوية بعث إلى عائشة - رضي الله تعالى عنها - بمائة ألف، فوالله ما غابت الشمس عن ذلك اليوم حتى فرّقتها، قالت مولاة لها: لو اشتريت لنا من هذه الدراهم بدرهم لحمًا؟ فقالت: لو قلت قبل أن أفرقها لفعلت[1].

ويقول - أي عروة أيضًا -: أهدي لها سلال من عنب فقسمته، ورفعت الجارية سلة، ولم تعلم بها عائشة، فلما كان الليل، جاءت به الجارية، فقالت عائشة - رضي الله تعالى عنها -: ما هذا؟ قالت: يا سيدتي - أو يا أم المؤمنين - رفعت لنأكله، قالت عائشة - رضي الله عنها -: أفلا عنقودًا واحدًا، والله لا أكلت منه شيئًا.

ولا غرابة في هذا؛ فهي أم المؤمنين والتي أوصاها رسول الله ﷺ قائلًا: «يا عائشة! إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوبًا حتى ترقعيه».

«أخرجه ابن سعد ٨/ ٧٦»

---

(١) الحلية ٢/ ٤٧.

توفيت رضي الله عنها ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان سنة ثمان وخمسين، وهذا عند الأكثر، وقيل سنة سبع، وصلى عليها أبو هريرة - رضي الله عنه - وأَمرتْ أن تدفن بالبقيع ليلًا، فدفنت من ليلتها بعد الوتر، واجتمع على جنازتها أهل المدينة، وأهل العوالي، وقالوا: لم نر ليلة أكثر ناسًا منها.

رضي الله عنها وأرضاها، وجعل الجنة متقلبها ومثواها.

***

عروة بن الزبير

الإمام المتعبد، القدوة المتهجد، العالم الحبر النّحرير، عالم المدينة وإمامها، عروة ابن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى أبو عبد الله القرشي المدني، ولد في آخر خلافة عمر سنة ثلاث وعشرين، وقيل في أول خلافة عثمان، كان صوامًا قوامًا دائم الذكر كثير القراءة للقرآن.

حدث ابنه هشام عنه فقال: خرج أبي إلى الوليد بن عبد الملك فوقع في رجله الأكلة، فقال له الوليد: يا أبا عبد الله! أرى لك قطعها، قال فقطع، وإنه لصائم، فما تضور وجهه، قال: ودخل ابنٌ له أكبر ولده اصطبلَ الدوابّ فرفسته دابة فقتلته، فما سمع من أبي في ذلك شيء، حتى قدم المدينة فقال: (اللهم إنه كان لي أطراف أربعة، فأخذت واحدًا وأبقيت ثلاثة، فلك الحمد، وكان لي بنون أربعة، فأخذت واحدًا وأبقيت لي ثلاثة، فلك الحمد، وايم الله لئن أخذت لقد أبقيت، ولئن ابتليت طالما عافيت)[1] وقال أيضًا: كان أبي يصوم الدهر، ومات صائمًا.

وقال ابن شوذب: كان عروة بن الزبير يقرأ ربع القرآن كل يوم في المصحف، ويقوم به ليله، قال: فما تركه إلا ليلة قطع رجله، ثم عاود حزبه من الليلة المقبلة، قال: كان وقعت في رجله الأكلة، قال: فنشرها.

كان رضي الله عنه حريصًا على العلم داعيًا إليه، انظر إلى وصيته ولده: (يا بني تعلموا، فإنكم إن تكونوا صغراء قوم، عسى أن تكونوا كبراءهم، واسوأتاه! ماذا أقبح من شيخ جاهل.

روى عن أبيه وأخيه عبد الله وأمه أسماء بنت أبي بكر وخالته عائشة، وعلي بن

---

(١) وفي رواية عنه قال: ما أحسن ما صنع الله إليَّ، وَهَب سبعة بنين، فمتعني بهم ما شاء، ثم أخذ واحدًا وأبقى ستة، وأخذ عضوًا وأبقى لي خمسًا: يدين ورجلًا وسمعًا وبصرًا.

أبي طالب، وسعيد بن زيد بن عمرو ابن نفيل، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وعمرو ابن العاص، وجابر بن عبد الله، وأم سلمة، وأم حبيبة، وأم هانئ بنت أبي طالب.
وهؤلاء صحابة أجلاء، أهل دراية بأصول الإسلام من قرآن وسنة، وسيرة وفقه، أهل حرص على تعليم الآخرين، وأهل دراية بالفكر السليم.

كان عروة تابعيًا كريمًا، يروي عن الصحابة الأحاديث والآثار والأخبار، وهو إمام جهبذ ينتقي الأحاديث، ويعرف ضبط الرواة، وينتقي الأخبار، وهو على دراية بها، حفظه قوي، ودرايته بأمور الرواية جلية، ينتقي ويبحث ويفتش ويدرس، ويبلغ في العلم مبلغًا عظيمًا، حتى كان بعض الصحابة يسأله؛ فعن حميد ابن عبد الرحمن بن عوف قال: لقد رأيت الأكابر من أصحاب النبي ﷺ وإنهم ليسألونه عن قصة ذكرها.

وتحدث عن نفسه فقال: لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج، أو خمس حجج، وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته.

وقال قبيصة بن ذويب: كان يغلبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة أعلم الناس.

وقال ابن شهاب: كان بحرًا لا ينزف.

وقال هشام بن عروة: ما حفظت من أبي جزءًا من ألف جزء من حديثه.

وكان عروة قد كتب ما عنده ثم محاه، فندم على ذلك، يقول: كنا نقول: لا نتخذ كتابًا مع كتاب الله فمحوت كتبي، فوالله لوددت أن كتبي عندي، وإن كتاب الله قد استمر مريرته.

وعن هشام، عن أبيه، أنه أحرق كتبًا له فيها فقه، ثم قال: لوددت لو أني كنت

فديتها بأهلي ومالي.

قلت: حرق كتبه ليس معناه ضياع ما عنده، فالرجل حافظٌ، ثقةٌ، إمام، بيد أن الكتاب عون على التذكر وسهولة الأداء.

روى عنه كثير من الأئمة، فروى عنه أولاده: عبد اللَّه، وعثمان، وهشام، ومحمد، ويحيى، وابن ابنه عمر بن عبد اللَّه بن عروة، وابن أخيه محمد بن جعفر بن الزبير، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، يتيم عروة، وحبيب مولاه وزميل مولاه، وسليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بردة بن أبي موسى، وعبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، وهم من أقرانه، وابن شهاب الزهري، وأبو الزناد، وابن أبي مليكة، وعطاء ابن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو ابن دينار، ومحمد بن المنكدر، وآخرون.

وكان رضي اللَّه عنه جوادًا كريمًا، يثلم حائط بستانه ليدخله الفقراء فيأكلون ويحملون، وكان كلما دخله ردد قول اللَّه تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ حتى يخرج منه، مات رحمه اللَّه سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك، واللَّه أعلم.

* * *

سعيد بن المسيب

الإمام شيخ الإسلام فقيه المدينة، وأجل التابعين، ذو الزهد والورع واليقين والتوكل. سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ابن عمرو بن عائذ بن عمران ابن مخزوم القرشي المخزومي.

قال أبو نعيم (٢/ ١٦١): كان من الممتحنين، امتحن فلم تأخذه في الله لومة لائم، صاحب عبادة وجماعة، وعفة وقناعة، وكان كاسمه بالطاعات سعيدًا، ومن المعاصي والجهالات بعيدًا. اهـ

وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم في أبي هريرة.

وقال الذهبي: سيد التابعين.

وقال محمد بن يحيى بن حَبّان: كان رأس من بالمدينة في دهره، المقدم عليهم في الفتوى سعيد بن المسيب، ويقال: فقيه الفقهاء.

كان رحمه الله صوامًا يسرد الصوم، وكان حريصًا على الجماعة، حتى إنه تحدث عن نفسه فقال: (ما أذّن المؤذن منذ ثلاثين سنة، إلا وأنا في المسجد)، وقال: (ما فاتتني الصلاة في الجماعة منذ أربعين سنة)، وقال: (ما فاتتني التكبيرة الأولى منذ خمسين سنة، وما نظرتُ في قفا رَجُلٍ في الصلاة منذ خمسين سنة».

وقال مولاه برد: ما نودي للصلاة منذ أربعين سنة إلا وسعيد في المسجد.

واشتكى عينيه فقيل له: لو خرجت إلى العقيق فنظرت إلى الخضرة، فوجدت ريح البرية لنفع ذلك بصرك، فقال: فكيف أصنع بشهود العتمة والصبح؟!

وحج أربعين مرة، وكان بعيدًا عن أي مال فيه شبهة، فلقد كان له أربع مائة دينار يتجر فيها بالزيت وغيره، ولما دُعي إلى نَيِّف وثلاثين ألفًا ليأخذها قال: لا

حاجة لي فيها، ولا في بني مروان، حتى ألقى الله فيحكم بيني وبينهم. كما كان بعيدًا عن أي عمل فيه فتنة، فلقد خطب عبد الملك بن مروان ابنته لابنه الوليد بن عبد الملك، حين ولاه العهد، فأبى سعيد وزوجها للكثير بن عبد المطلب بن أبي وداعة على درهمين، وهي التي قال زوجها في وصفها بعد أن ذهب بها سعيد إليه: (ثم دخلتُ بها، فإذا هي أجمل الناس، وإذا هي أحفظ الناس لكتاب الله، وأعلمهم بسنة رسول الله ﷺ وأعرفهم بحق الزوج). «راجع الحلية ٢/ ١٦٧»

كان رضي الله عنه حريصًا على العلم حرصًا هانت معه كل صعوبة، وزالت أمامه كل شدة، كيف وهو القائل: إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد.

ولقد أخذ الحديث عن الصحابة والفقه منهم فسمع من كثير من الصحابة، منهم: عمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي ذر، وأبي الدرداء، وأبي موسى الأشعري، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة - وجل روايته المسندة عنه، فلقد كان زوج ابنته - وعائشة، وأسماء بنت عميس، وخولة بنت حكيم، وخلق.

قال علي بن الحسين: ابن المسيب أعلم الناس بما تقدمه من الآثار، وأفقههم في رأيه.

وتفقه بقضاء عمر، وعثمان حتى قال: (ما أحد أعلم بقضاء قضاه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر مني).

وفي هذا دلالة على خبرته بالأحاديث والآثار، وخبرته بالرواة والأسانيد.

قال ابن معين: مرسلات سعيد بن المسيب أحب إلى من مرسلات الحسن. ومرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين، وحديث: الضحك في الصلاة.

وقال أحمد: مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا يرى أصح من مرسلاته. وأما الحسن وعطاء بن أبي رباح فليس هي بذاك، هي أضعف المرسلات كلها. كأنها كانا يأخذان من كل.

وبلغ في العلم مبلغًا شهد له به الصحابة وعِليةُ التابعين وغيرهم، فها هو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: (هو والله أحد المتقنين)، وها هم قتادة والزهري ومكحول وغيرهم يعترف كل منهم أنه ما رأى أحدًا أعلم من سعيد بن المسيب، ونص لفظ مكحول: (طفتُ الأرض كلَّها في طلب العلم فما لقيت أعلم منه)، ويقول ميمون بن مهران: (قدمت المدينة، فسألت عن أعلم أهل المدينة، فدُفِعْتُ إلى سعيد بن المسيب).

وقال ابن المديني: (لا أعلم في التابعين أوسع علمًا من سعيد بن المسيب)، وقال: (وإذا قال سعيد مضت السنة، فحسبك به)، وقال: (هو عندي أجلُّ التابعين).

وقال مالك: (بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره)، وقال قتادة: كان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب إلى سعيد بن المسيب.

ولُد رحمه الله لسنتين مضتا من خلافة عمر، ومن هنا اختلف في روايته عن عمر، فلقد سئل أبو حاتم: يصح لسعيد سماع من عمر؟ فقال: لا، إلا رؤية رآه على المنبر ينعي النعمان بن مقرن، وقال مالك: لم يدرك عمر، ولكن لما كبر أكب على المسألة عن شأنه وأمره.

وقال ابن سعد عن الواقدي: لم أر أهل العلم يصححون سماعه من عمر، وإن كانوا قد رووه.

قال الحافظ (تهذيب ٤/ ٨٧)، وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر، وذكر هذا الحديث.

وقال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن مثل سعيد بن المسيب، ثقة من أهل الخير. قلت: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يُقبل سعيد عن عمر فمن يُقبل؟

قلت: لا مانع من رواية سعيد عن عمر، فلقد كان ابن ثمان، وهذا سن تصح الرواية فيه، ويتصور الحفظ، بل وقبل هذا السن.

روى عن سعيد كثير من الأئمة منهم: سالم بن عبد الله بن عمر، والزهري، وقتادة، وشريك بن أبي نمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغير هذا كثير، وكان رحمه الله حريصًا على تبليغ العلم، حتى في وقت تعذيبه، فلقد أمر عبد الملك بن مروان بتعذيب سعيد لرفضه البيعة للوليد وسليمان بعد أبيهما، وقام هشام بتنفيذ العذاب، وما كان رحمه الله بالمناوئ لكنهم خافوا اقتداء الناس به، فضربه هشام ثلاثين سوطًا، وألبسه تبان شعر، وأوقفه للناس، وفي هذه الحال قال قتادة لقائده: أدنني منه يقول فأدناني، فجعلت أسأله خوفًا من أن يفوتني، وهو يجيبني حسبة، والناس يتعجبون.

مات رحمه الله سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك.

«راجع تذكرة الحفاظ والتهذيب والحلية»

* * *

الشعبي

الإمام الحافظ الثبت المتقن الفقيه الورع.

عامر بن شراحيل بن عبد وقيل:عامر بن عبد الله بن شراحيل أبوعمرو الشعبي الحميري الكوفي من شعب همدان، وأمه من سبي جلولاء.

عرف به في الحلية (٤/ ٣١٠)، فقال: الفقيه القوي سالك السمت المرضي بالعلم الواضح المضي، والحال الزكي الوضي، أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، كان بالأوامر مكتفيًا، وعن الزواجر منتهيًا، تاركًا لتكلف الأثقال، متعنقًا لتحمل الواجب من الأفعال. اهـ.

طلب العلم صغيرًا، وكان ذا حافظة قوية اعتمد عليها دون الكتابة، ومن ثم يتحدث عن نفسه فيقول: (ما كتبت سوداء في بيضاء إلي يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته، ولا أحببت أن يعيده علي)، وقال: (ما سمعت منذ عشرين سنة رجلًا يحدث بحديث إلا أنا أعلم به منه، ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه رجل لكان به عالمًا).

قال مكحول: ما رأيت أحدًا أعلم من الشعبي. «سير ٤/ ٢٩٨»

وعن أبي حصين قال: ما رأيت أحدًا قط كان أفقه من الشعبي. «سير ٤/ ٢٩٩»

وارتحل في سبيل العلم مستعذبًا الصعاب والمتاعب في سبيل تحصيل خبر واحد، يقول: (لو أن رجلًا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبل من عمره رأيت أن سفره لم يضع». «الحلية ٤/ ٣١٣»

وتربى في مدرسة الصحابة فاستفاد الكثير والكثير من العلم والعمل، فلقد أدرك خمسمائة من الصحابة، وسمع من العديد منهم، سمع من على بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وابن عباس، وابن عمر،

وأسامة بن زيد، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عمرو، وجرير بن عبد الله البجلي، وجابر ين سمرة، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين، قال العجلي: (سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة)، كما روى عن عدد من التابعين منهم: مسروق، وعلقمة، والحارث الأعور، وخارجة بن الصلت.

وبلغ في العلم مبلغًا عظيمًا، حتى كان يفتي والصحابة متوافرون، قال ابن سيرين لأبي بكر الهذلي: الزم الشعبي، فلقد رأيته يستفتي والصحابة متوافرون.

وقال عبد الملك بن عمير: مر ابن عمر على الشعبي، وهو يحدث بالمغازي، فقال: لقد شهدت القوم، فلهو أحفظ لها وأعلم بها.

وقال ابن سيرين: قدمت الكوفة وللشعبي حلقة عظيمة وأصحاب محمد ﷺ يومئذ كثير.

وقال مكحول: ما رأيت أحدًا أعلم بسنة ماضية من الشعبي. وقال: ما لقيت مثل الشعبي.

وقال عاصم الأحول: كان الشعبي أكثر حديثًا من الحسن، وأسن منه بسنتين.

وقال داود: ما جلست أحدًا أعلم من الشعبي.

وقال الحسن وابن سيرين لما بلغهما موت الشعبي: إنا لله وإنا إليه راجعون، والله إن كان لقديم السن كثير العلم، وإن كان من الإسلام لبمكان.

«تاريخ بغداد ١٢/ ٢٣٢»

وقال أبو حصين: ما رأيت أعلم من الشعبي، فقال له أبو بكر بن عياش: ولا شريح؟ فقال: تريدني أكذب؟! ما رأيت أعلم من الشعبي

وكان الشعبي كثير المعرفة بكثير من العلوم، يصور ذلك قول أبي جعفر

الطبري في طبقات الفقهاء: كان ذا أدب وفقه وعلم.

ويصور ذلك أيضًا قول الشعبي نفسه: (ما أدري شيئًا أقل من الشعر، ولو شئت لأنشدتكم شهرًا لا أعيد).

ولا غرابة في وصول الشعبي هذه المنزلة، إذا علمت المنهج الذي رسمه لنفسه في طلب العلم.

قال ابن المديني: قيل للشعبي: من أين لك هذا العلم كله؟

قال: بنفي الاعتماد، والسير في البلاد، وصبر كصبر الجماد، وبكور كبكور الغراب.

هذا، مع الزهد والورع والبعد عن الرأي والهوى، يقول: ما ترك أحد في الدنيا شيئًا لله إلا أعطاه الله في الآخرة ما هو خير له.

وقال: كان يقال: التائب من الذنب كمن لا ذنب له، إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، فإذا أحب الله عبدًا لم يضره ذنب، وذنب لا يضر كذنب لم يعمل.

وأوصى أبا داود الأودي فقال: أحدثك ثلاثة أحاديث لها شأن: إذا سألت عن مسألة فأجبت فيها، فلا تتبع مسألتك أرأيت أرأيت، فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ حتى فرغ من الآية، وحديث آخر أحدثك به: إذا سُئلت عن شيء، فلا تقس بشيء، فتحرم حلالًا وتحل حرامًا، والثالثة لها شأن، إذا سئلت عما لا علم لك به، فقل لا علم لي، وأنا شريكك. «الحلية ٤/ ٣١٩»

روى عنه من التابعين جماعة منهم: أبو إسحاق السبيعي، وأبو حصين، والحكم بن عتيبة، وعطاء بن السائب، والمغيرة، والأعمش، وأبو حنيفة، وهو أكبر شيخ له، وابن عون.

وسمع رجلًا من الصحابة يحدث عن رسول الله ﷺ حديثًا «اعبدوا الله ربكم ولا تشركوا به شيئًا، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الأمراء، فإن كان خيرًا فلكم، وإن كان شرًا فعليهم وأنتم منه برءاء» فقال له: كذبت. قال عبد الوهاب ابن نجده: فكأنه أراد بها أخطأت. [سير ٤/ ٣٠٨، ٣٠٩]

وفي روايته مراسيل، فروايته عن عائشة، وابن مسعود، وأسامة بن زيد، ومعاذ ابن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري، وأم سلمة، والفضل بن عباس، وعبد الله بن عمر مرسلة.

ولم يسمع من علي إلا حرفًا. «راجع التهذيب ٥/ ٦٨»

قال أحمد العجلى: مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحًا، وقال أبو داود: مرسل الشعبي أحب إلى من مرسل النخعي.

وكان الشعبي ورعا تقيًا صالحًا، روى عنه أنه قال: يا ليتني أنفلت من علمي كفافًا لا على ولا لي. وروي عنه أيضًا: لا أدري نصف العلم.

توفي رحمه الله سنة ثلاث ومائة، وقيل غير ذلك، قال إسماعيل بن مجالد: مات - يعني الشعبي - سنة أربع ومائة وبلغ اثنتين وثمانين سنة.

«راجع: تاريخ بغداد ١٢/ ٢٢٧، وتهذيب التهذيب ٥/ ٦٥، وحلية الأولياء ٤/ ٣١٠، وتذكرة الحفاظ ١/ ٧٩»

***

الحسن البصري

الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار التابعي، البصري، مولى الأنصار، عرف به في الحلية (٢/ ١٣١)، فقال: حليف الخوف والحزن، أليف الهم والشجن، عديم النوم والوسن.. الفقيه، الزاهد، المتشمر، العابد، كان لفضول الدنيا وزينتها نابذًا، ولشهوة النفس ونخوتها واقذًا.

ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وكانت أمه خيرة مولاة لأم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها - فربما خرجت أمه في شغل فيبكي، فتعطيه أم سلمة رضي الله عنها ثديها، فيدر عليه، فيرون أن فصاحته وحكمته من أجل ذلك. لأن هذا اللبن ينسب لرسول الله ﷺ

قال الذهبي: كان رجلًا تام الشكل، مليح الصورة، بهيًّا وكان من الشجعان الموصوفين.

وقال أبو بردة: ما رأيت أحدًا أشبه بأصحاب محمد ﷺ منه - أي الحسن -.

وقال أبو قتادة: الزموا هذا الشيخ، فما رأيت أحدًا أشبه رأيًا بعمر منه - يعني الحسن.

نشأ بالمدينة فحفظ القرآن في خلافة عثمان، وسمعه يخطب مرات، وكان يوم الدار ابن أربع عشرة سنة، ثم كبر ولازم الجهاد ولازم العلم والعمل، مع التزي بلباس الحزن والخوف.

كان يقول: يحق لمن يعلم أن الموت مورده، وأن الساعة موعده، وأن القيام بين يدي الله تعالى مشهده، أن يطول حزنه.

وقال: نضحك، ولا ندري لعل الله قد اطلع على بعض أعمالنا، فقال: لا أقبل منكم شيئًا، ويحك يا ابن آدم، هل لك بمحاربة الله طاقة؟! إنه من عصى الله فقد

حاربه، والله لقد أدركت سبعين بدريًا، أكثر لباسهم الصوف، لو رأيتموهم قلتم مجانين، ولو رأوا خياركم، لقالوا ما لهؤلاء من خلاق، ولو رأوا شراركم، لقالوا ما يؤمن هؤلاء بيوم الحساب، ولقد رأيت أقوامًا، كانت الدنيا أهون على أحدهم من التراب تحت قدميه، ولقد رأيت أقوامًا يمسي أحدهم وما يجد عنده إلا قوتًا، فيقول: لا أجعل هذا كله في بطني لأجعلن بعضه لله عز وجل، فيتصدق ببعضه، وإن كان هو أحوج ممن يتصدق به عليه.

«وراجع كتابه إلى عمر بن عبد العزيز، الحلية ٢/ ١٣٤»

حدث عن جمع من الصحابة، وجمع من التابعين، فحدث عن عثمان، وعمران ابن حصين، والمغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن ابن سمرة، وسمرة بن جندب، وجندب البجلي، وابن عباس، وابن عمر، وأبي بكرة، وعمرو بن تغلب، وجابر، وطائفة كثيرة.

قال أبو هلال: كنت عند قتادة، فجاءه الخبر بموت الحسن، فقلت لقد كان غمس في العلم غمسة، قال قتاده: بل نبت فيه وتحقبه وتشربه، والله لا يبغضه إلا حروري.

وبلغ في العلم مبلغًا عظيمًا.

قال أنس بن مالك: سلوا الحسن، فإنه حفظ ونسينا.

وقال سليمان التيمي: الحسن شيخ البصرة.

وقال مطر الوراق: كان جابر بن زيد رجل أهل البصرة، فلما ظهر الحسن جاء رجل كأنما كان في الآخرة، فهو يخبر عما رأى وعاين.

وقال عاصم الأحول: قلت للأعمش لك حاجة؟ قال نعم إذا أتيت البصرة، فأقرئ الحسن مني السلام. قلت: ما أعرفه، قال: إذا دخلت البصرة، فانظر إلى

أجمل رجل تراه في عينك، وأهيبه في صدرك، فأقرئه مني السلام، قال: فما عدا أن دخل المسجد، فرأى الحسن، والناس حوله جلوس، فأتاه فسلم عليه.

وقال الأعمش: ما زال الحسن يعي الحكمة، حتى نطق بها، وكان إذا ذكر عند أبي جعفر - يعني الباقر - قال ذاك الذي يشبه كلامه كلام الأنبياء.

وقال قتادة: ما جالست فقيها قط إلا رأيت فضل الحسن عليه.

وقال أيوب السختياني: لو رأيت الحسن لقلت: إنك لم تجالس فقيها قط.

وقال أيوب: ما رأيت عيناي رجلًا قط كان أفقه من الحسن.

وقال حميد ويونس: ما رأينا أحدًا أكمل مرؤة من الحسن.

وقال بكر المزني: من سره أن ينظر إلي علم عالم أدركناه في زمانه فلينظر إلى الحسن، فما أدركنا الذي هو أعلم منه، وكان الحسن ممن يرى جواز رواية الحديث على المعنى.

أخرج الخطيب في الكفاية (ص ٣١٢) عن الحسن قال: لا بأس بتقديم الحديث وتأخيره، إذا أصبت المعنى، وأخرج أيضًا عن هشام قال: قيل للحسن يا أبا سعيد، إنك تحدثنا بالحديث اليوم، وتحدثنا من الغد بكلام آخر؟ فقال: بأس بالحديث، إذا أصبت المعنى.

وله في موضوع الإرسال كثير رواية، وللأئمة في ذلك كثير كلام، بيد أن من أراد ذلك، فلا بد من جمع كلامهم جميعًا، لتظهر الحقيقة. «راجع المراسيل لابن أبي حاتم ص٢٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج ٢ ص٢٦٦»، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٦، ٥٦٧».

وكفاه في مراسيله ما قاله علي بن المديني: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها.

وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلًا

ثابتًا، ما خلا أربعة أحاديث.

قال الذهبي:اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سمرة، وهي نحو من خمسين حديثًا، فقد ثبت سماعه من سمرة، فذكر أنه سمع منه حديث العقيقة.

قلت: الظاهر أنه ما ادعي على الحسن بالتدليس إنما هو من المرسل الخفي، وليس له في التدليس إلا صحيفة سمرة هذه، سوى حديث العقيقة منها. ولعل سر إعراض الأئمة عن عنعنة الحسن هو هذه الصحيفة.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: سمع الحسن من ابن عمر، وأنس،وعبد اللّه بن مغفل، وعمرو بن تغلب، قال عبد الرحمن: فذكرته لأبي فقال: قد سمع من هؤلاء الأربعة، ويصح له السماع من أبي برزة ومن غيرهم، ولا يصح له السماع من جندب ولا من معقل بن يسار، ولا من عمران بن حصين، ولا من أبي هريرة.

فها هو أبو حاتم يحكم بأنه ما سمع من أبي هريرة في حين يخرج النسائي في سننه، (كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع ٦/ ١٣٨) ما نصه: أخبرنا إسحاق ابن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنبأنا المخزومي وهو المغيرة بن سلمة قال: حدثنا وهيب عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «المنتزعات والمختلعات هن المنافقات»، قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة. قال أبو عبد الرحمن - النسائي - الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئًا. «انتهى من سنن النسائي نصًا عدا ما بين شرطتين»

قال الحافظ في التهذيب - وفي التهذيب تحريف في العبارة: وهذا إسناد لا مطعن فيه من أحد في رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة.

«راجع التهذيب ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠»

روى عن الحسن جمع منهم: حميد الطويل، ويزيد بن أبي مريم، وأيوب، وقتادة، وعوف الأعرابي، وبكر بن عبد الله المزني، وجرير بن حازم، وأبو الأشهب، والربيع بن صبيح، وسماك بن حرب، وابن عون، وخالد الحذاء، ويونس بن عبيد، ومنصور بن زاذان، وغيرهم

مات رحمه الله في أول رجب سنة عشر ومائة، وله ثمان وثمانون سنة. أغمي عليه ثم أفاق إفاقة، فقال: لقد نبهتموني من جنات وعيون، ومقام كريم[1].

* * *

(١) مصادر هذه الترجمة: تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٦، سير النبلاء ٤/ ٥٦٣. وفيه كثير من مصادر ترجمته.

نافع مولى ابن عمر

أبو عبد الله نافع بن هرمز، ويقال ابن كاوس، أصابه ابن عمر من السبي، وكان صغيرًا، فنشأ في مدرسة الصحابة، فروى عن ابن عمر مولاه، وأبي هريرة، وأبي لبابة بن عبد المنذر، وأبي سعيد الخدري، ورافع بن خديج، وعائشة، وأم سلمة، وآخرين، وروى عن جمع من التابعين.

وروى عنه أيوب، وعبيد الله بن عمر، وابن عون، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وأبو إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن عجلان، وابن شهاب الزهري، وحميد الطويل، وميمون بن مهران، وآخرون.

قال مالك:إذا سمعت من نافع، يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره.

وقال عبد الله بن عمر: لقد من الله تعالى علينا بنافع.

ويكفي في منزلته العلمية قول البخاري وغيره: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وهذه السلسلة تسمى: السلسلة الذهبية، أو سلسلة الذهب، لكونها برجال في أعلى درجات التوثيق.

ويكفي أيضًا أن عمر بن عبد العزيز أرسله إلى مصر ليعلمهم السنن. وولاه أيضًا صدقات اليمن.

قال معمر: كان أيوب السختياني يحدثنا عن نافع، ونافع حي.

وقال مالك: إذا قال نافع شيئًا فاختم عليه.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

وقال العجلي والنسائي: مدني ثقة.

وقال ابن خزاش: ثقة نبيل.

قال الذهبي: وقول ميمون بن مهران: كبر وذهب عقله «قول شاذ» بل اتفقت الأمة على أنه حجة مطلقًا. [سير ٥/ ١٠١].

قلت: إنما تكلم فيه ميمون من أجل أنه قال: إن ابن عمر أفتى بأن تؤتي النساء في أدبارهن. والحق غير ذلك.

أخرج النسائي بإسناده عن سالم بن أبي أمية أبي النضر – مولى عمر بن عبيد الله – أنه قال لنافع مولى عبد الله بن عمر: قد أُكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر: أنه أفتى بأن يؤتى النساء في أدبارهن؟ قال نافع: لقد كذبوا عليَّ!! ولكني سأخبرك كيف كان الأمر: إن ابن عمر عرض المصحف يومًا، وأنا عنده، حتى بلغ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [سورة البقرة ٢٢٣]، قال: يا نافع، هل تعلم ما أمر هذه الآية؟ إنا كنا معشر قريش – نُجَبِّي النساء، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن مثل ما كنا نريد من نسائنا، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمْنَه، وكانت نساء الأنصار إنما يُؤْتَيْن على جنوبهن، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[1].

وهكذا يتضح أن نافعًا ما روى عن ابن عمر إباحة الوطء في الدبر، وإنما روى إباحة الوطء على أي هيئة على أن يكون في القبل.

واعتراض ميمون بن مهران على ما نقل عن نافع أخرجه الطحاوي مع حديث الباب[2].

ولذا يعجبني دفع الذهبي ما قاله ميمون، وتبرئة ساحة نافع، ودفع جرحه بما

---

(١) أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب عِشرة النساء، باب تأويل قول الله جل ثناؤه: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ ٨/ ١٨٩ رقم (٨٩٢٩).

(٢) شرح مشكل الآثار، باب مشكل ما روى في السبب في نزول: ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ ١٥/ ٤٢٦، وحديث الباب فيه ص٤٢٣.

ادعى عليه، وبيان أن الأمة مجمعة على أنه حجة مطلقًا[1].

قال سفيان: فأي حديث أوثق من حديث نافع.

وقال أحمد بن صالح المصري: كان نافع حافظًا ثبتًا له شأن، وهو أكبر من عكرمة عند أهل المدينة.

وقال الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم، متفق عايه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم، ومنهم من يقارنه به، ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه

ورواية نافع عن عائشة وحفصة مرسلة، وكذا روايته عن عمر وعثمان. كتب مسموعاته عن ابن عمر وكان تلاميذه يقرؤنها عليه ولما كتبوا ما سمعوه منه قالوا له: قد كتبوا علمك. قال: فليأتوا به حتى أقوِّمه.

تحدث عن نفسه فقال: قد خدمت ابن عمر ثلاثين سنة، فأعطاه ابن عامر فيّ ثلاثين ألفًا فقال: إني أخاف أن تفتنني دراهم ابن عامر، اذهب فأنت حر.

ولما احتضر نافع بكى، فقيل: ما يبكيك؟ قال: ذكرت سعدًا وضغطة القبر.

وتوفى رحمه الله سنة سبع عشرة ومائة، وقيل سنة تسع عشرة، وقيل سنة عشرين أى ومائة[2].

قلت: رواية نافع عن عائشة وحفصة منه ما هو متصل وما هو مرسل.وروايته عن عمر وعن عثمان مرسلة، وروايته عن نعيم النحام منقطعة.

***

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ١٠٠، ١٠١.

(٢) مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٩٩، الجرح والتعديل ٨/ ٤٥١، وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٧، سير النبلاء ٥/ ٩٥.

شعبة بن الحجاج

هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم واسطي الأصل بصري الدار مولى الجهضم بن العتيك.

عرف به أبو نعيم في الحلية [1] فقال: (الإمام المشهور والعلم المنشور في المناقب مذكور، له التقشف والتعبد والتكشف عن الأخبار والتشدد، أمير المؤمنين في الرواية والتحديث وزين المحدثين في القديم والحديث، أكثر عنايته بتصحيح الآثار، والتبري من تحمل الأوزار، المتثبت المحجاج، أبو بسطام شعبة بن الحجاج، كان للفقر عانقًا، وبضمان الله تعالى واثقًا). اهـ.

طلب الشعر في أول أمره، وتقدم في ذلك حتى قال الأصمعي: (ما رأيت أحدًا أعلم بالشعر من شعبه)[2] ثم حبب الله إليه الحديث، فترك الشعر، وأخذ في طلب الحديث، وجد في ذلك وتفانى حتى بلغ في ذلك شأنًا لا يدانى، قال: (كنت ألزم الطرماح أسأله عن الشعر، فمررت يومًا بالحكم بن عتيبة، وهو يقول حدثنا يحيى بن الجزار. وقال حدثنا زيد بن وهب. وقال حدثنا مقسم. فأعجبني وقلت هذا أحسن من الذي أطلب - يعني الشعر - قال فمن يومئذ طلبتُ الحديث)[3]. وقال: (لولا الشعر لجئتكم بالشعبي)[4]. وهذا القول الأخير يشعر بندم شعبة على الفترة التي قضاها في تحصيل الشعر كما يشعر بشدة حبه للحديث، ولذا أثر عنه: (كل من سمعت منه حديثًا فأنا له عبد)[5] بل إنه أراد أن يستعيض عن فترة

---

(١) ٧/ ١٤٤.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٨.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٧.

(٤) المصدر السابق، والحلية ٧/ ١٥٤.

(٥) جامع بيان العلم ١/ ١٥٤، والحلية ٧/ ١٥٤.

الشعر حتى كان يعطي الشعر مقابلة للحديث قال: «كان قتادة يسألني عن الشعر، فقلت أنشدك بيتًا وتحدثني حديثًا»[1].

رأى أنس بن مالك وعمر بن سلمة الصحابيين، ورأى الحسن، وابن سيرين وروى عن أمم من التابعين: روى عن قتادة، ويونس بن عبيد، وأيوب، وخالد الحذاء، وعبد الملك بن عمير، وأبي إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وعمرو بن مرة، ومنصور بن المعتمر، وسلمة بن كهيل، وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان بن مهران الأعمش، وحبيب بن أبي ثابت، والحكم بن عتيبة، وعمرو بن دينار، وسعد بن إبراهيم، وسعيد المقبري، ويحيى بن أبي كثير.

واشتهر بالتحري في المتن والإسناد، فكان لا يحدث بالحديث إلا إذا سمعه أكثر من مرة، وكان يحرص على السماع من أفواه الرجال، قال حماد بن زيد: (إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه كان يكرر، ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة»[2] وقال وكيع أخبرنا شعبة - وكان معنيًا بالحديث - قال: أتيت يعلى بن عطاء فقال لي: يا هذا خذ حديثي واذهب. فقلت: لا حتى أحفظ من فيك فاختلفت إليه حتى قرع رأسي[3].

* أما تحريه في الإسناد فيظهر في قوله: (لأن أخر من السماء أو من فوق هذا القصر أحب إلي من أن أقول قال الحكم لشيء لم أسمعه منه)، وقال: (أنا في ذا حروري)[4]. وقال: (لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس)،

---

(١) حلية ٧/ ١٥٤.

(٢) تقدمت معرفة الجرح والتعديل.

(٣) تقدمت معرفة الجرح والتعديل.

(٤) حلية ٧/ ١٥١. و«حروري» يعني: متشدد.

وقال: (كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل) [1]وسأله رجل عن حديث فامتنع فسئل عن ذلك فقال: (هؤلاء قصاص يزيدون في الحديث) [2].

* وفي تحريه في الرجال، فلقد ترك حديث أبي الزبير، ولما سئل عن السبب قال: رأيتُهُ يزن بميزان فاسترجح في الميزان فتركته[3]وسمع قراءة بألحان في بيت المنهال بن عمرو، فترك الرواية عنه لذلك[4].

وتقدم في هذا العلم حتى جعله الكبار مرجعًا لهم في حديث أنفسهم، فكان قتادة يسأل شعبة عن حديث نفسه، قال أبو محمد بن أبي حاتم: وكان قتادة بارع العلم نسيج وحده في الحفظ في زمانه لا يتقدمه كبير أحد، فحل شعبة من نفسه محلًا يرجع إليه في حديث نفسه[5].

وسبق في هذا الشأن حتى أصبح سيد القوم؛ ولذا كان سليمان بن المغيرة إذا ذكر شعبة قال: سيد المحدثين[6]وجمع حديث المصرين البصرة والكوفة، واعترف له جهابذة هذا العلم بأنه أمير المؤمنين في الحديث. قال الثوري: (شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث) [7]، وذكره ابن عيينة فقال: (كان أمير المؤمنين في الحديث) [8]وسئل أحمد بن حنبل: من أثبت شعبة أو سفيان؟ فقال: (كان سفيان رجلًا حافظًا، وكان رجلًا صالحًا وكان شعبة أثبت منه وأنقى رجالًا،

---

(١) حلية ٧/ ١٤٩.

(٢) حلية ٧/ ١٥٣.

(٣) حلية ٧/ ١٥٢.

(٤) تقدمت معرفة الجرح والتعديل.

(٥) المصدر السابق ص١٢٧.

(٦) الحلية ٧/ ١٥٣.

(٧) تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٩، والحلية ٧/ ١٤٧.

(٨) تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٩.

وسمع من الحكم بن عتيبة قبل سفيان بعشر سنين»[1]، وذكر شعبة عند أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري فقال: هل العلماء إلا شعبة من شعبة[2]، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق[3].

وحدث عنه خلق من مشايخه وأقرانه وأئمة الإسلام فروى عنه أيوب، والأعمش، وسعد بن إبراهيم، ومحمد بن إسحاق، وهم من شيوخه. وجرير بن حازم، والثوري، والحسن بن صالح، وغيرهم من أقرانه. ويحيى القطان وابن مهدي، ووكيع، وابن إدريس، وابن المبارك، ويزيد بن زريع، وأبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وابن علية وإبراهيم بن طهمان، وأبو أسامة، وشريك القاضي، وابن الجعد وآخرون.

وكان قوله في الرجال فصلًا، قيل لابن عون: مالك لا تحدث عن فلان؟ قال: لأن أبا بسطام شعبة تركه[4].

وكان ذا خبرة بالرجال، ودقيق مروياتهم، فها هو يقول: أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئًا فيبلغ ذلك أبا إسحاق فيقول: صدق[5]، ويقول: لم يسمع أبو إسحاق من أبي وائل إلا حديثين[6]، ويقول: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث[7]، ويقول: قد أدرك أبو العالية رفيعٌ عليَّ بن أبي طالب

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٣.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٦.

(٣) العبر ١/ ٢٣٤، تقدمت الجرح ص١٢٧.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٠.

(٥) حلية ٧/ ١٥٢.

(٦) حلية ٧/ ١٥٢.

(٧) تقدمت الجرح والتعديل ص١٣٢.

ولم يسمع منه شيئًا[1]، قال يحيى: كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان كذا وكذا[2]، وقال صالح بن محمد: كان شعبة أول من تكلم في الرجال، وتبعه يحيى القطان، ثم أحمد وابن معين[3].

درايته بالجرح والتعديل

كان شعبة على دراية عجيبة بأحوال الرجال وأحوال الأسانيد، يتكلم حسبة، ويبين أحوال الرجال بدقة، ويحكم على الأسانيد بالاتصال أو الانقطاع.

يقول يحيى بن سعيد القطان: كان شعبة أعلم الناس بالرجال[4].

ويقول أبو حاتم الرازي: كان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان بصيرًا بالحديث جدًّا فهمًا له، كأنه خلق لهذا الشأن[5].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان شعبة يتكلم في هذا - أحوال رواة العلم - حسبة[6]لقد كان شعبة دقيقًا في قضية الحرج والتعديل.

* رأى رجلًا يركض على برذون فترك الرواية عنه[7].

* ورأى أبا الزبير محمد بن مسلم بن تدرس يزن بميزان فاسترجح فترك حديثه[8].

---

(1) تقدمت ص١٣١.

(2) البداية ١٠/ ١٣٣.

(3) المصدر السابق.

(4) مقدمة الجرح والتعديل ص١٢٧.

(5) مقدمة الجرح ص١٢٨، ١٢٩.

(6) السابق ص١٧١.

(7) الكفاية ص١١٠، المجروحين ١/ ٣٣.

(8) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨١.

* وترك الحديث عن المنهال بن عمرو من أجل سماع صوت قراءة ألحان من بيته[1].

وشعبة إمام في عالم الرواية؛ اتصال الأسانيد أو انقطاعها:

روى عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال: سمعت. أو: حدثنا. حفظت. وإذا قال: حدث فلان. تركته[2].

يعرف الراوي ومروياته؛ فعن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان قال: كان شعبة يقول: أحاديث الحكَم عن مِقْسَم كتاب[3] إلا خمسة أحاديث. قلت ليحيى: عَدّها شعبة؟ قال: نعم. حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وحديث جزاء مثل ما قتل من النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض[4].

ولو تتبعت جهود شعبة في الاعتناء بالأسانيد، وأحوال الرجال لوجدت عجبًا.

أخرج ابن حبان[5]، بإسناده عن نصر بن حماد قال: كنا بباب شعبة، ومعي جماعة وأنا أقول لهم: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر في الوضوء عن النبي ﷺ[6] قال:... الحديث فلطمني شعبة لطمة ودخل الدار ومعه عبد الله بن إدريس، قال: ثم خرج بعد ذلك. وأنا قاعد أبكي،

---

(١) مقدمة الجرح ص١٥٣.

(٢) السابق ص١٦١، ١٦٩.

(٣) يعني يرويها بالإجازة إلا خمسة أحاديث هي التي يرويها بالسماع.

(٤) مقدمة الجرح ص١٣٠.

(٥) في مقدمة المجروحين ١/ ٣٢، ٣٣.

(٦) قال: «من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء».

فقال لعبد الله بن إدريس: بعد هو يبكي، فقال عبد الله: إنك لطمت الرجل! فقال: إنه لا يدري ما يحدث؛ إني سمعت أبا إسحاق يحدث بهذا الحديث، عن عبد الله بن عطاء، فقال[1] لأبي إسحاق: مَنْ عبد الله هذا؟ فغضب. فقال مسعر: إن عبد الله بن عطاء حي بمكة، قال: فخرجت من سنتي إلى الحج ما أريد إلا الحديث، فأتيت مكة فسألت عن عبد الله بن عطاء، فدخلت عليه، فإذا فتى شاب، فقلت: أي شيء حدثني عنك أبو إسرائيل؟ فقال لي: نعم، قلت: لقيت عقبة؟ قال: لا، ولكن سعد بن إبراهيم حدثنيه. قال: فأتيت مالك بن أنس وهو حاج، فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لي: ما حج العام، فلما قضيت نسكي مضيت إلى المدينة، فأتيت سعد بن إبراهيم، فسألته عن الحديث. فقال لي: هذا الحديث من عندكم خرج، فقلت له: كيف؟ قال: حدثني زياد بن مخراق. قلت: دمَّر عليّ هذا الحديث، مرة كوفي، ومرة مكي، ومرة مدني، قال: فقدمت البصرة، فأتيت زياد بن مخراق، فسألته عن الحديث، فقال: لا تُرِدْه، فقلت: ولم؟ قال: لا ترده، فقلت: ليس منه بد، قال: حدثني شهر بن حوشب. قلت: دَمَّر على هذا الحديث، والله لو صح هذا الحديث كان أحب إليَّ من أهلي ومالي[2]. زاد في رواية الخطيب: ومن الناس أجمعين. وفي رواية الرامهرمزي: ومن الدنيا كلها.

هذا مع زهد الرجل وتقواه وعزوفه عن الدنيا، وإقباله على الله، فعن أبي بكر البكراوي قال: (ما رأيت أعبد لله من شعبة لقد عبد الله حتى جف جلده على

---

(1) أرى أن الصواب: «فقلت»، وهو هكذا في المحدث الفاضل ص٣١٣.

(2) أخرجه ابن حبان في المجروحين ١/ ٣٢، ٣٣ من طريقين، المذكور هنا الطريق الثاني، وأخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٦٤ رقم (١٢٤٧) ط مكتبة ابن عباس، وفيه تخريج كثير له، وفيه أن الحديث صحيح أخرجه مسلم، أما من هذا الطريق فالإسناد ضعيف جدًّا.

عظمه ليس بينهما لحم)[1]، وقال يحيى بن سعيد: (كان شعبة من أرق الناس، كان ربما مر به السائل فيدخل بيته فيعطيه ما أمكنه)[2]، وقال: (ما رأيت أحدًا أشد حبًا للمساكين من شعبة، وكان يقول: إذا كان في بيتي دقيق وقصب فلا أبالي ما فاتني)[3]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أعقل من مالك بن أنس، ولا أشد تقشفًا من شعبة، ولا أنصح للأمة من عبد الله بن المبارك[4].

مات شعبة رحمه الله تعالى بالبصرة سنة ستين ومائة لثلاث بقين من جمادى الآخرة وهو ابن سبع وسبعين.

***

---

(١) حلية ٧/ ١٤٤.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٢، حلية ٧/ ١٤٥.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦١.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٢.

ابن أبي ذئب

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث القرشي المدني كان يشبه بسعيد بن المسيب في سمته ودله وزهده وورعه، فضله بعضهم على الإمام مالك وساوي بعضهم بينهما، قيل لأحمد: من أعلم مالك أو بن أبي ذئب؟ قال: ابن أبي ذئب أصلح في بدنه وأورع وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يهبه أن قال له الحق، قال: الظلم فاش ببابك وأبو جعفر أبو جعفر[1]!! وقال أحمد أيضًا: كان ابن أبي ذئب يشبه بسعيد ابن المسيب، قيل له: خلف مثله ببلاده؟ قال: لا، ولا بغيرها، وكان من رجال الناس صرامة وقولًا بالحق. قال أبو نعيم: حججت سنة حج أبو جعفر، وأنا إحدى وعشرين سنة ومعه ابن أبي ذئب ومالك بن أنس فدعا ابن أبي ذئب فأقعده معه على دار الندوة عند غروب الشمس، فقال له: ما تقول في الحسن ابن زيد بن الحسن بن فاطمة؟ قال: فقال: إنه يتحرى العدل، فقال له: ما تقول فيّ - مرتين أو ثلاثًا؟ فقال: ورب هذه البنية إنك لجائر، قال: فأخذ الربيع بلحيته فقال له أبو جعفر: كف يا ابن اللخناء وأمر له بثلاثمائة دينار[2].

ولما حج المهدي دخل مسجد النبي ﷺ فلم يبق أحد إلا قام إلا ابن أبي ذئب فقال له المسيب بن زهير: قم هذا أمير المؤمنين، فقال ابن أبي ذئب: إنما يقوم الناس لرب العالمين، فقال المهدي: دعه فقد قامت كل شعرة في رأسي[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٠٢).

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٩٨.

(٣) السابق.

كان ينسب في أول أمره، وظل في هذا الأمر حتى كبر ثم طلب الحديث وحببه الله إليه مع ما آتاه من ذاكرة قوية وذهن وقاد مما جعله إمامًا في هذا الشأن معتمدًا على ذاكرة جعلته لم يخط حديثًا قط قال: «لو طلبته وأنا صغير كنت أدركت مشايخ فرطت فيهم، وكنت أتهاون بهذا الأمر حتى كبرت وعقلت»[1].

روى عن أخيه المغيرة، وخاله الحارث بن عبد الرحمن القرشي، وعبد الله بن السائب بن يزيد، وعجلان مولى المشمعلّ، وصالح مولى التوأمة، وعكرمة مولى ابن عباس، والقاسم بن عباس، ونافع مولى ابن عمر، والزهري، وسعيد المقبري، وصالح بن كثير، وسعيد بن سمعان، وإسحاق بن يزيد الهلالي وأسيد بن أبي أسيد البراء، والأسود بن العلاء بن جارية الثقفي، وخلق، وروى عنه الثوري، ومعمر، وهما من أقرانه، وسعد بن إبراهيم، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن نمير، وعبد الله بن المبارك، وحجاج بن محمد وشعيب بن إسحاق، وحماد بن مسعدة، وشبابة بن سوار، وإسحاق بن سليمان الرازي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو صفوان الأموي وعلي بن الجعد، وآخرون.

قال أحمد: ابن أبي ذئب كان يعد صدوقًا أفضل من مالك إلا أن مالكًا أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث[2]، وقال ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي، وكل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية[3]، وقال أحمد بن صالح: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي.

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٣٠٢.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٩٨.

(٣) تهذيب ٩/ ٣٠٤.

وواضح من كلام يحيى بن معين وأحمد بن صالح أن ابن أبي ذئب كان على دراية بعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، دراية واسعة ودقيقة، جعلت أئمة هذا الشأن يعتبرون روايته عن الراوي توثيقًا له.

لقد علا دور ابن أبي ذئب في الجرح والتعديل حتى إنه عدل وجرح الكبار:

ودخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يَهُلْهُ أن قال له الحق، قال: الظلم فاشٍ ببابك[1].

وقال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أن مالكًا لم يأخذ بحديث: «البيِّعَيْن بالخيار». فقال: يُستتاب وإلا ضُربت عنقه. قال: ومالك لم يردّ الحديث، ولكن تأوله على غير ذلك[2].

قال أخوه: كان يصوم يومًا ويفطر يومًا فوقعت الرجفة بالشام فقدم رجل من أهل الشام فسأله عن الرجفة فأقبل يحدثه وهو يستمع لقوله، فلما قضى حديثه فكان ذلك اليوم إفطاره قلت له: قم تغد، قال: دعه اليوم، قال فسْرد من ذلك اليوم إلى أن مات، وكان شديد الحال يتعشى بالخبز والزيت، وكان له طيلسان وقميص فكان يشتي فيه ويصيف، مات سنة ثمان وخمسين ومائة وقيل سنة تسع وخمسين، وأرخه ابن الأثير في وفيات سنة (١٥٩) وعمره تسع وسبعون سنة[3].

***

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٣٨.

(٢) تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٣٧، ٦٣٨.

(٣) مصادر ترجمته: تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٣، تاريخ بغداد ٢/ ٢٩٦، الكامل لابن الأثير ٦/ ٤٢، العبر ١/ ٢٣١، البداية ١٠/ ١٣١، والتذكرة ١/ ١٩١.

سفيان الثوري

سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري، عرّف به أبو نعيم فقال: (الإمام المرضي، الورع الدري، كانت له النكت الرائقة، والنتف الفائقة، مسلم له في الإمامة ومثبت به الرعاية، العلم حليفه، والزهد أليفه) [١].

طلب الحديث من أول أمره، وجد واجتهد، وحرص على الرحلة في الطلب، فجاب البلاد من أقصاها إلى أقصاها، مع ما حباه الله به من قوة حفظ، ونهاية ضبط، حتى فاق الأقران، وأخذ عنه شيوخه، وشهد له الفحول بأنه أمير المؤمنين في الحديث، قال مبارك بن سعيد: (رأيت عاصم بن أبي النجود يجيء إلى سفيان الثوري يستفتيه ويقول: أتيتنا يا سفيان صغيرًا، وأتيناك كبيرًا) [٢]. وقال شعبة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث[٣]، وكذا قال ابن عيينة[٤]، وقال ابن عيينة أيضًا: (لن ترى بعينك مثل سفيان حتى تموت. قال أحمد: (هو كما قال) [٥]، وقال ابن عيينة أيضًا: (ما رأيت أحدًا أفضل من سفيان، ولا رأى سفيان مثل نفسه[٦]، وكذا قال وكيع بن الجراح، ويحيى بن يمان[٧]، وقال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان الثوري، وقال: لا أعلم على الأرض أعلم من سفيان الثوري، وقال: اطلب لسفيان قرنًا ولن تجده[٨]وقال: ما رأيت

---

(١) حلية ٦/ ٣٥٦.

(٢) حلية ٦/ ٣٥٧.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٥.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٤، ١٦٥.

(٥) تقدمت الجرح والتعديل ص٥٨.

(٦) حلية ٦/ ٣٥٧.

(٧) تاريخ بغداد ٩/ ١٥٦.

(٨) تاريخ بغداد ٩/ ١٥٦- ١٥٧.

مثل سفيان، كأنه خلق لهذا الشأن، وقال: كنت إذا أعياني الشيء أتيت سفيان أسأله، فكأنما أغتمسه من بحر، وقال: ما نعت لي أحد فرأيته إلا وجدته دون نعته إلا سفيان الثوري[1] وقال يونس ابن عبيد: ما رأيت أفضل من سفيان الثوري، فقال له رجل يا أبا عبد الله! رأيت سعيد بن جبير، وإبراهيم، وعطاء، ومجاهدًا، وتقول هذا؟ قال: هو ما أقول، ما رأيت أفضل من سفيان الثوري[2]. وقال الثوري عن نفسه: (ما استودعت قلبي شيئًا فخانني قط) [3]. قال الخطيب: (وكان إمامًا من أئمة المسلمين، وعلمًا من أعلام الدين، مجمعًا على إمامته، بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد)[4].

وقال أحمد بن يونس: (ما رأيت أحدًا أعلم من سفيان ولا أورع من سفيان ولا أفقه من سفيان ولا أزهد من سفيان) [5] وقال أبو بكر بن عياش: إني لأرى الرجل قد صحب سفيان فيعظم في عيني[6].

ومع قوة حفظ الرجل وتمام ضبطه، فإنه أخذ بالأحوط فكتب علمه حتى إنه ليعد من أوائل من دون السنة ويصور لنا كثرة كتبه ما يرويه ابن أبي حاتم عن أبي سعيد الأشج قال أخبرنا أبو عبد الرحمن الحارثي قال: خاف سفيان شيئًا فطرح كتبه فلما أَمِنَ أرسل إلي وإلى يزيد بن ثور المرهبي فقال: أخرجوا الكتب فدخلنا

---

(١) تقدمت الجرح والتعديل ص٥٦، ٥٧.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ١٥٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ١٥٢.

(٥) حلية ٦/ ٣٥٩.

(٦) تقدمت الجرح والتعديل ص٨٤.

البئر فجعلنا نخرجها، فأقول: يا أبا عبد الله، وفي الركاز الخمس، وهو يضحك، فأخرجنا تسع قمطرات كل واحد إلى هنا وأشار إلى أسفل ثندوته، فقال فقلت: اعزل كتابًا تحدثني به قال: فعزل كتابًا فحدثني به، قال ابن أبي حاتم: كذا حدثنا أبو سعيد الأشج، وحدثنا أبي عن أبي سعيد بهذا الحديث وزاد فيه، فألقى في بئر ماءٍ اشكنك - كلمة فارسية معناها نشارة خشب - وتراب وألقى فيها كتبه ثم أمن فأرسل إلي وإلى يزيد بن توبة[1].

ألف الجامع الكبير والصغير في الحديث وألف كذلك كتاب الفرائض.

سمع أبا إسحاق السبيعي وعمرة بن مرة ومنصور بن المعتمر وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك بن عمير وأبا حصين والأعمش وإسماعيل بن أبي خالد وحصين بن عبد الرحمن وأيوب السختياني ويونس بن عبيد وسليمان التيمي وعاصمًا الأحول وعمرو بن دينار وعبد الله بن دينار وأبا الزناد والعلاء ابن عبد الرحمن وصالحًا مولى التوأمة وسهيل بن أبي صالح وخلقًا غير هؤلاء.

روى عنه محمد بن عجلان ومعمر بن راشد والأوزاعي وابن جريج ومحمد ابن إسحاق ومالك وشعبة وابن عيينة وزهير بن معاوية وإبراهيم بن سعد وسليمان بن بلال وأبو الأحوص سلام بن سليم وحماد بن سلمة وعبثر بن القاسم وفضيل بن عياض وزائدة بن قدامة ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وابن المبارك وعبيد الله الأشجعي، ومحمد بن يوسف الفرياني وأبو نعيم وقبيصة ابن عقبة وغيرهم.

وكانت له معرفة برواة الأخبار ونقلة الآثار، وتكلم فيهم، من ذلك ما روى عن زائدة أنه قال: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر ونأتي سفيان الثوري فنذكر

---

(١) المرجع السابق ص١١٥.

تلك الأحاديث له فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: هو حدثنا به الساعة فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم فنأتي الأعمش فنخبره بذلك فيقول: صدق سفيان ليس هذا من حديثنا(١).

درايته بالجرح والتعديل والأسانيد:

قال يحيى بن سعيد القطان: كنا على باب إسماعيل بن أبي خالد، فقال – يعني سفيان الثوري -: يا يحيى تعال حتى أحدثك عنه بعشرة أحاديث لم تسمعها، فسرد ثمانية كأنه قد علم أني لم أسمعها(٢).

وقال أبو معاوية – محمد بن خازم – الضرير(٣): لقيني سفيان الثوري بعد موت الأعمش فقال لي: كيف أنت يا محمد؟ كيف حالك؟ ثم قال لي: سمعت من الأعمش كذا؟ قلت: لا، قال: فسمعت منه كذا؟ قلت: لا، فجعل يحدثني بأحاديث كأنه علم أني لم أسمعها(٤).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: كنت أذاكر سفيان الثوري بحديث حماد بن زيد ولا أسميه، فإذا جاءه حماد بن زيد سأله عن تلك الأحاديث فجعلت أتعجب من فطنته(٥).

وهكذا يتضح خبرة سفيان الثوري بمرويات الرجال، وبسماعات التلاميذ من شيوخهم، وهذا يوضح خبرته بالأسانيد.

وعن زائدة قال: كنا نأتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان الثوري فنذكر

---

(١) المرجع السابق ص٧١.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص٦٠.

(٣) سير النبلاء ٩/ ٧٣.

(٤) مقدمة الجرح والتعديل ص٦٠، ٦١.

(٥) مقدمة الجرح والتعديل ص٦١.

تلك الأحاديث له فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش. فنقول: هو حدثنا به الساعة. فيقول: اذهبوا فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك فيقول: صدق سفيان ليس هذا من حديثنا(١).

كان الأعمش ربما روى عن صغار شيوخه عن كبارهم، فيدلسه عن كبارهم، والثوري يعرف مرويات الرجال، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش. أي ليس هذا من حديثه عن شيخه الكبير هذا، إنما هو من روايته عن شيخ صغير عن الشيخ الكبير، فيكشف تدليس الأعمش، فيعترف له الأعمش بهذا. وهكذا كان الثوري مع الأعمش وغيره.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: قال لي سفيان: إن الأعمش لم يسمع حديث إبراهيم - النخعي - عن النبي ﷺ في الضحك في الصلاة(٢).

وللعلماء كلام كثير عن هذا الحديث، وقول سفيان عندهم فيصل فيه.

* وهكذا كان الثوري يكشف تدليس المدلسين، وهم يسلمون له، مما أفاد دراسة الأحاديث من حيث الصحة والضعف.

قال أحمد بن سنان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: عرض زائدة - ابن قدامة(٣)- كتبه على سفيان - الثوري - فقلت: كأن في هذا ضعفًا؟ قال: لا، لم يختلفا إلا في قدر عشرة أحاديث.

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ص٧١.

(٢) مقدمة الجرح ص٧٢، وحديث الضحك أخرجه الدارقطني في الطهارة باب القهقهة في الصلاة ١/ ٣٨٨ رقم ٦٠٣- ٦٥٧ مسندًا ومرسلًا ومرسل إبراهيم رقم ٦٣٢، و٦٣٣ ص٣٩٩، ٤٠٠، عن إبراهيم وغيره كما قال الزيلعي في نصب الراية ١/ ٥١ رقم (٢٤٧)، وأصل الحديث في ص٤٧ رقم ٢٣٢.

(٣) ترجمته في سير النبلاء ٧/ ٣٧٥.

وقال يحيى بن سعيد القطان: قال لي سفيان بن سعيد: ائتني بكتبك أنظر فيها. فقلت له: تريد أن تصنع بي كما صنعت بزائدة؟ قال: وما ضر زائدة؟ قال يحيى: لوددت أني كنت فعلت.

لقد كان الثوري على علم دقيق بالأحاديث، متونها وأسانيدها، رواتها وأحوالهم، حتى قال عنه الكبار: إنه أمير المؤمنين في الحديث، وها هو يستعرض أحاديث زائدة، وزائدة إمام ثقة ثبت حافظ كبير، قال عنه أحمد بن حنبل: المتثبّتون في الحديث أربعة: سفيان، وشعبة، وزهير، وزائدة.

وقدم رجل الكوفة فقال لسفيان الثوري: من ترى أن أسمع منه؟ قال: عليك بزائدة بن قدامة، وسفيان بن عيينة.

إن سفيان الثوري يستعرض حديث زائدة هذا الذي هو قرينة، فيناقشه في عدة أحاديث لا تتجاوز العشرة، مما يبين قدر سفيان وقدر زائدة، ويطلب الثوري من يحيى بن سعيد القطان أن يراجع كتبه فيخشى مناقشته، لكنه يندم أنه لم يعرضها على الثوري. وهذا يدل على دقيق خبرة الثوري العامة لعلوم السنة.

وإذا تابعت الرجل وجدت خبرته الدقيقة والعامة، يقول: حدثنا سلمة بن كهيل – وكان ركنًا من الأركان – وشد قبضته. وحدثنا حبيب بن أبي ثابت وكان دعامة – أو كلمة تشبهها[1].

وهذا مثل من خبرته بالجرح والتعديل.

سفيان ومالك:

سئل يحيى بن سعيد: أيها أحب إليك رأي مالك أو رأي سفيان؟ قال: سفيان

---

(١) مقدمة الجرح ص٨٠.

ولا يشك في هذا، ثم قال: سفيان فوق مالك في كل شيء[1]، وقال: سفيان الثوري أحب إلي من مالك في كل شيء - يعني في الحديث وفي الفقه وفي الزهد - وقال مالك: إنما كانت العراق تجيش علينا بالدراهم والثياب ثم صارت تجيش علينا بسفيان - يعني الثوري - وكان سفيان يقول: مالك ليس له حفظ[2].

سفيان وشعبة:

قال يحيى بن سعيد: شعبة أحب إلي من سفيان - يعني في الصلاح - فإذا جاء الحديث فسفيان - يعني أثبت، وقيل لإسماعيل بن إبراهيم: كان شعبة أكثر علمًا أو سفيان؟ فقال: ما علم شعبة عند علم سفيان إلا كتفلة في بحر، وقال شعبة كان سفيان أحفظ مني، وقال رجل لشعبة خالفك سفيان، قال: دمغتني[3]، وذكر شعبة حديثًا عن أبي إسحاق فقال رجل إن سفيان خالفك فيه، فقال: دعوه، سفيان أحفظ مني[4]، وسئل يحيى القطان: من أحسن الناس ممن رأيت حديثًا قال: شعبة، قيل فمن أحفظ من رأيت؟ قال: لم أر أحدًا أحفظ من سفيان، وقال: كان سفيان أثبت من شعبة وأعلم بالرجال، وقال: شعبة معلمي، وسفيان أحب إلي منه، وقال: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي أحد، وإذا خالف سفيان أخذت بحديث سفيان[5]وقال أبو حاتم: سفيان فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٤، والتقدمة ص٥٧.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٤.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٦.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل ص٦٥.

(٥) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٦.

(٦) تقدمة الجرح والتعديل ص٦٦.

سفيان وابن عيينة:

سئل أحمد بن حنبل: سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال الثوري أحفظ، وأقل الناس غلطًا، وأما ابن عيينة فكان حافظًا إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء، قيل له: فإن فلانًا يزعم أن سفيان بن عيينة كان أحفظهما؟ فضحك ثم قال: فلان حسن الرأي في ابن عيينة فمن ثم[1]، ومناقب الثوري كثيرة جمعها ابن الجوزي في كتاب مستقل.

وتوفي رحمه الله سنة إحدى وستين ومائة بالبصرة، وهو ابن ست وستين[2].

***

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ١٧٠.

(٢) مصادر ترجمته: حلية الأولياء ٦/ ٣٥٦، ٧/ ٣، التهذيب ٤/ ١١١، تاريخ بغداد ٩/ ١٥١، الطبقات ٦/ ٣٧١، تذكرة الحفاظ ٢٠٣، دول الإسلام ١/ ٨٤، وفيات الأعيان ١/ ٢١٠، المعارف ٢١٧، العبر ١/ ٢٣٥، تقدمة الجرح والتعديل ص٥٥.

سفيان بن عيينة

سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد مولى بني عبد الله بن رويبة من بني هلال ابن عامر بن صعصعة، ويقال: إنه مولى محمد بن مزاحم الهلالي، كوفي سكن مكة.

عرف به أبو نعيم فقال: «الإمام الأمين، ذو العقل الرصين، والرأي الراجح الركين المستنبط للمعاني والمرتبط للمباني، كان عالمًا ناقدًا وزاهدًا عابدًا علمه مشهور، وزهده معمور»[١].

وولد سنة سبع ومائة وطلب الحديث صغيرًا حتى قال الزهري: ما رأيت طالبًا لهذا الأمر أصغر سنًا منه[٢]وقال حماد بن زيد: رأيت سفيان بن عيينة عند عمرو بن دينار غلامًا له ذؤابة معه ألواح[٣]. وقال هو عن نفسه: جالست عبد الكريم الجزري سنين وكان يقول لأهل بلده انظروا إلى هذا الغلام يسألني وأنتم لا تسألونني[٤]، وقال: جالست ابن شهاب، وأنا ابن ست عشرة وثلاثة أشهر[٥].

أدرك ستًا وثمانين نفسًا من أعلام التابعين وأركانهم[٦]؛ ولذا قال: ما بيني وبي أصحاب النبي ﷺ إلا ستر - يعني رجلًا[٧].

وقد أدى به التبكير في الطلب مع ما حباه الله به من فطنة وذكاء إلى التقدم في هذا الشأن ولذا يقول الشافعي: «ما رأيت أحدًا من الناس فيه من آلة العلم ما في

---

(١) الحلية ٧/ ٢٧٠.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ١٧٦.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الحلية ٧/ ٣٠٧، وتاريخ بغداد ٩/ ١٧٧.

(٧) تاريخ بغداد ٩/ ١٧٧.

سفيان بن عيينة، وما رأيت أحدًا أكف عن الفتيا منه، وما رأيت أحدًا أحسن لتفسير الحديث منه[1]وقال أحمد: ما رأيت أحدًا كان أعلم بالسنن من ابن عيينة وقال يحيى بن معين: ابن عيينة أكبرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه[2]، وقال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة[3]، وسئل يحيى بن سعيد: معمر أحب إليك أو ابن عيينة في الزهري؟ قال: ابن عيينة[4].

وقال العجلي: وسفيان بن عيينة هلالي كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان بعض أصحاب الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث[5]، وقال الشافعي: مالك وسفيان قرينان[6]، وقال: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز[7]، وقال يحيى ابن سعيد: سفيان إمام الناس منذ أربعين سنة[8].

وكما تقدم في عالم الرواية، فلقد كان ذا باع طويل أيضًا في المعرفة بالرجال وأحوالهم ومروياتهم، ولذا يقول ابن المديني: سمعت سفيان يقول: ذهبت إلى زياد بن علاقة فسألته عن الأحاديث، فقال: ويحك ما تريد مني؟ ثم قال سفيان لم نلق أحدًا لقي مثل ما لقي زياد، لقي المغيرة بن شعبة، ولقي جرير بن عبد اللَّه،

---

(١) تقدمة ص٣٢.

(٢) تقدمة ص٣٣.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ١٧٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تاريخ بغداد ٩/ ١٧٩.

(٦) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٣.

(٧) العبر ١/ ٣٢٦، والتقدمة ص٣٢، وتاريخ بغداد ٩/ ١٧٩.

(٨) تاريخ بغداد ٩/ ١٨٠.

ولقي أسامة بن شريك، ولقي قطبة بن مالك[1]، وقال ابن المديني أيضًا: سمعت سفيان، وقيل له: روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتابًا، فقال سفيان: ما أرى هو أبا جعفر، لكنه كان يتتبع حديثه، قال سفيان: كانوا ثلاثة إخوة؛ عبد الملك بن أعين وحمران بن أعين، وزرارة بن أعين وكانوا شيعة[2].

سفيان وشعبة:

قال بهز: ما رأيت مثل سفيان بن عيينة ولا أجمع منه، قلت له: ولا شعبة؟ قال: ولا شعبة. وقال بشر بن المفضل: ما على وجه الأرض أحد يشبه سفيان بن عيينة، وقال عبد الرحمن بن مهدي كنت أسمع الحديث من ابن عيينة فأقوم فأسمع شعبة يحدث به فلا أكتبه[3]، وسئل يحيى بن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو شعبة؟ قال: وإيش روى عنه شعبة، إنما روى عنه نحوًا من مائة حديث[4].

سفيان بن عيينة والثوري:

سئل ابن معين: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري؟ فقال ابن عيينة أعلم به، قلت: فابن عيينة أحب إليك فيه أو حماد بن زيد؟ فقال: ابن عيينة أعلم به[5]، وقال عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: كان سفيان الثوري إذا لم ير أصحاب الحديث أسند الأحاديث، فكنت آتي ابن عيينة، فيقول: هذا خطأ،

---

(١) تقدمة ص٣٧.

(٢) تقدمة ص٣٧.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ١٨٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

وهذا كذا، فآتي الثوري فيقول لي: أتيت ابن عيينة؟ فأخبره بما قال ابن عيينة فيقول: هو كما قال.

شيوخه وتلاميذه:

تقدم ابن عيينة في هذا العلم حتى روى عنه شيوخه وأقرانه وخلق كثيرون كما روى هو عن الكبار فروى عن ابن شهاب الزهري وعمرو بن دينار، وأبي إسحاق السبيعي، وعبيد الله بن أبي يزيد، وعبد الله بن دينار بن أسلم، ومنصور ابن المعتمر، وأبي الزناد، وإسماعيل بن أبي خالد، وسعيد بن إبراهيم، وسهيل بن أبي صالح، وأيوب السختياني، وصفوان بن سليم، وعبد الله بن أبي نجيح، وعبد ربه، وسعد، ويحيى، أولاد سعيد بن قيس الأنصاري، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الكريم الجزري، والأعمش، ومنصور وخلق لا يحصون.

وروى عنه الأعمش، وابن جريج، وشعبة والثوري، ومسعر، وهم من شيوخه وأبو إسحاق الفزاري وحماد بن زيد والحسن بن حي، وهمام، وأبو الأحوص، وابن المبارك، وقيس بن الربيع، وأبو معاوية، ووكيع، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن أبي زائدة، وهم من أقرانه، وماتوا قبله، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويحيى القطان، وابن مهدي وأبو أسامة، والفريابي، وأبو الوليد الطيالسي، وعبد الرزاق وابن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وابن الجعد، وخلق كثيرون.

درايته بالجرح والتعديل والرجال:

قال علي بن المديني: سُئل سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحاق قيل له: لم يرو أهل المدينة عنه. فقال سفيان: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما

يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئًا. قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: أخبرني ابن إسحاق أنها حدثته، وأنه دخل عليها[1].

هكذا يقرر قضية من قضايا الجرح والتعديل.

وقال ابن المديني: قلت لسفيان بن عيينة: ابن محمد بن حنين الذي روى عنه عمرو بن دينار: «صوموا لرؤيته؟» فقال: إبراهيم بن عبد الله بن حنين، وعبيد بن حنين، ومحمد بن حنين، من أهل المدينة موالي آل العباس. قلت: عتاب بن حنين؟ قال: لا، هذا مكي[2].

وهكذا يقرر قضية من قضايا الرجال.

وقال علي بن المديني: قلت لسفيان: إن ليثًا روى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ؟ فأنكر ذاك سفيان وعجب منه أن يكون جد طلحة لقي النبي ﷺ [3].

هكذا يجيد دراسة الأسانيد.

وسفيان بن عيينة كان يدلس، أحيانًا يسقط شيخه، وأحيانًا شيخه وشيخ شيخه. إلا أنهم إذا ألحوا عليه في بيان من أسقطه أبان فوجدوا الساقط ثقة، كابن جريج ومعمر ونظائرهما.

قال ابن عبد البر: قالوا: ويقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما[4].

---

(١) مقدمة الجرح ص٣٧، ٣٨.

(٢) مقدمة الجرح ص٣٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) التمهيد ١/ ٢٩.

وقال ابن معين: كان ابن عيينة يدلس فيقول: عن الزهري. فإذا قيل له: مَنْ دون الزهري؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مقنع؟ فيقال بلى، فإذا استقصى عليه يقول: معمر[1].

وقال الذهبي: سفيان بن عيينة الهلالي أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان يدلس، لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة[2].

وهكذا فتدليسه لا يضر، وعنعنته لا تؤثر في الإسناد سلبًا.

وادعى يحيى بن سعيد القطان أن سفيان بن عيينة اختلط في آخر عمره، ورد هذا بأحد أمرين:

١ - أنه حصر في البيت عندما اختلط، فلم يُحَدِّثْ في حال الاختلاط.

٢ - أن هذا القول عن القطان مردود عليه.

قال الذهبي: فأما ما بلغنا عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: اشهدوا أن ابن عيينة اختُلِط سنة سبع وتسعين ومائة، فهذا منكر من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم، فإن يحيى القطان مات في صفر عن سنة ثمان وتسعين مع قدوم الوفد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أن يقول هذا القول وقد بلغت التراقي[3].

وقال الذهبي أيضًا: وروى أحمد بن زيد بن هارون، حدثنا إبراهيم بن المنذر، سمعت ابن عيينة يقول: أنا أحق بالبكاء من الحُطيئة، هو يبكي على الشعر، وأنا أبكي على الحديث.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ٤١٠.

قال شيخ الإسلام عقيب هذا: أُراه قال هذا حين حصر في البيت عن الحديث، لأنه اختُلِطَ قبل موته بسنة.

قال الذهبي: قلت: هذا لا نسلمه لك فأين إسنادك به[1]؟

وهكذا يتضح أن سفيان بن عيينة عاش إحدى وتسعين سنة، مع الضبط التام، وجودة الحفظ ودقة الأداء، والمنهج العلمي الدقيق، عدّل وجرّح، وبيَّن ووضَّح، وحقَّق ودقَّق، ذاكرة قوية، وفهم سليم، وذهن قويم، سمع من الأعلام، مع الحفظ والفهم، والعمل والجد، وهو القائل: من عمل بما يعلم كُفي ما لم يعلم[2].

مات سفيان في آخر يوم من جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين ومائة، وأخرج الخطيب[3] بإسناده عن الحسن بن عمران ابن عيينة أن سفيان قال له بجمع آخر حجة حجها: قد وافيت هذا الموضع سبعين مرة، أقول في كل سنة اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا المكان، وإني قد استحييت من الله من كثرة ما أسأله ذلك، فرجع فتوفي في السنة الداخلة، رحمه الله تعالى[4].

***

---

(١) سير النبلاء ٨/ ٤١٣.

(٢) سير ٨/ ٤١٢.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ١٨٣.

(٤) مصادر ترجمته: تذكرة الحفاظ ٢٦٢، وفيات الأعيان ١/ ٢١٠، ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٠، حلية الأولياء ٧/ ٢٧٠، تاريخ بغداد ٩/ ١٧٤، تهذيب التهذيب ٤/ ١١٧، العبر ١/ ٣٢٦، دول الإسلام ١/ ١٢٥، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٢، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٠٠، تهذيب الكمال ١١/ ١٧٧.

يحي القطان[1]

يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري الأحول القطان، الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث.

ولد في أول سنة عشرين ومائة.

روى عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، وعن شعبة، وعن الثوري، وآخرين.

وروى عنه من شيوخه: سفيان وشعبة، ومعتمر بن سليمان، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وآخرون، اجتهد في طلب العلم، وبذل أقصى جهده في طلب الحديث، فحفظ وتقدم، وارتحل حتى ساد أقرانه، وانتهى إليه الحفظ!! بل وتخرج به الحفاظ؛ كمسدد بن مسرهد، وعلي بن المديني، ولازم شعبة واستفاد به، وقال: اختلفت إلى شعبة عشرين سنة. وكان لا يحدث إلا عن ثقة. وقال: كنت أخرج من البيت وأنا أطلب الحديث فلا أرجع إلا بعد العتمة.

وروى عبد الرحمن مهدي في تصانيفه ألفي حديث عن يحيى القطان، فحدث بها ويحيى حي.

قال أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد.

وقال أيضًا: يحيى بن سعيد أثبت الناس.

وقال: ما كتبت الحديث عن مثل يحيى بن سعيد.

قدمه أبو حاتم علي ابن المبارك وابن عيينة.

---

(١) هذا الإمام يحيى القطان من علماء القرن الثاني الهجري، ت١٩٨هـ، من أهل القرون الفاضلة، وهو غير ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ت٦٢٨هـ، والفاسي هو صاحب كتاب «الوهم والإيهام»، وبـ«القطان» و«ابن القطان» اشتهر عشرون من رجال سير النبلاء. راجع الفهرس.

قال عبد الرحمن بن مهدي: لما قدم الثوريُّ البصرة قال: يا عبد الرحمن، جئني بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج، قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان - يعني بهره حفظه -.

وقال ابن مهدي أيضًا: اختلفوا يومًا عند شعبة فقالوا له: اجعل بيننا وبينك حكمًا. قال: قد رضيت بالأحول - يعني القطان - فجاء، فقضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول.

درايته بالجرح والتعديل والرجال:

قال الذهبي: وعُني بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه، وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال.

وقال علي بن المديني: ما رأيت أحدًا أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد.

وقال الذهبي: كان يحيى بن سعيد متعنتًا في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخًا فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدًا فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل: إسرائيل، وهمام، وجماعة احتج بهم الشيخان، وله كتاب في الضعفاء لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي[1]، وأبي حفص الصيرفي، وابن معين له[2].

لقد جرح يحيى بن القطان عبد الواحد بن زياد العبدي البصري فقال: ما رأيته طلب حديثًا قط، وكنت أذاكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفًا، فرد ابن حجر هذا الجرح بأكثر من وجه إذ قال:

١ - وهذا غير قادح لأنه كان صاحب كتاب.

---

(١) علي بن المديني.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩/ ١٨٣.

٢- وقد احتج به الجماعة.

٣- ونقل توثيقهم فقال: قال ابن معين: أثبت أصحاب الأعمش شعبة وسفيان، ثم أبو معاوية، ثم عبد الواحد بن زياد، وعبد الواحد ثقة، وأبو عوانة أحب إليَّ منه، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي وأبو داود والعجلي والدارقطني، حتى قال ابن عبد البر: لا خلاف بينهم أنه ثقة ثبت. كذا قال[1].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ قال: قال لي أبي - يعني أحمد بن حنبل -: ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن - يعني في معرفة الحديث ورواته - هو كان صاحب هذا الشأن، فقلت له: ولا هشيم؟ فقال: هشيم شيخ، وما رأينا مثل يحيى، وجعل يرفع أمره جدًّا.

وسئل أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثًا - وأظنه قال: وأثبتهم -.

لقد كان يحيى القطان بصيرًا بالأسانيد والمتون؛ قال: كان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهري شيئًا، قال: فجهدت به في حديث: «أن ناسًا من اليهود غزوا مع رسول الله ﷺ فأسهم لهم». فلم يصح أنه سمع من الزهري.

وقال: ولم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حديثًا واحد: «فطلقوهن في قبل عدتهن».

وقال: ولم يسمع ابن جريج من ابن طاوس إلا حديثًا في محرم أصاب ذرات قال: فيها قبضات من طعام.

وقال: ولم يسمع الحجاج بن أرطأة من الشعبي إلا حديثًا: لا تجوز صدقة

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٤٢٢.

حتى تقبض[1].

وسُئل علي بن المديني: من أنفع من رأيت للإسلام وأهله؟ قال: ما رأيت أحدًا أنفع للإسلام وأهله من يحيى بن سعيد القطان.

فقال عبد الرحمن بن عمر رسته: سمعت علي بن عبد الله يقول: كنا عند يحيى ابن سعيد، فلما خرج من المسجد، خرجنا معه، فلما صار بباب داره، وقف ووقفنا معه، فانتهى إليه الروبي فقال يحيى لما رآه: ادخلوا، فدخلنا، فقال للروبي: اقرأ. فلما أخذ في القراءة نظرت إلى يحيى يتغير، حتى بلغ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]، صَعِق يحيى، وغشي عليه، وارتفع صوته، وكان باب قريب منه، فانقلب، فأصاب البابُ فقارَ ظهره، وسال الدم، فصرخ النساء، وخرجنا، فوقفنا بالباب،حتى أفاق بعد كذا وكذا، ثم دخلنا عليه، فإذا هو نائم على فراشه، وهو يقول: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، فما زالت فيه تلك القَرْحة حتى مات رحمه الله.

هكذا كان يحيى في خشوعه وخوفه، وأخبار كثيرة تصور اجتهاده في العبادة، وكبير زهده وورعه، وكثير من صلاته وصلاحه.

يقول علي بن المديني: رأيت خالد بن الحارث في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، على أن الأمر شديد، قلت: فما فعل يحيى القطان؟ قال: نراه كما يُرى الكوكب الدريُّ في أفق السماء.

وعن محمد بن سعيد الترمذي قال: قدمت البصرة أكتب الحديث، وكان يحيى بن سعيد القطان يجلس على موضع مرتفع، ويمر به أصحاب الحديث

---

(١) مقدمة الجرح ص٢٤٥- ٢٤٦.

(٢) سورة الدخان آية: ٤٠.

واحدًا واحدًا، يحدث كل إنسان بحديث، فمررت به لأسأله، فقال لي: اصعد، واقرأ حدرًا، واقرأ من سورة واحدة، فقرت: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، فسقط مغشيًا عليه، فأصابه خشية جزار.

وعن زهير البابي قال: رأيت يحيى القطان في النوم عليه قميص بين كتفيه مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب من الله العزيز العليم، براءة ليحيى بن سعيد القطان من النيران.

وكان عادة يحيى القطان إذا سكت ثم تكلم أن يقول: يحيي ويميت وإليه المصير. وقلت له في مرضه: يعافيك الله، إن شاء الله. فقال: أَحَبُّهُ إليَّ، أَحَبُّهُ إلى الله.

توفي يحيى بن سعيد القطان في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة قبل موت ابن مهدي، وابن عيينة بأربعة أشهر، رحمهم الله تعالى[1].

***

(١) مصادر هذه الترجمة: تهذيب الكمال للمزي ٣١/ ٣٢٩، رقم ٦٨٣٤، مقدمة الجرح والتعديل ص٢٣٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٧٥.

الإمام البخاري

«أمير المؤمنين في الحديث»

الإمام العلم الحبر الفهم من حاز قصب السبق في معرفة الحديث وفهمه، وفي استخراج كنوزه وفقهه؛ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة - بباء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة ثم هاء. هي لفظة بخارية معناها بالعربية الزَّرَّاع - البخاري - نسبة إلى بخارى[1]- الجعفي - نسبة إلى اليمان الجعفي البخاري أبو عبد الله محمد ابن جعفر بن يمان المسنَدي بفتح النون شيخ البخاري - وإنما قيل للبخاري جعفي لأنه مولى يمان الجعفي ولاء إسلام، إذ إنَّ جده المغيرة أسلم على يد يمان الجعفي.

ولد البخاري في صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وطلب العلم صغيرًا وتقدم فيه، سئل كيف كان بدؤ أمرك في طلب الحديث؟ فقال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب بتشديد التاء، قال: وكم أتى عليك إذا ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال - الداخلي - يومًا فيما كان يقرأ للناس: (سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم)، فقلت له: يا أبا فلان! إن الزبير لم يروِ عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل، إن كان عندك فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم

---

(١) نسبة إلى بلد من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلّها، مدينة كثيرة الخضرة، عظيمة البساتين، كتب عنها صاحب معجم البلدان ١/ ٣٥٣، وقد نسب إليها صاحب الصحيح هذا ونسب إليها غيره، وفي فهارس سير أعلام النبلاء سبعة كلهم «بخارى» وواحد «ابن البخاري» راجع ٢٥/ ٧٩.

أنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن احدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وقال: قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب)[1]. وقال: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك،وصليت ركعتين[2]

وقال بعض شيوخه: حوّل محمد بن إسماعيل تراجم جامعه بين قبر رسول الله ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[3]

رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر وورد بغداد دفعات، وقال: كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث إلا أذكر إسناده[4]. وقال: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح)[5].

وقال الذهبي: (شدا وصنف، وحدّث وما في وجهه شعرة، وكان رأسًا في الذكاء، رأسًا في العلم، ورأسًا في الورع والعبادة»[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٧٢٦.

(٢) سير النبلاء ١٢/ ٤٠٢، تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٣.

(٣) سير النبلاء ١٢/ ٤٠٤، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٣.

(٤) تهذيب الأسماء ١/ ٧٢.

(٥) تهذيب الأسماء ١/ ٦٨.

(٦) تذكرة ص٥٥٥.

اجتهد في كل علوم السنة، في أخبار الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلم الأسانيد، والحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف.

واستفاد به كثير من الأئمة في علوم السنة، ورسم لهم الطريق في كثير من العلوم، ومن أشهر من استفاد به الإمام مسلم والإمام الترمذي وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني.

وقال محمد بن بشار - شيخ البخاري ومسلم - حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخاري.

وقال: ما قدم علينا - يعني البصرة - مثل البخاري، وقال - حين دخل البخاري البصرة - دخل اليوم سيد الفقهاء، وعنه أنه حين قدم البخاري البصرة قام إليه فأخذ بيده وعانقه، وقال: مرحبًا بمن أفتخر به منذ سنين.

وقال الإمام البخاري: (ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني)، فذكر لعلي بن المديني قول البخاري هذا، فقال: (ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه).

وعن أبي سهل محمود بن النضر قال: (دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها فكلما جرى ذكر البخاري فضلوه على أنفسهم.

وعن أبي حامد الأعمش قال: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة، ومحمد بن يحيى الذهلي - شيخ البخاري وإمام نيسابور - يسأله عن الأسماء والكنى وعلل الحديث، والبخاري يمر مثل السهم كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وعن حاشد بن إسماعيل قال: رأيت إسحاق بن راهويه جالسًا على السرير

ومحمد بن إسماعيل معه، فأنكر عليه محمد بن إسماعيل شيئًا فرجع إسحاق إلى قول محمد، وقال إسحاق: يا معشر أصحاب الحديث! اكتبوا عن هذا الشاب، فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفهمه.

وقال أبو عيسى الترمذي - صاحب السنن أحد الكتب الستة-: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري.

وعن أحمد بن حمدون قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبّل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طبيب الحديث في علله.

وقال الإمام مسلم للإمام البخاري أيضًا: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وسئل الدارمي - عبد الله بن عبد الرحمن - عن حديث سالم بن أبي حفصة فقال: كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف، فقيل له: ما تقول أنت؟ قال: محمد أبصر مني[1].

وعن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري - راوية صحيح البخاري - قال: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال: أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: أقرئه مني السلام.

وقال: رأيت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في النوم خلف

---

(١) سير النبلاء ١٢/ ٤٢٦.

النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.

وقال محمد بن يوسف الفربري: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري[1].

قال الحاكم أبو عبد الله: اعلم أن وصف البخاري رحمه الله بارتفاع المحل والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه، ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون والحذاق المتقنون.

وقال الإمام النووي: ومناقبه لا تستقصي، لخروجها عن أن تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية، واجتهاد في التحصيل ورواية، ونسك وإفادة، وورع وزهادة، وتحقيق وإتقان، وتمكن وعرفان، وأحوال وكرامات وغيرها من أنواع الكرامات.

وكتابه الصحيح أعلى الكتب الستة سندًا إلى النبي ﷺ في شيء كثير من الأحاديث، وذلك لأن أبا عبد الله أسن الجماعة، وأقدمهم لقيًا للكبار، أخذ عن جماعة يروي الأئمة الخمسة عن رجل عنهم[2].

درايته بالحديث والرجال والعلل:

قال محمد بن أبي حاتم – وراق البخاري -: سمعت أبا الطيب حاتم بن منصور الكِسِّي يقول: محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه من العلم.

قال: وسمعت محمد بن يوسف يقول: سأل أبو عبد الله أبا رجاء البغلاني –

---

(١) تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٣.

(٢) سير النبلاء ١٢/ ٤٠٠.

يعني قتيبة - إخراج أحاديث ابن عيينة، فقال: منذ كتبتُها ما عرضتها على أحد - فإن احتسبت ونظرت فيها، وعلَّمْتَ على الخطأ منها فعلتُ، وإلا لم أحدث بها لأني لا آمن أن يكون فيها بعض الخطأ، وذلك أن الزحام كان كثيرًا، وكان الناس يعارضون كتبهم، فيصحح بعضهم من بعض، وتركتُ كتابي كما هو، فسُرَّ البخاري بذلك وقال: وُفِّقْتَ. ثم أخذ يختلف إليه كل يوم صلاة الغداة، فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويُعَلِّم على الخطأ منه. فسمعت البخاري ردّ على أبي رجاء يومًا حديثًا، فقال: يا أبا عبد الله، هذا ما كتب عني أهلُ بغداد، وعليه علامة يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فلا أقدر أُغَيِّره. فقال له أبو عبد الله: إنما كتب أولئك عنك لأنك كنت مُجْتازًا، وأنا قد كتبتُ هذا عن عدةٍ على ما أقولُ لك، كتبته عن يحيى بن بُكير، وابن أبي مريم، وكاتب الليث عن الليث، فرجع أبو رجاء، وفَهِم قولَه، وخضع له(١).

قال: وسمعت حاشد بن إسماعيل يقول: رأيت إسحاق بن راهويه جالسًا على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، وإسحاق يقول: حدثنا عبد الرزاق حتى مرّ على حديث، فأنكر عليه محمد، فرجع إلى قول محمد(٢).

وقال: قال لي أبو عمرو الكرماني: سمعت عمرو بن علي الصَّيْرفي يقول: أبو عبد الله - البخاري - صديقي، ليس بخراسان مثله، فحكيتُ لمهيار بالبصرة عن قتيبة بن سعيد أنه قال: رُحِلَ إليَّ من شرق الأرض وغربها، فما رحل إليَّ مثلُ محمد ابن إسماعيل، فقال مهيار: صدق. أنا رأيته مع يحيى بن معين، وهما يختلفان

---

(١) سير النبلاء ١٢/ ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) المصدر السابق ١٢/ ٤٢٨.

جميعًا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت يحيى ينقاد له في المعرفة[1].

وقال - محمد بن أبي حاتم -: سمعت الحسن بن أحمد الشيباني المعدَّل، سمعت أحمد بن حمدون يقول: رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم، كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2].

قال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل[3].

وقال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري، فقبّل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك. ثم قال: حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في كفارة المجلس[4]فما عِلَّتُه؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل[5]، عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد: وهذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل. فقال له مسلم: لا يبغضك إلا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ١٢/ ٤٣٢.

(٣) سير النبلاء ١٢/ ٤٣٢.

(٤) ونص الحديث: «من جلس في مجلس كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك ثم أتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك». كذا في مسند أحمد ٢/ ٤٩٤، الطبعة الميمنية ١٦/ ٢٦١، طبعة الرسالة وفيها قال: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٥) هو ابن أبي صالح.

حامد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[1].

وعلى الرغم من تقدم البخاري فلقد ألف الكثير من كتب الدراية، ومن كتب الرواية، فألف في الدراية: «التاريخ الصغير»، و«التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الكبير».

وكتاب «الضعفاء»، وكتاب «العلل»، وكتاب «أسامي الصحابة»، وكتاب «الوحدان»، وكتاب «الكنى»، وكتاب «الفوائد».

وألف في الرواية: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، وهو المشهور بصحيح البخاري»، وهذا يمثل قوة البخاري في علم الرواية وفي علم الدراية فحفظ كثيرًا، وانتقى بكل دقة.

ومن مؤلفاته أيضًا في الرواية:

«الجامع الكبير»، و«المسند الكبير»، و«التفسير الكبير»، و«الأدب المفرد»، و«الأشربة»، و«القراءة خلف الإمام»، و«رفع اليدين في الصلاة»، و«بر الوالدين»، و«خلق أفعال العباد»، و«الهبة».

ومؤلفاته في الدراية والرواية كلها تفيد إحاطة علم البخاري بالسنة النبوية، وأنه حفظ الأحاديث بمتونها وأسانيدها، وحفظ أحوال الرجال وأخبارهم، وكان على دراية عجيبة بالرجال والأسانيد والعلل.

والبخاري رحمه الله تعالى له مصطلحات خاصة بالجرح والتعديل، سبق أن ذكرتها بعد مراتب الجرح[2].

---

(١) القصة في مستدرك الحاكم ١/ ٥٣٧، وتخريج الحديث في سير النبلاء ١٢/ ٤٣٦، ومسند أحمد، طبعة الرسالة، كما تقدم.

(٢) ص ٩٤.

والبخاري من أئمة الجرح والتعديل المعتدلين، فلا هو بالمتشدد ولا بالمتساهل، وهو في لفظه بالجرح محتاط وورع، أثر عنه قوله: إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا.

والبخاري قد يروي عمن اتهم ببدعة، لكن عنده ما يبرهن على صحة حديثهم، من ذلك:

١- أنهم من شيوخه، عاصرهم، وجالسهم، وسمع منهم، ويعرف أحوالهم، ويثق في حديثهم، والتبدع لا يؤثر مع هذا.

٢- أنهم توبعوا في أحاديثهم، أو وردت لهم شواهد؛ تثبت أن بدعتهم لا دخل لها في روايتهم.

٣- الكثير منهم تابوا، أو اتهموا زورًا، وهو يعرف ذلك وغيره، مما يطمئنه على صحة حديثهم.

٤- أنهم لم يرووا حديثًا يقوي بدعتهم، وليسوا دعاة إليها.

٥- ليسوا مغالين في بدعتهم.

٦- كان البخاري حريصًا على كل حديث صح لديه، لا يعكر على هذا المذهب العقدي غير القادح في العدالة.

ولمزيد من المعلومات عن منهج البخاري في الرجال والجرح والتعديل راجع كتاب «طرق الحكم على الحديث»، الجزء الثاني عند الكلام عن كتبه في التاريخ[1].

قلت: مناقب البخاري أكثر من أن تحصى وأكبر من أن تستقصى، وفي الكتب

---

(١) ٢/١٤١- ١٥٠.

الجامعة[1]، للمستزيد زيادة، وفيما ذكرته دليل لمن أراد موجز الإفادة، والله وحده المسئول أن يبلغ الغاية.

* * *

(1) راجع: سيرة الإمام البخاري للمباركفوري، هدي الساري ص٤٧٧، تاريخ بغداد ٢/ ٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٦٧، شذرات الذهب ٢/ ١٣٤، وفيات الأعيان ١/ ٤٥٥، البداية والنهاية ١١/ ٢٤، تهذيب الكمال للمزي ٢٤/ ٤٣٠- ٤٦٨، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧، تذكرة الحفاظ ص٥٥، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١ – ٤٧١، وفي أول الترجمة كثير من مصادر ترجمته.

الإمام مسلم بن الحجاج

هو الإمام الكبير الحافظ المجوِّد الحجة الصادق، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري، النيسابوري، صاحب الصحيح الذي هو ثاني كتاب في السنة النبوية.

والإمام مسلم قشيري نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة من العرب معروفة، ينسب إليها جماعة من الصحابة فمن بعدهم[1].

والإمام مسلم المشهور بعلو الإسناد، حتى قال الذهبي واصفًا له: دار السنة والعوالي.

ولد سنة أربع ومائتين، وطلب العلم في صباه، في وطنه «نيسابور»، وفي مكة من القعنبي، وهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة، وسمع بالعراق والحرمين، ومصر.

سمع كثيرًا من الشيوخ، وسمع منه كثير من تلامذته.

وتقدم في العلم، وذاع صيته، وتقدم في علم الرواية، فسمع الكثير، وجمع الطرق والمتون، كما تقدم في علم الدراية، فتبحر في علم الرجال، وفي الجرح والتعديل، وفي العلل، وفي الأسانيد، فخرج وصحح، وعدل وجرح، وذاكر مع الكبار، وصنف في الرواية والدراية، هذا مع الصلاح والعبادة.

سُئل عن كثير من الرواة فعدل وجرح، وما تصحيحه أحاديث صحيحه إلا لعلمه بأحوال الرجال وعلمه بالأسانيد والمتون.

وقال الذهبي: ليس في صحيح مسلم من العوالي إلا ما قلّ، كالقعنبي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمام ومالك والليث، وليس في

---

(١) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب للحازمي ص١٠٥.

الكتاب حديث عال لشعبة، ولا للثوري ولا لإسرائيل، وهو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع هكذا، وسموه «المستخرج على صحيح مسلم» فعل ذلك عدة من فرسان الحديث، منهم:

- أبو بكر محمد بن رجاء، المتوفى ٢٨٦هـ[١].

- وأبو جعفر أحمد بن حمدان الحيري، المتوفى ٣١١هـ[٢].

- وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، المتوفى ٣١٦هـ[٣]، وزاد في كتابه متونًا معروفة بعضها لين.

- وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه المتوفى ٣٤٤هـ[٤].

- وأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المتوفى ٤٣٠[٥].

وغير هؤلاء ممن استفادوا بالكتاب وأفادوه.

قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلمًا في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما[٦].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كان مسلم ثقة من الحفاظ، كتبت عنه بالرَّي،

---

(١) ترجمته في تذكرة الحفاظ ص٦٨٦.

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ ص٧٦٢.

(٣) ترجمته في تذكرة الحفاظ ص٧٧٩.

(٤) تذكرة الحفاظ ص٨٩٥.

(٥) ترجمته في تذكرة الحفاظ ص١٠٩٢، وراجع سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٨.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢.

وسُئل أبي عنه فقال: صدوق[1].

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج في علم الحديث[2].

وهذا القول من أبي علي النيسابوري قال به كثير من المغاربة، وهذا تكلم به علماء المصطلح عند كلامهم على الصحيح، عند كلامهم على الصحيحين.

وقال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء[3].

وقال الخطيب: إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه[4].

مسلم والبخاري:

كان الإمام مسلم يعرف قدر الإمام البخاري ومكانته العلمية، وكان يحرص على الاستفادة منه، ومسلم وإن كان خبيرًا بالسنة متونها وأسانيدها، رجالها، وعللها، إلا أنه كان من الذين يحبون مذاكرة الكبار، فكان يذاكر البخاري وغيره من أئمة الأحاديث.

أخرج الخطيب بإسناده عن أبي حامد أحمد بن حمدون القصار قال: سمعت مسلم بن الحجاج – وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبّل بين عينيه – وقال: دعني حتى أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله – حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، حدثنا ابن جريج،

---

(١) وقول أبي حاتم «صدوق» توثيق فيمن قيلت فيه.

(٢) راجع تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، وسير النبلاء ١٢/ ٥٦٦.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣.

(٤) المصدر السابق ١٣/ ١٠٣.

عن موسى بن عقبة، عن سهيل[1] عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في كفارة المجلس[2]، فما علته؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله [من] قوله. قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل[3].

هكذا يوضح البخاري حال هذا الحديث، ويوضحه لمن؟ للإمام مسلم، ويسلم له مسلم وجاهة رأيه، ولا زال جهابذة الحديث يسلمون للبخاري دراسته هذه، وبالتالي يظهر قدر الرجل، ويظهر قدر الإمام مسلم فإنه ما وجّه هذا السؤال للبخاري إلا لدرايته بها في هذا الحديث.

***

قال مكي بن عَبْدان: سمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا «المسند» على أبي زرعة، فكل ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أن له علة وسببًا تركته، وكل ما قاله: إنه صحيح ليس له علة، فهو الذي أخرجت، ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند[4].

---

(١) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان أخرج له مسلم والأربعة، أما البخاري فأخرج له مقرونًا وتعليقًا. تقريب التهذيب ص٤٢١، ٢٦٩٠.

(٢) نص الحديث: «ما جلس قوم مجلسًا كثر لغطهم فيه، فقال قائل قبل أن يقوم: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك ثم أتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه». أخرجه الحاكم ١/ ٥٣٦، ٥٣٧، وقال: هذا الإسناد صحيح على شرط مسلم، إلا أن البخاري قد علله بحديث وهيب عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن كعب الأحبار من قوله. والحديث أخرجه أحمد ١٦/ ٢٦١ رقم ١٠٤١٥، وفيه تخريجه وشواهده، وراجع علل ابن أبي حاتم ٢/ ٥٠٣، رقم ٢٠٧٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣، وهدي الساري ص٤٨٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٦.

(٤) يقصد به كتابه الصحيح.

ولمسلم قواعد درائية استجازها، وليست عند البخاري، فمسلم يرى أن الراوي الثقة عن مثله ولقاؤهما ممكن، والسماع بينهما ممكن، لأنهما تعاصرا، ولكن لم يثبت أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون بينهما دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه - أو لم يسمع منه شيئًا، أو أن يكون الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشُهِر به[1].

أما البخاري فيشترط لاتصال الإسناد أن يكونا قد تعاصرا واجتمعا. وواضح أن شرط مسلم فيه من القوة ما فيه، وأنه احتاط بإمكانية اللقاء والسماع، وأيضًا يكون الراوي ليس مدلسًا، وأيضًا أضيف أن رأي مسلم هذا لم يطبقه في الصحيح، فليس عنده في الصحيح شيخ وتلميذ تعاصرا ولم يلتقيا، بل كله تعاصرا والتقيا، وسمع كل تلميذ من شيخه، حتى إنه ربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلًا، وما أخرجه إلا ليبين سماع راوٍ من شيخه، لكونه أخرج له قبل ذلك معنعنًا.

وعليه فهذا شرط لمسلم في اتصال الإسناد عمومًا، لكنه لم يعمل به في صحيحه، والبخاري أقوى من مسلم في هذا الشرط، وهذا لا يثبت أصحية للبخاري على مسلم في صحيحيهما.

وصحيح مسلم يفوق صحيح البخاري في جمع طرق الحديث في مكان واحد، بأسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة.

* ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فدقق في الألفاظ.

* وأيضًا جعل كتابه للحديث الصحيح فقط، ولم يمزجه بغيره.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم.

* ومسلم قد يخرج عمن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، يرى أن جهالة العين ترتفع برواية راوٍ واحد، والذي يبدو لي أن هناك قرائن ساعدته على هذا، من ذلك:

١- عدي بن عميرة الكندي، خَرّج له مسلم، ما روى عنه غير قيس بن أبي حازم.

٢- وقطبة بن مالك، خَرّج له مسلم، وما حدث عنه سوى زياد بن علاقة.

٣- وطارق بن أشيم، خَرّج له مسلم، وما روى عنه سوى ولده أبي مالك الأشجعي.

٤- ونبيشة الخير، خَرّج له مسلم، وما روى عنه إلا أبو المليح الهذلي[١].

٥- وجابر بن إسماعيل الحضرمي تفرد عنه عبد الله بن وهب، ووثقه ابن حبان، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال: إنه ممن يحتج به[٢].

وليس هذا الرأي خاصًا بمسلم، بل يشاركه البخاري في هذا.

* * *

ولمسلم آراء في عالم الدراية، أبداها فاقتنع خصمه، وظهرت سلامة رأيه، من ذلك: اعترض أبو زرعة الرازي وابن وارة على مسلم، في إخراجه حديث بعض الضعفاء في صحيحه، فكيف يخرج في الصحيح عن أسباط بن نصر، وعن قَطَن ابن نُسَير، وعن أحمد بن عيسى؟ ولقد أجاب مسلم بأنه أخرج من حديث هؤلاء

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٨.

(٢) تدريب الراوي النوع الثالث والعشرون: صفة من تقبل روايته ١/ ٣٧٦، وراجع مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣ طبعة الشعب فصل في معرفة الحديث الصحيح وبيان أقسامه. وراجع المنفردات ترجمة رقم ٧ وهي رقم (١)، فقد استدرك المحقق على مسلم وأنه روى عنه أيضًا رجاء بن حيوة، وترجمة ٧٤، وهي رقم (٣) وقد وافق المحقق الإمام مسلم، أما بقية التراجم التي هنا (٢، ٤، ٥)، فلم أجدها في كتاب مسلم.

ما رواه الثقات ووقع بإسناد نازل، ورويته عن هؤلاء بإسناد عال، فاقتصر عليهم للعلو، والحديث معروف من طريق الثقات، وهو يؤيد حديث هؤلاء الضعفاء[1].

* * *

وكتب مسلم تدل على تعمقه في الرواية والدراية، فمن كتبه في الرواية:

١- المسند الصحيح، والمشهور بصحيح مسلم، ولقد انتقى فيه من الأحاديث الصحيحة الكثير مما تأكد من صحته، وله منهجه الروائي والدرائي الدقيق والعالي.

٢- «المسند الكبير» على الرجال، رتب الأحاديث فيه على أسماء الصحابة، ولم يتم.

٣- «الجامع» على الأبواب، قال الحاكم: رأيت بعضه بخطه[2].

٤- انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء.

٥- الانتفاع بأهب السباع.

٦- تفضيل السنن.

٧- مسند حديث مالك.

٨- مشايخ الثوري.

٩- مشايخ شعبة.

١٠- مشايخ مالك.

وله أيضًا كُتب في الدراية في غاية الفائدة، منها:

---

(١) ذكره في سير النبلاء ١٢/ ٥٧١، وفي تدريب الراوي ١/ ١٤٧ في دفع الاعتراض على الصحيحين.

(٢) راجع مختصر تاريخ نيسابور.

١- الطبقات، وهو مطبوع.

٢- الكنى والأسماء، وهو مطبوع.

٣- المنفردات والوحدان، ويسمى أيضًا «من ليس له إلا راوٍ واحد»، وهو مطبوع بالاسم الأول.

٤- التمييز، وجزء منه مطبوع، وهو كتاب علل، يبين الأوهام، ويميز الروايات الصحيحة من السقيمة، سواء في الأسانيد أو المتون.

٥- الإخوة والأخوات.

٦- أفراد الشاميين.

٧- الأقران.

٨- أولاد الصحابة.

٩- أوهام المحدثين.

١٠- التاريخ.

١١- ذكر أولاد الحسين.

١٢- رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم.

١٣- رواة الاعتبار. وهو في الجرح والتعديل.

١٤- سؤالاته أحمد بن حنبل.

١٥- العلل.

١٦- كتاب حديث عمرو بن شعيب، يذكر فيه من لم يحتج بحديثه وما أخطأ فيه.

١٧- المخضرمون.

١٨- معرفة رواة الأخبار.

١٩ - كتاب معمر، في ذكر ما أخطأ فيه معمر[١].

وواضح من هذا تقدم مسلم في الرواية، وأيضًا تقدمه في الدراية سواء في الرجال، وفي الجرح والتعديل، وفي العلل، وفي الحكم على الحديث، وإنك إذا درست بعض أحاديث كتابه التي صححها لوجدت علمه، واتضح لك فكره.

ولقد أخرج الحاكم في تاريخ نيسابور عن إسحاق بن منصور أنه قال لمسلم: لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين[٢].

وواضح أيضًا أن الإمام مسلم رام أن يقدم زادًا عظيمًا للمسلم من السنة النبوية، وأن هذا العمل رفعه الله به، وزاده به وزانه.

توفي الإمام مسلم في شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، عن بضع وخمسين سنة[٣].

***

---

(١) راجع مقدمة صحيح مسلم (ج١ ص: ح، ٧)، وصيانة صحيح مسلم ص٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٩، وتذكرة الحفاظ ص٥٩٠، والتمييز ص١٣.

(٢) ذكره ابن الصلاح عن الحاكم، راجع صيانة مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ص٦٣.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٠، وتهذيب الكمال ٢٧/ ٤٩٩، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، وسير النبلاء ١٢/ ٥٥٧، وفيه ذكر كثير من مصادر ترجمته، وكذا في تهذيب الكمال.

أبو داود السجستاني
«صاحب السنن»

سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو ابن عمران الإمام الثبت سيد الحفاظ، حدث عن نفسه فقال: ولدت سنة (٢٠٢)، وصليت على عفان ببغداد سنة (٢٢٠)، وسمعت من أبي عمر الضرير مجلسًا واحدًا، ودخلت البصرة، وهم يقولون مات أمس عثمان المؤذن، وسمعت من سعدويه مجلسًا واحدًا، ومن عاصم بن علي مجلسًا واحدًا، وتبعت عمر ابن حفص إلى منزله، ولم أسمع منه شيئًا، قال: والسماع رزق.

روى عن أبي سلمة التبوذكي وأبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن كثير العبدي ومسلم بن إبراهيم وأبي عمر الحوضي، وأبي توبة الحلبي، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وأبي جعفر النفيلي، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلق كثير.

قال الخطيب:أحد من رحل وطوف وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين.

روى عنه ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن النسائي، وأحمد بن محمد بن هارون الخلال وعلي بن الحسن بن العبد، ومحمد بن مخلد الدوري وإسماعيل بن محمد الصفار وأحمد بن سلمان النجاد، وآخرون.

قال محمد بن إسحاق الصغاني وإبراهيم الحربي: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد، وقال أحمد ابن محمد بن ياسين الهروي: كان أحد حفاظ الإسلام للحديث، وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة مع النسك والعفاف والصلاح والورع، وقال محمد بن مخلد: كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة

ألف حديث، ولما صنف السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه وأقر له أهل زمانه بالحفظ، وقال موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، وقال علان بن عبد الصمد: كان من فرسان هذا الشأن، وقال أبو حاتم بن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وورعًا وإتقانًا جمع وصنف وذب عن السنن، وقال أبو عبد الله بن منده: الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة؛ البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي، وقال الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

وقال هو عن نفسه: «كتبت عن رسول الله خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه.

قال: وما كان فيه وهن شديد بينته.

قال الخطيب: وكان أبو داود قد سكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة، وروى كتابه المصنف في السنن بها ونقله عنه أهلها، ويقال: إنه صنفه قديمًا وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه.

وقال أبو بكر الخلال: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلي معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعها أحد في زمانه، رجل ورع مقدم.

توفى رحمه الله تعالى في سادس عشر شوال سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة(١).

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٩/ ٥٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٩، وفيات الأعيان ١/ ٢١٤، شذرات الذهب ٢/ ١٦٧، العبر ٢/ ٥٤.

الإمام الترمذي[1]

الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي، صاحب كتاب «السنن» الذي هو أحد الكتب الستة.

طاف الترمذي البلاد، وسمع من الكبار من أهل خراسان والعراق والحرمين، وأقدم ما عنده حديث مالك والحمادين والليث، وقيس بن الربيع، وأكثر عن البخاري، وروى عنه البخاري حديث: «يا علي، لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد إلا أنا وأنت».

كان الترمذي ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وكان يضرب به المثل في الحفظ: روى عنه أنه قال: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه، فقالوا: فلان، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزئين معي، وإنما حملت معي في محملي جزئين غيرهما شبههما، فلما ظفرت سألته السماع فأجاب، وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحي مني فقصصت عليه القصة، وقلت له: إني أحفظه كله، فقال: اقرأ، فقرأته عليه على الولاء، فقال: هل استظهرت قبل أن تجيء إليَّ؟ قلت: لا. ثم قلت له:

---

(١) التِرْمِذِي نسبة إلى مدينة «ترمذ»، والمشهور في نطقها «تِرْمِذ» بكسر التاء والميم جميعًا، مدينة مشهورة من أمهات المدن، على نهر جيحون من جانبه الشرقي، والمشهورون من أهل هذه المدينة أربعة:

١- أبو عيسى الترمذي الذي أترجم له هنا.

٢- وأبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي إمام محدث مات ٢٨٠.

٣- وأبو الحسن أحمد بن الحسن بن جندب الإمام الحافظ، ت بضع وأربعين ومائتين.

٤- الحكيم الترمذي أبو عبد الله محمد بن الحسن صاحب «نوادر الأصول»، مات في حدود العشرين وثلاثمائة، راجع معجم البلدان ٢/ ٢٦، ومقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٤٥.

أما التَّرْمَسي محمد بن محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان مؤلف «منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر» للسيوطي فهذا متأخر توفي بعد ١٣٢٩هـ.

حدثني بغيره، فقرأ عليَّ أربعين حديثًا من غرائب حديثه، ثم قال: هاتِ. فقرأت عليه من أوله إلى آخره. فقال: ما رأيت مثلك[1].

وقد مكنت هذه الحافظة القوية الإمام الترمذي من حفظ الكثير والكثير من الأحاديث النبوية، تصور أن الرجل كان يحفظ ما يسمع من أول مرة، وهو الذي وهب الكثير من وقته لطلب العلم، وبكر وارتحل، مما مكنه من حفظ الكثير والكثير، مع ما وهبه اللَّه من فهم دقيق، وفكر عميق، تقدما به في معرفة أحوال الرجال والأسانيد وألفاظ المتون، فألف في الرجال، والعلل، والرواية.

وللترمذي اجتهادات في التعريف بأحوال الرجال، تضمنها كتابه «التاريخ»، و«الأسماء والكنى» وكتابه «العلل» شاهد ببراعته في علم الدراية والرواية، حقق ودقق، وجالس الكبار، ومنهم الإمام البخاري الذي قال للترمذي: ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي[2].

وقال أبو سعيد الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يُقْتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، كان يُضرب به المثل في الحفظ[3].

وقال الحاكم: سمعت عمر بن عَلَّك يقول: مات البخاري فلم يُخَلِّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ، والورع والزهد.

* والترمذي خبير بالرجال، وفي جامعه الشهير بسنن الترمذي، فوائد كثيرة في الرجال، يذكر الإسناد، ويُعرِّف بما يشكل من رجاله، فيميز المهمل، سواء في

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٨، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٣.

(٢) تهذيب ٨/ ٣٨٩.

(٣) تهذيب ٩/ ٣٨٨.

الاسم، أو الكنية. ويذكر حال الرجال من حيث العدالة أو الجرح، وهو إمام في هذا له رأيه الذي قد يوافقه الآخرون عليه، وقد يُخْتلف معه فيه.

* وأيضًا خبير بالأسانيد، يبين المتصل وغير المتصل، والمنقطع والمرسل، وقد يطلق الأخير على سابقيه. فلان لم يسمع من فلان، يسوق هذا من عنده أو ينقله عن الغير، وحديث فلان روى من طريق فلان، وأفضل طرقه عن فلان، وقد روى من غير وجه عن فلان.

* وخبير بالمتون، يبين ألفاظ الحديث، وأن فلانًا زاد لفظ كذا، وأن هذا الحديث صحيح أو حسن أو... إلخ. ويذكر فقه المتن، ويعزوه للأئمة الفقهاء، ويقارن بين الأحاديث، وحديث كذا أصح شيء في الباب[1].

عجيب أمر الترمذي، فهو لا يذكر أصح الأحاديث عنده في أول الباب، لأنه لو فعل ذلك لكان كتابه نسخة من كتاب البخاري ومسلم، وإنما ترك لهما جمع أصح شيء في الباب، أما هو فأخذ من أقل المقبول إلى أعلا، بحيث يلتقي معهما، فيكمل كتابه معهما جمعًا للأحاديث المقبولة، وقد يشير للصحيح عندهما بعد ذكره المقبول إسنادًا ومتنًا.

والترمذي ضليع في التخريج، يذكر الحديث إسنادًا ومتنًا ثم يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، يذكر الصحابة الذين لهم حديث في الباب، وهو إمام حافظ يذكر أحاديث الباب على سبيل الاستقصاء، ويأتي الشراح فيخرجون حديث كل صحابي على حده، فهو جمع للأحاديث والشراح خرجوها، فعلا قدر الكتاب.

والترمذي دقيق في انتقاء الأحاديث، فهو لم يخرج في سننه حديثًا موضوعًا، ولم

---

(١) راجع أبواب الطهارة باب ما جاء في تخليل اللحية ١/ ١٣٠ عن تحفة الأحوذي حديث رقم ٣٠ إلى ص١٧٣.

يخرج عن متهم بالكذب، أو سيئ الحفظ، أو غلب عليه الوهم، إلا مع بيان حالهم، لقد كان منتبهًا ناصحًا لطلاب العلم.

قال ابن رجب: واعلم أن الترمذي رحمه الله خَرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن - وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف - والحديث الغريب، كما سيأتي[1].

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير - ولا سيما في كتاب الفضائل - ولكنه يبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثًا بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثًا مرويًا من طرق أو مختلفًا في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي.

وقال ابن رجب أيضًا: والترمذي رحمه الله يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلًا ومن يهم كثيرًا، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادرًا، ويبين ذلك ولا يسكت عنه[2].

وخلاصة ذلك أن الترمذي يجمع طرق الحديث، يجمع المتابعات والشواهد ويحكم على الرجال والأحاديث في ضوء ذلك، وهو صريح في حكمه، دقيق في دراسته.

وإذا كان البعض يدعي على الترمذي أنه متساهل في الحكم على الرجال، وفي الحكم على الأحاديث، فواضح مما سبق أنه يتبع منهجًا علميًا دقيقًا، فلا يوصف بالتساهل وإنما بالدقة والعمق والاعتدال، وإسناده عال، عنده حديث ثنائي،

---

(١) أي عند ابن رجب في شرح علل الترمذي.

(٢) شرح العلل ١/ ٣٩٥- ٣٩٧، وراجع تعليق المحقق د/ نور الدين عتر.

وأحاديث ثلاثية، ونظرًا لفقهه وكثرة محفوظه فلقد جمع الأحاديث المعمول بها.

قال الترمذي: صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب - يعني «الجامع» - في بيته، فكأنما في بيته نبي يتكلم.

توفي الترمذي ليلة الاثنين ثالث عشر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ[1].

***

---

(1) راجع مقدمة تحفة الأحوذي ١/ ٣٤٧، وسير النبلاء ١٢/ ٥٧٦، و١٣/ ٢٧٦، وكتاب جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، ورسالة دكتوراه: «أئمة الجرح والتعديل بين التشدد والتساهل» للدكتور/ أيمن سليمان عطية.

أبو زرعة الرازي [1]

الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي، مولاهم الرازي، حدث عن نفسه فقال: «خرجت من الري المرة الثانية سنة سبع وعشرين ومائتين، ورجعت سنة اثنتين وثلاثين في أولها، بدأت فحججت ثم خرجت إلى مصر فأقمت بمصر خمسة عشر شهرًا، وكنت عزمت في بدو قدومي مصر أني أُقِلُّ المقام بها، فلما رأيت كثرة العلم بها وكثرة الاستفادة، عزمت على المقام، ولم أكن عزمت على سماع كتب الشافعي، فلما عزمت على المقام توجهت إلى أعرف رجل بمصر بكتب الشافعي فقبلتها منه بثمانين درهمًا أن يكتبها كلها وأعطيته الكاغذ وكنت حملت معي ثوبين ديبقيين لأقطعهما لنفسي، فلما عزمت على كتابتها أمرت ببيعهما فبيعا بستين درهمًا واشتريت مائة ورقة كاغذ بعشرة دراهم كتبت فيها كتب الشافعي. ثم خرجت إلى الشام فأقمت بها ما أقمت، ثم خرجت إلى الجزيرة وأقمت ما أقمت. ثم رجعت إلى بغداد سنة ثلاثين في آخرها ورجعت إلى الكوفة وأقمت بها ما أقمت، وقدمت البصرة، فكتبت بها عن شيبان وعبد الأعلى.

تقدم أبو زرعة في حفظ الحديث والمعرفة بعلله حتى اعتبره الأئمة ممن صدق عليهم هذا الحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال البطلين وتأويل الجاهلين»[2].

---

(١) هناك أبو زرعة آخر، أسبق من هذا هو أبو زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصيري المتوفى ٢٨١هـ، وهناك أبو زرعة الرازي ثلاثة: المترجم له هنا، وأبو زرعة أحمد بن الحسين بن علي. سير ١٧/ ٤٦، وأبو زرعة روح بن محمد قاضي أصبهان. سير ١٧/ ٥١، وهناك في فهرس السير ٢٥/ ١٨٢ (١٢) أبو زرعة.

(٢) تقدم هذا الحديث ص٣٤ في السبب الثالث مما تثبت به العدالة، وهناك تخريجه وأنه حديث مقبول.

حفظه الحديث:

قال ابن أبي حاتم قلت لأبي زرعة: تحزر ما كتبت عن إبراهيم بن موسى مائة ألف؟ قال: مائة ألف كثير، قلت: فخمسين ألفًا؟قال: نعم وستين ألفًا وسبعين ألفًا، أخبرني من عد كتاب الوضوء والصلاة، فبلغ ثمانية عشر ألف حديث.

وقال أبو زرعة: قعدت إلى أبي الوليد يومًا فحملت عنه ثمانية عشر حديثًا، وحدثنا مذاكرة من غير أن كتبت منه حرفًا وتحفظت عنه كله.

وقال: سمعت من بعض المشايخ أحاديث فسألني رجل من أصحاب الحديث فأعطيته كتابي فرد علي الكتاب بعد ستة أشهر فأنظر في الكتاب فإذا هو قد غير في سبعة مواضع، قال أبو زرعة: فأخذت الكتاب وصرت إلى عنده، فقلت: ألا تتقي الله تفعل مثل هذا؟ قال أبو زرعة: فأوقفته على موضع موضع وأخبرته وقلت له: أما هذا الذي غيرت فإنه هذا الذي جعلت عن ابن أبي فديك فإنه عن أبي ضمرة مشهور وليس هذا من حديث ابن أبي فديك وأما هذا فإنه كذا وكذا، فإنه لا يجيء عن فلان وإنما هذا كذا، فلم أزل أخبره حتى أوقفته على كله ثم قلت له: فإني حفظت جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبت على الشيخ، ولو لم أحفظه لكان يخفي علي مثل هذا، فاتق الله عز وجل يا رجل، قال أبو محمد - ابن أبي حاتم - فقلت له: من ذلك الرجل الذي فعل هذا؟ فأبي أن يسميه.

وقال: ما سمعت أذني شيئًا من العلم إلا وعاه قلبي، وإني كنت أمشي في سوق بغداد فأسمع من الغرف صوت المغنيات فأضع أصبعي في أذني مخافة أن يعيه قلبي.

وقال محمد بن إسحاق الثقفي: لما انصرف قتيبة بن سعيد إلى الري سألوه أن يحدثهم فامتنع، وقال أحدثكم بعد أن حضر مجالسي أحمد بن حنبل ويحيى بن

معين وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة؟ قالوا له: فإن عندنا غلامًا يسرد كل ما حدثت به، مجلسًا مجلسًا قم يا أبا زرعة فقام أبو زرعة فسرد كل ما حدث به قتيبة، فحدثهم قتيبة.

وقال أبو زرعة: إن في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته وإني أعلم في أي كتاب هو في أي ورقة هو في أي صفحة هو في أي سطر هو.

وقال أحمد: صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة - قد حفظ ستمائة ألف، وقال إسحاق ابن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل، وقال عبد الله بن أحمد: لما نزل أبو زرعة عندنا قال لي أبي: يا بني قد اعتضت عن نوافلي بمذاكرة هذا الشيخ.

معرفته بطرق الحديث وعلله :

قال محمد بن صالح أبو عبد الله البغدادي: رأيت أبا زرعة الرازي دخل على أحمد ابن حنبل وحدثه ورأيته قد مجمج على حديث - ضرب عليه وأفسده - كان حدثه عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن جابر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافي بين جنبيه، وقد مجمج عليه أحمد فقال له أبو زرعة: أي شيء خبر هذا الحديث؟ فقال: أخاف أن يكون غلطًا على رسول الله ﷺ وذلك أن سفيان قد حدث عن منصور عن إبراهيم أنه كان إذا سجد جافي بين جنبيه؟ فقال له أبوزرعة: حدثنا أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل حدثنا رضوان البخاري قال حدثنا فضيل بن عياض عن منصور عن سالم عن جابر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين جنبيه، وحدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام ابن يوسف الصنعاني أخبرنا معمر عن منصور عن سالم عن جابر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين جنبيه، فقال أحمد: هات القلم إلي فكتب صح صح صح ثلاث مرات.

وقال أبو زرعة: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن مسعر عن عاصم بن عبيد الله قال: رأيت ابن عمر يهرول إلى المسجد قال: فقلت له - ابن أبي شيبة - مسعر لم يرو عن عاصم ابن عبيد اِللَّه شيئًا، إنما هذا سفيان عن عاصم فلج فيه، قال: فدخل بيته فطلبه فرجع فقال غيروه، هو عن سفيان.

شيوخه وتلاميذه :

روى أبو زرعة عن خلاد بن يحيى، وأبي نعيم، وقبيصة ابن عقبة، ومسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وأبي سلمة التبوذكي والقعنبي، وأبي عمر الحوضي، وإبراهيم بن موسى الفراء، ويحيى بن بكير المصري، وعبد الرحمن بن شيبة، وعلي ابن الجعد.

وروى عنه الإمام مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وإسحاق بن موسى الأنصاري، والربيع بن سليمان، ويونس بن عبد الأعلى وهم من شيوخه، وأبو حاتم، وأبو زرعة الدمشقي، وإبراهيم الحربي، وهم من أقرانه، وصالح بن محمد جزرة، وعبد الله بن أحمد، وابن أبي حاتم، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو يعلى الموصلي، وآخرون.

توفي رحمه الله يوم الإثنين ودفن يوم الثلاثاء سلخ ذي الحجة سنة أربعة وستين ومائتين، وقد بلغ أربعًا وستين سنة، ومناقبه جمة(١).

***

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠، مقدمة الجرح والتعديل ص٣٢٨، تذكرة الحفاظ: ٥٥٧، طبقات الحنابلة ١/ ١٦٩.

أبو حاتم الرازي

الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الحنظلي الرازي، طلب العلم صغيرًا بل رحل في طلبه، وهو أمرد، وبقي في الرحلة زمانًا، حدث عن نفسه فقال: (كتبت الحديث سنة تسع ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة واختلفت تلك السنة إلى المحدثين، وكتبت عن عتاب بن زياد المروزي سنة عشر ومائتين، قدم علينا من خراسان يريد الحج، وكتبت عن عبد الله بن عاصم سنة عشر أو نحوها كتاب أبي عوانة، وأنا ابن خمس عشرة سنة بخطي، وكنت أفيد الناس عن أبي عبد الرحمن المقرئ وأنا بالري، فيخرج الناس إلى المقرئ فيسمعون منه، ويرجعون وأنا بالري، وكتبت عن بشر بن يزيد ابن أبي الأزهر سنة عشر ومائتين، وأنا ابن خمس عشرة وكان نزل على سعيد بن زريك فطلبوا مستمليًا يستملي فلم يحضرهم فأخذت أستملي لهم. وقال: (أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصى حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته)[1]. وقال: (بقيت بالبصرة في سنة أربع عشرة ومائتين ثمانية أشهر، وكان في نفسي أن أقيم سنة، فانقطعت نفقتي، فجعلت أبيع ثيابي شيئًا بعد شيء، حى بقيت بلا نفقة، ومضيت أطوف مع صديق لي إلي المشيخة، وأسمع منهم إلى المساء، فانصرف رفيقي، ورجعت إلى بيت خال، فجعلت أشرب الماء من الجوع، ثم أصبحت من الغد وغدا علي رفيقي فجعلت أطوف معه في سماع الحديث على جوع شديد،فانصرف عني وانصرفت جائعًا، فلما كان الغد غدا علي فقال: مر بنا علي المشايخ، فقلت: أنا ضعيف، لا يمكنني قال: ما ضعفك؟ قلت: لا أكتمك أمري، قد مضى يومان ما

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل ص٣٥٩ بأطول من هذا.

طعمت فيهما، فقال لي رفيقي: معي دينار، فأنا أواسيك بنصفه، ونجعل الآخر في الكراء، فخرجنا من البصرة، وقبضت منه النصف دينار)[1].

حفظه الحديث:

قال عبد الرحمن - ابن أبي حاتم المترجم له هنا - قال لي موسى بن إسحاق: ما رأيت أحفظ من أبيك رحمه الله، وقد رأى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا بكر ابن أبي شيبة، وابن نمير وغيرهم، فقلت له: رأيت أبا زرعة؟ قال: لا، وقال عثمان ابن خرزاذ: أحفظ من رأيت أربعة: محمد بن المنهال، وإبراهيم بن عرعرة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال هبة الله ابن الحسن الطبري: (كان أبو حاتم الرازي إمامًا عالمًا بالحديث حافظًا له متقنًا متثبتًا)، وقال يونس بن عبد الأعلى: أبو زرعة وأبو حاتم إمامًا خراسان ودعا لهما وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين.

وقال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب عني حديثًا غريبًا مسندًا صحيحًا لم أسمع به فله علي درهم يتصدق به. وقد حضر على باب أبي الوليد خلق. من الخلق أبو زرعة فمن دونه، وإنما كان مرادي أن يلقي علي ما لم أسمع به ليقولوا هو عند فلان، فأذهب فأسمع وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب علي حديثًا. وقال عبد الرحمن: قال أبي: قال لي ابن نفيل: كم كتبتم عني؟ قلت: لا ندري، قال: حزرت ثلاثة عشر ألفًا أو أربعة عشر ألفًا أو خمسة عشر ألفًا.

معرفته بطرق الحديث وعلله :

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة

---

(١) التقدمة ص٣٦٣، وفيها غير هذا لمن أراد الزيادة.

يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم! قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد أو اثنين، فما أقل ما تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث، فإلي أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذلك كان أمري.

قال عبد الرحمن: وحضرت أحمد بن سنان، وقد حدثنا عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي جمرة عن أبي بردة عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ عطس فقيل له يرحمك الله فقال النبي ﷺ: «يهديكم الله ويصلح بالكم»، فقال أبي لأحمد بن سنان: إنما هو عن أبي حمزة عن أبي بردة، فأبي أن يقبل ثم صار أبي إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فأخرج كتابه، فإذا هو حماد ابن سلمة عن أبي حمزة - كما قال أبي - فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابني أحمد بن سنان بأنه وجد في كتاب ابن عبادة عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة - كما قال أبي - فتحيروا، وقالا: ننظر في الأصل فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصل أحمد بن سنان عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة معجمًا على الحاء والزاي - كما قال أبي - وقالا: وقع الغلط في التحويل فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس عن يزيد بن حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن أبي بردة عن أبي موسى كما قال أبي، واعتذروا من ذلك.

شيوخه وتلاميذه:

روى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وعثمان بن الهيثم وعفان بن مسلم وعلي ابن الجعد (١) وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وعبد الله بن صالح كاتب الليث

---

(١) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦/ ١٧٨ في ترجمة علي بن الجعد: «كتب عنه أبي في الرحلة الأولى سنة أربع عشرة ومائتين».

وعبد الله بن صالح العجلي وأبي توبة الربيع بن نافع وآدم بن أبي إياس وأبي اليمان، وسعيد بن أبي كريم، وأبي مسهر والأصمعي، وأبي غسان النهدي، ومحمد ابن يزيد بن سنان، وهوذة بن خالد، ويحيى بن صالح الوحاظي، وعمرو بن الربيع بن طارق، وعمر بن حفص بن غياث، وطبقتهم، وخلق ممن بعدهم.

وروى عنه أبو داود، والنسائي، وابن ماجة في التفسير، والبخاري، وعبد الرحمن ابنه، وعبدة بن سليمان المروزي، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عوف الطائي وهم من شيوخه، ورفيقه أبو زرعة الرازي ومحمد ابن هارون الروياني وأبو عوانة الإسفراييني، وابن أبي الدنيا، وأبو زرعة الدمشقي، وأحمد بن منصور الرمادي، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وآخرون.

توفي رحمه الله تعالى في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين[1].

***

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٢/ ٧٣، التهذيب ٩/ ٣١، طبقات الشافعية للسبكي ١/ ٢٩٩، تذكرة الحفاظ ٥٦٧، تقدمة الجرح والتعديل ص٣٤٩، تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٨١.

يحي بن معين أبو زكريا المري مولاهم إمام الجرح والتعديل

الإمام الفرد سيد الحفاظ يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، وقيل: يحيى بن معين بن غياث بن زياد ابن عون بن بسطام، طلب الحديث وتفانى في طلبه حتى فاق الأقران والشيوخ، وشهد له الجميع بأنه حوى علم الناس أجمع، وغاص وراء الدقائق حتى قصده الأئمة عند اختفاء الحقائق، فها هو ابن حنبل يقصده، وابن المديني يسأله، والكل طرًا ينتظره كي يعرض عليه حديثه، مع معرفته بالرجال وأحوالهم، وورعه في الحكم عليهم، وتجنب التشهير بهم.

كان أبوه على خراج الري فمات فخلف له ألف ألف درهم، وخمسين ألف درهم فأنفقه كله على الحديث حتى لم يبق له نعل يلبسه، وسئل كم كتبت من الحديث؟ فقال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث. قال أحمد: وأنا أظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف. ولذا قال علي بن المديني: لا نعلم أحدًا من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين. وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله سمعت أبي يقول: خلف يحيى من الكتب مائة قمطر، وأربعة عشر قمطرًا، وأربعة حباب شرابية مملوءة كتبًا، وقال أبو علي صالح بن محمد: ذكر لي أن يحيى بن معين خلف من الكتب لما مات ثلاثين قمطرًا وعشرين حُبًا. وطلب يحيى بن أكثم كتبه بمائتي دينار فلم يدع أبو خيثمة أن تباع.

قال ابن المديني: انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبي كثير، وقتادة، وعلم الكوفة إلى أبي إسحاق، والأعمش. وانتهى علم الحجاز إلى ابن شهاب، وعمرو ابن دينار، وصار علم هؤلاء الستة إلى اثنى عشر رجلًا، منهم بالبصرة سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، ومعمر، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، ومن أهل الكوفة

سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومن أهل الحجاز إلى مالك بن أنس، ومن أهل الشام إلى الأوزاعي، وانتهى علم هؤلاء إلى محمد بن إسحاق وهشام ويحيى بن سعيد بن أبي زائدة، ووكيع، وابن المبارك - وهو أوسع هؤلاء علمًا - وابن مهدي، وابن آدم فصار علم هؤلاء جميعًا إلى يحيى بن معين. وقال - ابن المديني - أيضًا: (انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين). وقال: (ما رأيت في الناس مثله).

وقال عبد الخالق بن منصور: قلت لابن الرومي: سمعت أبا سعيد الحداد يقول: لولا يحيى بن معين ما كتبت الحديث، فقال لي ابن الرومي: وما تعجب، فوالله لقد نفعنا الله به، ولقد كان المحدث يحدثنا لكرامته ما لم يكن نحدث به أنفسنا. قلت لابن الرومي: فإن أبا سعيد الحداد حدثني، قال: إنا لنذهب إلى المحدث فننظر في كتبه فلا نرى فيها إلا كل حديث صحيح حتى يجيء أبو زكريا، فأول شيء يقع في يده يقع الخطأ، ولولا أنه عرفناه لم نعرفه، فقال لي ابن الرومي: وما تعجب؟! لقد كنا في مجلس لبعض أصحابنا فقلت له: يا أبا زكريا! نفيدك حديثًا من أحسن حديث يكون - وفينا يومئذ علي وأحمد وقد سمعوه - فقال: وما هو؟ قلنا: حديث كذا وكذا، فقال: هذا غلط فكان كما قال، قال - عبد الخالق - وسمعت ابن الرومي يقول: كنت عند أحمد فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله! انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ، قال: عليك بأبي زكريا فإنه يعرف الخطأ. وقال عبد الخالق: قلت لابن الرومي حدثني أبو عمرو أنه سمع أحمد بن حنبل يقول: السماع مع يحيى بن معين شفاء لما في الصدور، فقال لي: وما تعجب من هذا؟! كنت أختلف أنا وأحمد إلى يعقوب بن إبراهيم في المغازي ويحيى بالبصرة، فقال أحمد: ليت أن يحيى ههنا، قلت له: وما تصنع به؟ قال: يعرف الخطأ.

وقال العباس الدوري: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء، يقول: له يا أبا زكريا، كيف حديث

كذا، وكيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته في أحاديث قد سمعوها، فما قال يحيى كتبه أحمد، وقلما سمعت أحمد بن حنبل يسمي يحيى بن معين باسمه، إنما كان يقول: قال أبو زكريا، قاله أبو زكريا.

وقال أحمد بن حنبل: ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين، وقال: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين؛ فليس هو بحديث.

وسئل أبو داود: أيها أعلم بالرجال يحيى بن معين أو علي بن عبد الله؟ قال: يحيى عالم بالرجال، وليس عند علي من خبر أهل الشام شيء. وسئل أبو علي صالح بن محمد: من أعلم بالحديث؟ يحيى بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد، فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى، فأعلم بالرجال والكنى.

ولابن معين مصطلحات خاصة في الجرح والتعديل :

- فيقول في الراوي: «ليس بشيء» أي أنه ضعيف، أو قليل الحديث.

- ويقول: «لا بأس به»، أو «ليس به بأس»، يريد أنه ثقة، ولكن قوله في الراوي: «ثقة» أقوي من قوله فيه: «لا بأس به»، أو «ليس به بأس».

- ويقول في الراوي: «ضعيف» أنه لا يكتب حديثه ولا يعتبر به، والجمهور على أنه «ضعيف» يكتب حديثه ويعتبر به، لقد استعمل ابن معين هذا المصطلح «ضعيف» فيمن اشتد ضعفه.

- وابن معين متشدد في الجرح، حاد في استخدام المصطلحات، يعمم الحكم مع أن الآخرين يخصصونه، ويضعف الراوي بالخطأ الواحد أو الخطأين، والآخرون يحتملونه، ويخالف الجمهور والأعلام(١).

---

(١) راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث/ أيمن سليمان بعنوان «أئمة الجرح والتعديل بين التشدد والتساهل» ص٣١٩.

- ولابن معين منهج في التثبت من الحديث.

يوضح ذلك ما روي عنه قال: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه(1).

درايته بالرجال والجرح والتعديل:

* أخرج ابن حبان قال: سمعت أحمد بن إسحاق السني الدينوري يقول: رأى أحمدُ بن حنبل رحمة الله عليه يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان، عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل رحمة الله عليه: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ قال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر، عن أبان، عن أنس، وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعدنا إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت، إنما هي أبان لا ثابت(2).

أرأيت؟ لم يكتف ابن معين بحفظ الصحيح، وإنما حفظ الموضوع ليعرف أنه موضوع وإذا حاول وضاع أن يخلط عليه رد عليه افتراءه وتزويره، وأبان له باطله وكذبه.

ويقول ابن حبان أيضًا: سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كُتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة،

---

(1) المجروحين لابن حبان ص٣٥.

(2) المجروحين لابن حبان ١/ ٣٤.

فقال: واللّه لأحدثنك، فقال: إنما هو درهم وانحدر إلى البصرة، فأسمع من التبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا، وأنت الثامن[1]. فقال: وما تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه[2].

تأمل كيف يدرس ابن معين ضبط الرجال!! يتكلف في ذلك ما يتكلف، ويتبع منهجًا علميًّا سليمًا.

وصورة أخرى من جهد ومنهج ابن معين في دراسة ضبط الرواة :

فقد أخرج ابن حبان في كتابه «المجروحين» قال: سمعت هارون بن عيسى بن السكين ببلد، قال: سمعت أحمد بن منصور الرمادي، يقول: كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، قال: فجاءني يومًا يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم، وأدخل في خلالها ما ليس من حديثه، وقال: أعطه بحضرتنا حتى يقرأ، وكان أبو نعيم إذا قعد في تيك الأيام للحديث كان أحمد على يمينه، ويحيى على يساره، فلما خف المجلس ناولته الورقة فنظر فيها كلها، ثم تأملني ونظر إليهما، ثم قال – وأشار إلى أحمد -: أما هذا فأدين من أن يفعل مثل هذا، وأما أنت فلا تفعلن، وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رفس يحيى

---

(١) أي الثامن عشر.

(٢) المجروحين لابن حبان ١/ ٣٤، ٣٥.

رفسة رماه إلى أسفل السرير، وقال: عليَّ تعمل؟ فقام إليه يحيى وقبله، وقال: جزاك الله عن الإسلام خيرًا، مثلك من يحدث، إنما أردت أن أجربك[1].

قال أبو حاتم الرازي: إذا رأيت البغدادي يحب أحمد بن حنبل؛ فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيته يبغض يحيى بن معين؛ فاعلم أنه كذاب.

قال يحيى عن نفسه: ما رأيت على رجل قط خطأ إلا سترته وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلًا في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك وإلا تركته.

وقال ابن الرومي: ما رأيت أحدًا قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى، وغيره كان يتحامل بالقول.

روى يحيى عن عبد السلام بن حرب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق، وابن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن الجعد وآخرين، وروى عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وآخرون.

توفي رحمه الله بالمدينة أيام الحج قبل أن يحج، وهو يريد مكة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وصلى عليه والي المدينة، وكلم الحزامي الوالي فأخرجوا له سرير النبي ﷺ فحمل عليه، فصلى عليه الوالي، ثم صلى عليه مرارًا، وذلك لسبع ليال بقين من ذي القعدة، وقد استوفى خمسًا وسبعين سنة، ودخل في الست، ودفن بالبقيع.

قال حبيش بن مبشر - الفقيه - رأيت يحيى بن معين في النوم، فقلت: ما فعل ربك بك؟ قال: أدخلني عليه في داره، وزوجني ثلاثمائة حوراء، ثم قال

---

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ٣٥.

للملائكة: «انظروا إلى عبدي كيف نضر وحسن»[1].

رضي الله عن الرجال الذين زادوا عن حياض الإسلام بكل ما أوتوا، وطلبوا رضى الله بكل ما استطاعوا، وجعلنا خير خلف لخير سلف، إنه سبحانه أكرم مسئول وأكرم مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، والحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٧، التذكرة ٤٢٩، سير ١١/ ٧١، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٢١٤، تقدمة الجرح والتعديل ص٣١٤.

المراجع

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ط. دار نهضة مصر.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير، ط. الشعب ١٩٧٠م.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ط. دار نهضة مصر.

٤- الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية.

٥- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مطبعة الترقي ١٣٤٩هـ.

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م، مطبعة السنة المحمدية.

٧- البداية والنهاية، لابن كثير، ط. السعادة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

٨- البغية في ترتيب أحاديث الحلية، للسيد عبد العزيز بن محمد الصديق، ط. الخانجي.

٩- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، طبعة السعادة بمصر ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

١٠- تاريخ بغداد للتراث العربي، لفؤاد سزكين، ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١م.

١١- التاريخ الصغير للبخاري، ط. دار الوعي بحلب، ودار التراث بمصر، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٢- التاريخ الكبير، للبخاري، ط. الهند.

١٣- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلي محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، ط. السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

١٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ط. دار الكتب الحديثة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

١٥- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط. الهند ١٩٧٤م.
١٦- الترغيب والترهيب من الحديث، للحافظ زكي الدين المنذري، ط. دار الاتحاد العربي للطباعة المدني ١٩٨٦هـ/ ١٩٦٩م.
١٧- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، ط. السيد عبد الله هاشم يماني المدني ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
١٨- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ط. الهند ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
١٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. للحافظ العراقي، ط. السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٢٠- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ط. المنيرية.
٢١- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط. الهند ١٣٢٤هـ.
٢٢- تهذيب الكمال للمزِّي، طبع مؤسسة الرسالة بيروت.
٢٣- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح الجزائري، ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
٢٤- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، ط. الهند ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
٢٥- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، وطبعة ابن الجوزي بالسعودية، تحقيق أبي الأشبال الزهيري.
٢٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ط. السعادة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م.
٢٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي، ط. الفجالة الجديدة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢٨- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر ط. الفجالة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
٢٩- دفع الشبهات عن السنة والرسول، للمؤلف، طبع مكتبة الإيمان.
٣٠- دول الإسلام، للذهبي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
٣١- ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم، توزيع دار الكتاب الإسلامي.
٣٢- الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.
٣٣- الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة للكتاني، الطبعة الأولى، صورتها دار الكتب العلمية، وطبعة دار البشائر.
٣٤- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، الطبعة الثانية، حلب ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
٣٥- سنن الدارقطني وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
٣٦- سنن الدارمي، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
٣٧- السنن الكبرى، للبيهقي ط. الهند ١٣٥٥هـ.
٣٨- سنن ابن ماجه، ط. عيسى الحلبي.
٣٩- سنن النسائي المجتبى، ط مصطفى الحلبي ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
٤٠- السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، الناشر مكتبة وهبة.
٤١- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، مطبعة المدني، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٤٢- سير أعلام النبلاء للذهبي، طبع مؤسسة الرسالة.
٤٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح ابن العماد ط. القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.
٤٤- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي ط. جامعة أنقرة، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلى.
٤٥- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، ط. السلفية بمصر.
٤٦- صحيح مسلم بشرح النووي. ط. دار الشعب.
٤٧- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبع مؤسسة الرسالة.
٤٨- صفة الصفوة، لأبي الفرج ابن الجوزي، ط. دار الوعي بحلب ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
٤٩- الضعفاء الصغير، للبخاري، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٥٠- الضعفاء والمتروكين، للنسائي، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.
٥١- طبقات الحفاظ للسيوطي، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٥٢- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ط. السنة المحمدية ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
٥٣- الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط. دار صادر بيروت.
٥٤- طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، للمؤلف، طبع مكتبة الإيمان، بالقاهرة.
٥٥- طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين، للمؤلف، توزيع مكتبة الإيمان بالقاهرة.
٥٦- طرق الحكم على الحديث، للمؤلف جزءان، طبع مكتبة الإيمان.
٥٧- العبر في خبر من غبر، للذهبي، ط. الكويت ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٥٨- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، ط. مصر ١٣٤٣هـ.
٥٩- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للعراقي، تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٦٠- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، مطبعة الأزهر ١٣٥٥هـ/ ١٩٧٣م.
٦١- فهرس الأعلام المترجمين في الطبقات الكبرى، عمل محمد علي أدلبي، ومحمد عوامة، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، ط. التجارية ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م.
٦٣- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة، للذهبي ط. دار الكتب ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٦٤- الكامل في التاريخ، لعز الدين بن الأثير، ط. بيروت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
٦٥- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، طبع دار الفكر.
٦٦- الكامل في الضعفاء لابن عدي، مخطوط، دار الكتب.
٦٧- الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات لابن الكيال، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٦٨- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ط. دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، وطبعة مكتبة ابن عباس بسمنود مصر، تحقيق أبي إسحاق الدمياطي.
٦٩- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير الجزري، ط. دار صادر بيروت.
٧٠- لسان العرب، لابن منظور، ط. بيروت ١٣٧٨هـ/ ١٩٦٨م.

٧١- لسان الميزان، لابن حجر، ط. الهند ١٣٢٩هـ.
٧٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
٧٣- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ط. دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٦م.
٧٤- مختار الصحاح للزواوي، ط. الأميرية ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٧م.
٧٥- المدخل إلى السنة النبوية للمؤلف، طبع مكتبة الإيمان بالقاهرة.
٧٦- مختصر قيام الليل، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، طبع حجر بالهند.
٧٧- المدونة الكبرى، للإمام مالك، المطبعة الخيرية ١٣٢٤هـ.
٧٨- مرآة الجنان وعبر اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي، طبع الهند ١٣٣٧هـ.
٧٩- المراسيل في الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، طبع بغداد ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.
٨٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي، طبع دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٨١- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ط. الهند ١٣٤١هـ.
٨٢- مسند ابن الجعد، تحقيق المؤلف، طبع مكتبة الفلاح بالكويت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٨٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. الميمنية بمصر ١٣١٣هـ، وطبع مؤسسة

الرسالة، تحقيق مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، سنة ١٤٢١-٢٠٠١م.

٨٤- مشاهير علماء الأمصار، لمحمد بن حبان البستي، ط. القاهرة ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.

٨٥- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط. بيروت ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٨٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ الذهبي، ط. عيسى الحلبي ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٨٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، ط. عيسى الحلبي ١٣٨٣-١٩٦٣م.

٨٨- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، الطبعة السلفية بمصر.

* * *

الفهرس

«وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين»

فالحمد لله رب العالمين

كتب المؤلف

وتطلب من مكتبة الإيمان بالقاهرة

- طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ.
- طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين، والتخريج بالكمبيوتر.
- المدخل إلى السنة النبوية «بحوث في القضايا الأساسية عن السنة النبوية».
- مسند علي بن الجعد «أحد شيوخ البخاري»، تحقيق ودراسة.
- السنة النبوية: مكانتها، وعوامل بقائها، وتدوينها.
- علم الجرح والتعديل، قواعده وأئمته.
- من هدي الرسول ﷺ، الأسرة وآدابها.
- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، للنووي، الطبعة الخاصة بمكتبة الإيمان.
- كيف نصوم رمضان.
- رسالة إلى كل مريض
- الرد على د/ مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، والرد على لواء متقاعد/ محمد شبل في إنكار عرفة.
- دفع أباطيل د/ مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية.
- د/ مصطفى محمود إلى أين؟.
- دفع الشبهات عن السنة والرسول.
- الإرهاب العالمي من يصنعه ومن يمنعه.
- الرد على القس الأمريكي في افتراءاته على رسول الإسلام ﷺ.
- معجزات الرسول ﷺ التي ظهرت في زماننا «القسم الأول والثاني والثالث».
- طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف (جزءان).
- خطب عصرية ومواعظ دينية.
- السيرة النبوية من الكتاب والسنة.

هذا الكتاب

يُمَكِّنُنَا من معرفة مصطلحات علماء السنة النبوية في الحكم على الرواة ، وان هذا الراوي حديثه مقبول أو مردود .

إنه يمكننا من معرفة أحوال الرواة ، وبالتالي معرفة أحوال الحديث ، وأن هذا الحديث صحيح أو موضوع .

إنه يعرفنا قواعد الحكم علي الرواة ، فهذا عدل أو فاسق ، حافظ أو مغفل .

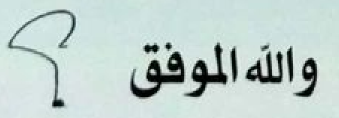
****

ويعرفنا بتراجم عدد من المحدثين وعلماء الحكم علي الرواة ، حتي نعرف جهود العلماء في خدمة السنة ، ومناهجهم في الجرح والتعديل .

إن موضوع هذا الكتاب ((الجرح والتعديل))

هو أساس دراسة علم التخريج ودراسة الأسانيد ،

وهو مفتاح القراءة في كتب السنة النبوية الشريفة .



والله الموفق

الناشر

